د. خالد محمد غازي

ما بعد العولمة

صناعة الإعلام وتحول السلطة





ما بعد العولمة

صناعة الإعلام وتحول السلطة

د. خالد محمد غازي

الكتاب: ما بعد العولمة .. صناعة الإعلام وتحول السلطة

الكاتب: د. خالد محمد غازي

الطبعة: ٢٠١٧



الناشر : وكالة الصحافة العربية (ناشرون)

٥ ش عبد المنعم سالم – الوحدة العربية – مدكو ر- الهرم – الجيزة

جمهورية مصر العربية

هاتف : ٣٥٨٢٥٢٩٣ – ٣٥٨٦٧٥٧٦ – ٣٥٨٦٧٥٧٥

فاكس : ٣٥٨٧٨٣٧٣

http://www.apatop.com E-mail: news@apatop.com

دار الكتب المصرية

فهرسة إثناء النشر

محمد غازي ، خالد

ما بعد العولمة صناعة الإعلام وتحول السلطة

– د. خالد محمد غازي الجيزة: وكالة الصحافة العربية.

تدمك: ٢- ٢٦٥ – ٦-٤٤ -٩٧٧-٩٧٨

١- الأحوال السياسية ٢- العولمة

أ – العنوان ٣٢٠.٩ رقم الإيداع / ٢١٠٠٢٥٨

مدخل للقراءة :

"لم تسر الرياح بما تشتهي السفن"، هذا هو الحال الذي ينطبق على أنصار فكرة العولمة، حيث تدل كل المؤشرات من حولنا على أن فكرة العولمة تتراجع بجوانبها الايجابية المبشر بها منذ سنوات ، ولم تعد بمثابة المستقبل المشرق مثلما بشر بها مبشرو العولمة والقرية الكونية العالمية الواحدة.

لقد تغير المزاج العالمي كثيرا عما كان في نهاية القرن الماضي، ووجدنا دولة رئيسية ضمن كتلة الغرب سابقت الزمن وخرجت من الاتحاد الأوروبي، وحتى الولايات المتحدة اختارت أن ترجع إلى حدودها، وفي الجنوب تعود المجتمعات إلى أصولها في شكل موجات من التطرف الديني أو القومي، وتتفتت دول إلى دويلات، وتتعالى صيحات وضع حدود أكثر صرامة في وجه اللاجئين، وحتى تقييد حركة رؤوس الأموال بحجة مكافحة غسل الأموال وغيرها من الحجج.

لم تؤد مبشرات العولمة في القرن الماضي إلا إلى مزيد من التراجع في الحقوق والحريات حول العالم، وتحولت مجتمعات الربيع العربي إلى حاضنات شعبية للإرهاب والجماعات المتطرفة، وحتى أفكار الحداثة وما بعد الحداثة لم

تجد آذانا صاغية لها بين الشعوب، فتحولت إلى مجرد طلاسم يتكلم بها النخبة التي انعزلت بدورها عن الجماهير، والمفارقة أن العولمة لم تفقه الجماهير عنها إلا القشور، مما روج لها من يطلقون على أنفسهم بالنخب الثقافية في المجتمعات المحلية.

العولمة في معناها المعجمي "هو أن يتخذ شيء ما بعداً عالمياً أو كوكبياً ". وبهذا المعنى يصبح الأمر بريئاً ومنطقياً ومشروعاً، لكننا عندما نبحث عن مصطلح "العولمة" المتعارف عليه، ويستخدمه الباحثون في مجالات السياسة والاقتصاد والإعلام والثقافة، فالأمر يخضع للمساءلة، وفق المعايير الإنسانية والأخلاقية، فالبعض يرى أن المصطلح يعني:

١ – العملية التي تصبح من خلالها شعوب العالم متصلة ببعضها دون اعتداد، أو اعتبار لمفاهيم الهوية والخصوصية في كل أوجه حياتها.

٢ – هي أيضاً التدخل الواضح في أمور الاقتصاد، الاجتماع، السياسة، الثقافة، السلوكيات دون اعتداد يذكر بالحدود السياسية للدول ذات السيادة أو الانتماء إلى وطن محدد، أو دولة معينة أو دون الحاجة إلى إجراءات.

وكلا التعريفين أو الرؤيتين مبني على أيديولوجية، أي يعتني بمنظور دون اعتبار للمفهوم، أي خروجه عن دائرة المألوف.. فيتلقى القارئ العربي مفهوم العولمة محملاً بقوميته وذهنيته وهويته.. لكن : لماذا نتهم التعريفات السابقة بتهمة الانتماء الأيديولوجي؟!

ببساطة، لأن حاجز "اللغة" يقف بين الظاهرة العالمية ومتلقيها فيضع حدوداً معرفية بين الظاهرة والتعريف.. ومن هنا تأتي ورطة الأيديولوجيا!

والعولمة ليست ظاهرة جديدة، بل قديمة قدم التاريخ، عندما كانت تتصدر حضارة ما.. باقي الحضارات وتقود العالم. فالبعض من ذوي القوميات والخصوصيات الحضارية يرى فيها ظاهرة "هيمنة"، بدأت مع انهيار الاتحاد السوفيتي وظهور القطبية الواحدية مقابل الثنائية التي كانت تشكلها الكرة الأرضية . الكوكب الذي نعيش عليه، بين الولايات المتحدة الأمريكية ونظيرها السابق الاتحاد السوفييتي، ويدور الصراع بين تمثيل الرأسمالية التوسعية في الإمبراطورية الأمريكية.. والاشتراكية التوحدية في روسيا الاتحادية.. ومن هنا يبدأ سوء التفاهم!

لأن تصوراً تاريخياً مغلوطاً بفعل التراكم المعرفي أدى إلى صياغة نموذج للعالم يقوم على الصراع الدائم بين قطبين متنافرين، تشكّل أرضية هذا الصراع الخلفية الجغرافية والتاريخية، كما كان الفرس قديماً في صراع مع الرومان على تقسيم العالم. هذا النموذج الإدراكي للعالم، والمشحون بفكرة الثنائية والقطبية والصراع وتبني منطق القوة ، أدى إلى هذه الرؤية.

من قال: إن هذا التصور سليم حتى مع تغيير ركائز معرفة العالم القديم؟!

إن تصور نموذج إدراكي للعالم، سواء اعتمد على التاريخ أو الجغرافيا في النهاية، هو تصوّر به كثير من الخلل لأنه غالباً ما يؤدي إلى الخلط بين التصوّر والواقع، في سياق محاولة صناعة "محاكي"– المحاكي هو ذلك النموذج الذي يستخدم في التدريب على قيادة الطائرات والسفن– إلا أن هذا النموذج في الصياغة الأخيرة تصور ذهني منفصل عن الواقع بآلية المسافة الفاصلة بين صناعة الواقع بتاريخه وأحداثه، وبين الرواية عنه– أي كتابة تاريخه – فبقدر ما كانت الرواية التاريخية عن الأحداث والوقائع بسيطة لسهولة العرض والتلقي

كانت الوقائع والأحداث معقدة ومتشابكة بدرجة يصعب معها الوصول إلى إدراك تفصيلي، نمطي، عما حدث بالفعل.. هذه المسافة تحديداً هي الفاصلة بين التصور النموذج المحاكي وبين الظاهرة في حد ذاتها، فعندما يصرّ علماء الاجتماع، وفلاسفة التاريخ على تسييد نموذج معرفي وادراكي للعالم، هم في بناءاتهم التصورية، يمارسون مهمة وضع هذه الأحداث التاريخية في قالب أيديولوجي، وهذا التصور تحديداً كان أكبر تحد يواجه العولمة.. فبدأت بإعلان الثوابت المتغيرة وتفكيك المتغيرات الثابتة!

ومن أجل فهم ظاهرة العولمة كان لابد من تفكيك المقولات المعدة سلفاً ذات الطابع الأيديولوجي المعبأة باللهجة النضالية، الدفاعية التهكمية، وبين الخلفية الفلسفية لإعادة صياغة النظام العالمي الجديد وهو له ضحاياه بلا شك، وهيمنة ظاهرة العولمة على كل طرق حياة المواطنين عالمياً كان لابد من وقفة للتأمل، لنتساءل في أمانة علمية، تقدر الظاهرة الكوكبية الاندماجية الجديدة المسماة بـ"العولمة"، وتقدر كذلك الهويات المختلفة في العالم التي تحاول العولمة الظاهرة لا المفهوم دمجها في محيط كوني أوسع من صراع الأقطاب الثنائية.

ولما كانت دراسات هذا الكتاب كتبت في مرحلة نضج المفهوم والاصطلاح وعدم نضج الظاهرة، كان علينا إجراء معالجات وافية للمتغيرات التي صاحبت تطور الظاهرة من الميلاد ككائن عضوي، حتى الطفولة والنضج مروراً بالمراهقة، ومن هذه المنطلقات الفلسفية والتاريخية ألزمنا تغيير بعض محاور الدراسة إلى ما قد وقع بالفعل.

نشير هنا إلى التقدم التقني الهائل الذي أصبح يسابق تطور النظريات عبر العالم، هذا التحوّل أثّر بشكل مباشر على التصوّرات الذهنية المفصولة عن الواقع، بحيث انتهت الأيديولوجيا فعلاً بعجزها عن ملاحقة التطور التقني!

الأيديولوجيا تخلفت عندما وقفت من تطور الظواهر موقف المتابع الذي أصابته الدهشة لا المحلل الحكيم، وبانتهاء الأيديولوجيا انتهى مفهوم المثقف الداعي إلى التغيير فأصبحت المجتمعات تمارس التغيير والتحديث بشكل يومي، بل ربع يومي أحياناً عبر التواصل مع قضاياهم المتدافقة والمعقدة المشابكة، ولهذا يقف العقل بتصوراته التي تصبح شيئاً من الماضي كل صباح، عاجزاً عن الملاحقة والتأويل والتفسير أو حتى التنظيم ،لأننا تحوّلنا من مجتمع المعرفة إلى مجتمع المعلومات، وبين المجتمعين بون شاسع لا يدركه إلا العقل المتحرر من التصوّرات المسبقة لتفسيرات أصبحت تفقد صلاحيتها قبل وصولها إلى ورق الكتابة تعبيراً عنها.

إننا عندما أصدرنا الطبعات الأولى من هذا الكتاب باسم "الطوفان" كان مقصدنا تناول العولمة الناشئة بوصفها هيمنة سياسية اقتصادية، معتمدة على ثقافة آليات السوق وعصير التسوّق الرأسمالي التوسعي، ووقعنا في حشد هائل من المراجع والمناقشات ذات الطابع السجالي، أما الآن فالوضع مختلف بحاجة إلى تفسير وفهم وتصور جديد.

لأننا نعيش ما بعد "الطوفان"، نقف أمام ما فعل بالعالم، الحلو منه والمر أيضاً.. وأصبحت آليات التعرف على الظاهرة أكثر تحرراً من النظريات الجامدة، التي تقوّلبنا في الثبات، على الرغم من اجتثات الطوفان لثوابته القديمة، وبذره لأرض جديدة تصنع ثوابتها وتضع هوياتها على محك التوازن

والاندماج بديلاً إنسانياً راقياً عن الجمود والامتناع، فأصبحت العولمة واقعاً ملموساً لا يفصلنا عنه إلا نظرة على شاشات الهواتف المحمولة المدعوة بالجيل الثالث والرابع، وحصار الماركات العالمية في أزقة القاهرة الفاطمية وغيرها من الظواهر والمظاهر، التي تؤكد أننا نعيش عصر ما بعد الطوفان، فهل رست سفن العولمة على شواطئ موانينا؟!

هذا السؤال تحديداً هو مدخلنا لمعالجة ما نعايشه من خلال يومياتنا على صفحات المدونات الإلكترونية وشبكات التواصل الاجتماعي العملاقة التي تجعل مواطناً عربياً في أزقة المغرب العربي يتحاور بشكل مباشر مع مواطن ياباني تفصله عنه آلاف الكيلو مترات من الجغرافيا. فماذا حدث بالفعل؟! هل سقطت الحواجز والحدود؟! وهل أصبح مجتمع المعرفة بديلاً عن مجتمع المعلومات؟! وهل يخلو العالم من صراعات ومواجهات حول من يحكم العالم؟!

الواقع يقول: إن ثمة عالمان غير منفصلين.. الأول واقعي والثاني تخيلي، والأول محكوم بنظرية التاريخ والجغرافيا، والثاني محكوم بفضاء خارج نطاق السيطرة الجغرافية أو التاريخية. إن العولمة ـ الطوفان ـ فعلاً اجتاح حياتنا، إلا أنه لم يزل مرهوناً بإمكانيات المواطن العولمي الذي يقدر على امتلاك تكنولوجيا العولمة وآليات التواصل والمعرفة العابرة للقارات!! فهل كانت آليات العولمة تهدف إلى ذلك؟!

الحقيقة لا.. إلا أن تقنية المعلومات ليست رفاهية وامتلاكها لم يعد حكراً على من يملك؛ لأن العولمة في التجلي النهائي هي صراع دائم للإجابة عن سؤال محرج: نمتلك أم نكون؟! لعلنا حاولنا في فصول هذا الكتاب أن

نجيب عليه وعلى غيره من التساؤلات، لأنه في غياب الجواب الكافي النهائي الجامع المانع لا يبقى لنا إلا طرح المزيد من الأسئلة، حتى نجيب على بعضها، ونترك للتحولات العالمية الإجابة عليها مستقبلاً، فالعولمة ليست شراً مطلقاً.. وهي لا تخضع للحكم القيمي التجريدي بالخير أو الشر، لكنها تخضعنا جميعاً لهيمنة التساؤل المعرفي عن كيفية التعامل معها بشكل إيجابي، بدلاً من أحكام النفي والإقصاء ذات المرجعية السلفية.

ألم نقل لكم.. لقد انتهى عصر الأيديولوجيا وبدأ عصر السؤال!

المؤلف

الفصل الأول

تحولات السلطة والإعلام

هل تطور الإعلام انعكاس لظاهرة العولمة وثورة الاتصالات؟

مازالت مقولة "بيتر أبلار" "Peter Ablard" أحد فلاسفة القرن الثاني عشر، شاخصة أمام أذهاننا حتى اليوم. فهو يقول عن العلم في أسوأ حالاته: " العلم من دون ضمير هو موت الروح". إن كثيراً من الفرضيات التي اتكأت على جدل تاريخي، تعتبر الخوف والشجاعة منطق الكوكبية على مرّ العصور، إذ لا الخوف الإنساني يكون منجاة من الطوفان، ولا الشجاعة الإنسانية تستطيع أن تنجو بالإنسان من الأخطار.

والحال أن الخوف يولّد الدفاع والمقاومة.. وكذلك تفعل الشجاعة، إن نجحت، قد تتوحّش وتتوغّل نحو الهيمنة والرئاسة.

وإذا كان الآخرون هم الجحيم – حسب مقولة "سارتر" – وتصور الآخر أنه (أدنى) قيمة وأقل إنتاجاً، فنزعة الكراهية والعنصرية كرّست لها السياسة ودعّمت فرضيتها، ولعل استمرارية ما يسمى بمصطلح "العالم الثالث – على سبيل المثال – يكرّس ويدعّم صورة انحرافية سلبية قائمة على تمثُّل مجبول أساساً بالعداوة – كما يقول "هشام جعيط" – فجملة الانعطافات التاريخية المتسلسلة، تؤكد عدم الاستغلال الفعلي للقوى العقلية .. وهذه النقطة الحاسمة تمثل قمة صعود النسق الحضاري، أما ما بعده (مثل الاكتشافات العلمية الجديدة الآنية) وقبله (نهاية تفكير العالم والمكتشف الزماني والمكاني بالعلم)، فلا معنى لتشكّل الأمم والدول دون العلم والمعرفة.. ومتى تشكّل

منظور المعرفة والعلم في أبهى صياغة للمشاريع العلمية والمعرفية، فهو تأكيد أنه لا مناص من الدفع قدماً نحو تحديث التراكم العلمي والمعرفي والرقي به من أجل الإنسانية، إذ إن الاختراع والاكتشاف العلمي يمثل الحالة الطبيعية والعقلانية؛ بهدف الوصول إلى قاعدة علمية متينة وراسخة ترتكز عليها المشاريع الناهضة بالأمم.

وإذا اعتبرنا أن غاية مجتمع ما بعد العولمة هو الوصول إلى التحرر من النزعة المعادية لأبناء جنسه، وتطهيره من حالة الكراهية التي تتشبث بها المجتمعات، فإنه في المقابل تعتبر جميع الوسائل الناجزة منذ فجر التاريخ إلى الآن؛ مما يمكن أن نسميه بنظام "الورثة الجدد" هم على قناعة تامة بأن صراع الأجيال على الخير والشر هو بناء كوني وزماني ومكاني، ولا منازع عليه سوى بالسيطرة على مقدراتها ومكوّناتها الحيوية للإنسان.

الشخصية الحاكمة والمهيمنة على زمام الأمور، رغم قوة غطرستها المستمرة عبر التاريخ لم تمنع استمرار قانون الطبيعة كفاعل حقيقي في التطور والتحديث، والذي ناضل من أجله الأنبياء والرسل والمبشرون والعلماء والمفكرون والفلاسفة والحكماء؛ بينما اندثر مع مَنْ وقفوا ضد التغيير فلسفتهم العسكرية والثورية والأيديولوجية، وحل محلها مشاريع حضارية وفكرية جديدة.

إن التاريخ حفظ لنا ملامح تذكارية من عظمة الأمم والدول لا تزال شاهدة على عصرها وخلودها، لما تركوه من رصيد زاخر بالأحداث والآثار؛ التي أطرت معرفياً وعلمياً للثورة التقنية والمعلوماتية التي تعيشها الدولة الكوكبية المعاصرة؛ لذلك فإن قيمة حضارات الأمم السابقة كانت في آثارها ومنجزها الإنساني الحضاري ونهوضها العلمية والفكرية.

إذا كـان التـاريخ هـو فقـه الحريـة – حـسب تعبيـر "كـانط" – أي أن الأحداث التي يصنعها الإنسان على مستوى الفرد والكل تقودها فكرة قيمية، وهي الفكرة التي ناضل من أجلها المصلحون، ومن ناحية أخرى يكون هذا الصانع هو الذي يبدل مسيرة الهدف من مرحلة تاريخية إلى أخرى، وعندما نقول (المجتمع) فإننا لا نحيد ما نسميه السلطة بعيدا عن المجتمع، حيث يصيغ التقابل (والاختلاف) بين الأيديولوجي (في بعده السياسي) والثقافي، وحيث يتداخلان حد الاندماج ويتباعدان حد القطيعة والسلطة كمفهوم (أيديولوجي) من ناحية تجريدية تضع نفسها – بحسب رأي أبو القاسم المشاي – في أهداف وفي رؤية مغايرة عندما نبحث عنها داخل التشكلات الاجتماعية ومؤسساته المختلفة فإنها تختفي ولا وجود لها، ويمكن الاستدلال عليها من خلال مظاهرها فقط؛ والتي يمكن أن ندركها في سلوك الأفراد ومؤسساتهم وقيمهم ومعتقداتهم، وبالتإلى لو نظرنا إلى الثقافة كمركب من المعارف والعقائد والقوانين والأخلاق والعادات، والفنون التي ينتجها المجتمع جيلاً بعد جيل ويكتسبها الإنسان باعتباره عضواً في المجتمع، فإنها (أي الثقافة) تحوي مجموعة من الأهداف التي تحصرها الأيديولوجية في مجال اشتغالها وفق دلالات غائية تشترط وجود هذه الأهداف (مرحلياً) ولعل احتدام التوترات المتعلقة بفكرة الهوية: هوية الجماعة وعلاقتها بالآخر، ومع اشتداد الانغلاق أيديولوجياً (الخصوصية، الأصالة)، تبقى هذه المعادلة المتواترة بين (الأيديولوجيا، الثقافة) أسيرة التاريخ، ومن هنا يمكن النظر إليهما معا كمفهومين عصيا عن التباعد والتعارض.

ومع بزوغ الثورة المعلوماتية في أواخر القرن العشرين ، وتفجر الدولة الكوكبية المفترضة وشيوع التجارة الرقمية ، متعددة جنسيات ، في العالم

"المتقدم؛ الناهض؛ المتأخر"، بدأت تتشكل ظواهر اجتماعية جديدة من قبيل العولمة.. مثل ثورة المعلومات وصراع الحضارات والاستنساخ والهندسة الوراثية، وتعززت مقولات مثل: حوار الحضارات وحوار الأديان ونهاية التاريخ والهامشية والإقصاء وأزمة الأقليات، والتنمية الشاملة وثقافة السلم والحرب.. فضلاً عن نزعة الأَنْسَنَة من جانب آخر، لاسيما أيضاً إشكالية الخيال العلمي باعتبارها ظواهر علمية وعالمية في آن واحد أذهلت سكان المعمورة، حيث تفاقمت ثقافة الاستهلاك لقطاعات عريضة من الناس، وتقزمت حركة المنتجين إلى أقليات مركزية في العالم المتصف بالدفاع عن قيم الحرية والديمقراطية والعدالة الاجتماعية ومحاربة جميع أشكال الظلم والقهر.

كما تشكّل وسائل الاتصال والتدفق الحر للمعلومات أهم منتجات الثقافة المعاصرة بتحليلاتها المختلفة التي تعتمد الوسائط البصرية والصور التي يتم بثها لنشر رسائل وبرامج (مقصودة) وموجهة أيديولوجياً (وهنا الثقافة والمعرفة في خدمة الأيديولوجية وهي إحدى ظواهر العولمة)، إذ يمكن بث صور الكوارث والحروب والقتل كمأساة بشرية وبرؤية أخرى يمكن تقديم مشاهد الموت والقتل والصراع في أفلام السينما والمسلسلات التليفزيونية على أسس وافتراضات أيديولوجية، وتتحول الثقافة إلى وسيلة سياسية تحكمها استراتيجية وتساهم في صناعة مواقف وآراء ومفاهيم لها إطارها التاريخي وهدفها الموجه.

والمهتم اليوم بدراسة هذه الظواهر الاجتماعية المعاصرة، يدرك من أول وهلة حجم انهيار الخصوصيات المحلية والأنا بقدر تزايد حجم الانفتاح على العموميات والآخر، إن لم نقل اغتيال جوهر الاستقلال الوطني الاستراتيجي؛ ثم

المحاولة الدؤوبة في تغيير خريطة العالم، بفسح المجال أمام صعود وهبوط مستوى القيم المجتمعية والعادات والتقاليد الموروثة لصالح عادات وقيم وأخلاق جديدة مكتسبة، بدت كأنها غريبة وبعيدة وشاذة عن أصولها وفضائها الاجتماعى، باعتبار أنها باتت تدق أبوابها أذهان الأفراد والمجتمعات لتحاربهم في عقر دارهم.

وقد طرأت تحوّلات جذرية على المفاهيم المكونة للثقافة، بالرغم من تعارضها مع المكوّنات الدينية للمجتمعات (الرق، العبودية، الثأر.. إلخ)، وتأسست رؤى وأفكارا جديدة (الاختلاف والحوار في مواجهة الجدل والاحتدام).

ومن ثم يكون التحليل والبحث والتقصي عن مخرجات هذه الظواهر الاجتماعية من الناحيتين الإيجابية والسلبية وتأثيرها فيهم.. والسؤال الذي يطرح في هذا السياق: ماذا يريد الإنسان ككائن اجتماعي من الدولة الكوكبية المفترضة؟ وما بعد مجتمع العولمة؟

إن ما ينجزه الإنسان في حقبة زمنية وعمرية معينة يؤثر في المسيرة الحضارية الانسانية؛ ولا يمكن أن يندثر من الوجود.. بل يعتبر أحيانا المنجز مركزا للتحولات التاريخية، وهذا المنجز هو الذي يعبئ المجتمعات نحو التقدم العلمي والمعرفي ؛ ويفتح مجالاً واسع النطاق للأجيال الصاعدة محفزا على النهوض بالواقع المعاش، ومن ثم يصبح الحديث عن انهيار الدولة والإنسان محض وهم محقق؛ لأن ذلك لا يكون أبداً.

لقد استخلص "ابن خلدون" العبرة الكبرى، وهى أن العلم يمثل أكبر استثمار للعقل البشري لبلوغ درجة الكوكبية في زمن أجداده، وأن التخلي عن

هـذا الاسـتثمار سـبب كارثـة سـقوط العـرب والمـسلمين صـرعى أمـام الأمـم والممالك والدول المطالبة بإعلان ورثة التركة العلمية ومواردها البشرية بقدر تناغمهم مع الوجهة الغالبة والمقلدة لها، أما طرحه لمفهوم العصبية فهو من باب التعليم والأخذ بالأسباب والمسببات في نشأة الأمم والممالك والدول وبناء الحضارة الكوكبية المنيعة، فهو يعتبر أن كل من يملك عصبية أكثر يملك سلطة أطول.

ويعتبر مفهوم العصبية عند ابن خلدون محركاً للتاريخ، أي لا يمكن أن يقوم الملك إلا بالعصبية النسبية من ولاء وتحالفات وصلة القربى أو الرحم القائمة على الدم، وفوق ذلك كله تمثل الصبغة الدينية العنصر المكمل لزيادة قوة العصبية أكثر فأكثر، يقول ابن خلدون: "ولما كانت الرئاسة إنما تكون بالغلب وجب أن تكون عصبية ذلك النصاب أقوى من سائر العصائب ليقع الغلب بهم، وتتم الرئاسة لأهلها".

ويضيف: "وهذا التغلب هو الملك، وهو أمر زائد على الرئاسة إنما هي سؤدد، وصاحبها متبوع وليس له عليهم قهر في أحكامه، وأما الملك فهو التغلب والحكم بالقهر، وصاحب العصبية إذا بلغ إلى رتبة طلب ما فوقها". (مقدمة ابن خلدون، المكتبة التوفيقية للطبع والنشر والتوزيع)

إن العولمة تنشد تأليف ثقافة ذات بعد واحد ومن نمط استبدادي، فهي محكومة بأفكار وتصورات وتراكمات معرفية كما أنها تعبير واقع ومستمر وفي أشكال متجددة عن الوعي المركزي المهيمن انطلاقا من الغرب.

العولمة ، إذن ، ليست محض مفهوم مجرد، بل هي جملة عمليات تاريخية لا يحتويه تعريف مصطلحي محدد .. فهي بالنسبة للعاملين بالإعلام

والصحافة تختلف في مفهومها عن الساسة أو الاقتصاديين ، فهي عمليات تاريخية متداخلة تتجسد في تحريك المعلومات والأفكار والأموال والأشياء، حتى الأشخاص، إنها قفزة حضارية على نحو يجعل العالم واحداً أكثر من أي يوم مضى، من حيث كونه سوقاً للتبادل أو مجالاً للتداول أو أفقا للتواصل. وبالتالى فهي عملية مستمرة في الاقتصاد والسياسية والاتصال؛ فالعولمة في نظر "برهان غليون"، هي الدخول بسبب تطور الثورة المعلوماتية والتقنية والاقتصادية معاً في طور من التطور الحضاري يصبح فيه مصير الإنسانية موحداً أو نازعاً للتوحد.

إن معنى الوحدة هنا ليس التجانس والتساوي بين جميع أجزاء العالم والمجتمع البشري، بل إنها تعني درجة عالية من التفاعل بين مناطق ومجتمعات بشرية مختلفة ومتباينة، وبالتإلى ازدياد درجة التأثير والتأثر المتبادلين، لذا ارتبط مفهوم الاعتماد المتبادل "**Interdependence**"، إذ إننا هنا بإزاء منظومة ثقافية سياسية وحضارية تشكل رؤية سياسية صوب ذاتها وصوب الآخر.

وتمثل العولمة الحقبة السلطوية الحضارية الثالثة بعد الكنيسة والدولة الليبرالية الحديثة؛ على المستوى التكويني إما على المستوى البنيوية الأفقي، يجد الإنسان نفسه اليوم بين ثلاثة عوالم، لكل منها هويته ومركز استقطابه: الأول هو العالم القديم بأصولياته الدينية وتصوراته اللاهوتية الغيبية أو الماورائية؛ الثاني: هو العالم الحديث بفلسفاته العلمانية وتهويماته الإنسانوية، الثالث هو العالم الآخذ في التشكل الآن، أي عالم العولمة بفضائه السبراني ومجاله الإعلامي، بإنسانه العددي ومواطنه الكوكبي. هذه العوالم الثلاثة التي تتجاذب الوعي بالهوية المجتمعية والثقافية، تؤلف ما يمكن تسميته ثالوث، "القدامة

والحداثة وما بعد الحداثة"، وبصيغة أحدث "ثالوث الأصولية والعالمية والعولمة". وفي المجال العربي الآخر يتم تسميته بثالوث "الأسلمة والأنسنة والعولمة".

وحين نستعرض مفردات من قبيل: (التبعية، الاندماج، التكيف، الاعتمادية المشتركة، الهيمنة، الإمبريالية، أمركة العالم.. إلخ).. يرى مؤيد عبدالجبار الحديثي، أن "العولمة ليست رديفاً لأي من هذه المفردات أو المصطلحات، لأن حقيقتها أكبر من تلك المفردات مجتمعة. فهي نظير لمجموع تلك المصطلحات في الأقصى، ولمعظمها في الأدنى، لذا لا ريب أن تضحى العولمة نظاماً تتكامل فيه لغة السياسة والاقتصاد والمعلوماتية. حيث يجد فيه النفوذ السياسي مداه الاقتصادي، بينما يتكئ النفوذ الاقتصادي على ظهيره السياسي، ويتدخل عالم الثروة الاتصالية ليؤطر الظاهرة بأبعاد متداخلة..".

وقبل شيوع مفهوم العولمة طرح المفكر وعالم المستقبليات الأمريكي "ألفين توفلر" **Alvin Toffle** نمفهوم الموجة الثالثة التي دشنتها البشرية مع عصر المعلوماتية والحواسيب بعد الموجة الأولى الزراعية والموجة الثانية الصناعية، حيث يقول: إن الهم الكبير "كان في العصر الصناعي، هو صنع الأشياء. وفي الوقت الحاضر يبدأ همنا الأول بإدارة الأشياء".. ويؤكد أن "المبدأ القائل بأن المعرفة هي السلطة أصبح منذ الآن عتيقاً، فلكي تُمارس السلطة تحتاج إلى معارف عن المعرفة". وبهذا نكون مع العولمة أمام ظاهرة مركبة ومعقدة، متعددة الأوجه إطارها المفهومي ملتبس، ومن الصعب الإمساك بجميع آلياتها.. فهي أيديولوجية، بمعني انطواؤها على منظومة من أفكار

وأهـداف محـددة.وهـي مجموعـة مـن الاسـتراتيجيات المتوافقـة لمؤسـسات وحكومات وأشخاص تبدو مستقلة بعضها عن بعض ، وهى نفس الفكرة التي طرحها صامويل هامنتجون (صامويل هامنتجون، التحول الديمقراطي في أواخر القرن العشرين).

ويتـضح ممـا سـبق ارتبـاط مفهـوم العولمـة بكثيـر مـن الـنظم المعرفيـة المختلفة، وبمفاهيم كثيرة ومتنوعة، مثل: النظريات الخاصة بعصر المعلومات **InformationAge**، ونظريـــات أمركـــة العـــالم **Americanization**، ونظريـات التغريـب **Westernization**، ونظريـة الرأسـمالية **Capitalism**، ونظريات ما بعد الحداثة **Post Modernism** .. وغيرها، ويرتبط بوسائل الاتصال وعملية الاتصال ذاتها، على الرغم من أن الباحثين يتجنبون التركيز على وسائل الاتصال ذاتها عند مناقشة قضايا العولمة على أساس أن التركيز علـى تحليـل وسـائل الاتـصال كثيـرا مـا يبـالغ فـي دور هـذه الوسـائل ويهمـش الخصائص الأخرى، والتأثيرات الدولية والثقافية، ويخفق في أن يأخذ على نحو كاف دور القوى الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية التي تحرك وسائل الاتـصال. وعبـر كـل المفـاهيم المتباينـة تتـشكل خطاباتنـا واسـتناداتنا المعرفيـة، نـراهن علـى الفكـر والإبـداع ليخلـصنا مـن هـذا التـشظي، لنـتخلص مـن الإرث الاستبدادي الذي يكرس لمزيدٍ من التناقض.

فـي عـصرنا الـراهن تغـدو المعلومـة هـي قاعـدة القـوة، والمجـال الحيـوي للاستثمار الرأسمالى الرابح دائما.. وتكون المعرفة سلطة، تتفوق في تأثيراتها على أية سلطة أخرى عرفتها الإنسانية من قبل، فنصبح تحت طائلة التغيرات المتسارعة في مجالات الاتصالات والمعلوماتية في حقبة أخرى تختلف في

خصائصها وموجهاتها عن الحقب السابقة.. وأكد "ألفين" خطورة المعرفة فقال: "المعرفة هي المحور الذي ستدور حوله حروب المستقبل وثوراته الاجتماعية..إنها القاعدة الأساسية لظاهرة العولمة "**Globalization**"، ومادامت السلطة هي المحتكر الرئيسي للإعلام فإن هذا الاحتكار تستتبعه وترتبط به عضويا مظاهر أخرى في غاية الحساسية والخطورة".

لذا فقد أدت العولمة – بحسب د. عبد المنعم منصور الحسني ، العولمة والأمن الثقافية – إلى تجزئة عمليات الإنتاج وأسواق العمل والكيانات السياسية والمجتمعيات، مما يدعو إلى تحديد أبعاد أساسية لهذه العولمة، والتي تتمثل في:–

أولا: العولمة حقيقة جديدة من الاقتصاد العالمي الذي ظهر بعد زوال هيمنة الدولة في المجتمع الغربي، وبداية تشكل الكيانات السياسية والاقتصادية والإقليمية.

ثانيا: لابد من مراعاة تطور المنجزات العلمية والتقنية جراء ثورة المعلومات، التي ظهرت مع الشبكة الدولية للمعلومات، وكذلك الاتساع الذي شهده الإعلام خلال العقود المنفلتة.

ثالثًا: التطور الهائل على جميع الأصعدة، وكذلك الانتشار الديمقراطي، وحقوق الإنسان بما تشمله من حرية المرأة وتطور الفكر الإنساني والحوار بين الشعوب.

كما يحسب أنها عملت على تلاشي الحدود بين الدول، وزيادة معدلات التشابه بين المجتمعات، إلا أنه كان لهذه السياسة مردودات سلبية على

جهات، وأخرى إيجابية على جهات أخرى، مما خلق حالة من التباين في المواقف تجاه تلك القفزة الحضارية.

عولمة الإعلام

تطرح أسئلة في غاية الأهمية: ما العلاقة بين العولمة وصناعة الإعلام؟ وهل الإعلام العالمي تأثر بالعولمة؟ أم أنها انعكاس لظاهرة الإعلام العالمي الذي حمل الرسالة السياسية والاقتصادية والثقافية عبر وسائله التقنية؟

الحقيقة أن الظاهرتين متلازمتان (عولمة الاعلام وإعلام العولمة) فلا يمكن أن ينفكّ أحدهما عن الآخر على الأقل في عالمنا المعاصر الذي طوى شوطا من الزمن توسعت فيه دائرة العولمة من ناحية، وكثرت وتشعّبت وسائل الإعلام فيه من ناحية أخرى.

العولمة أثرت وبحد كبير في الأنشطة الإعلامية في عالمنا المعاصر، ولا تخلو اليوم أى ظاهرة من ظواهر الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلاّ ولعبت فيها وسائل الإعلام دوراً يكاد يكون الأهم، حتى بالنسبة لما تحتويه هذه الظواهر من معنى في المجتمعات المختلفة.

إن الكثير من الباحثين يعتقد بأن عولمة الأنشطة الإعلامية "تمثل أهم تطور إعلامي في العقدين الأخيرين من القرن الماضي. وأن هذا التطور سوف يحدد مسار هذه الأنشطة طوال سنوات القرن الحالي، فضلاً عما يمثله ذلك من أهمية وتأثير في أنظمة الإعلام الوطنية في دول العالم". ومن وجهة نظر د.حمدي أبو العينين أستاذ الاعلام والاتصال،أنه لا بد أن تؤخذ عدة ملاحظات

بعين الاعتبار وهي: إن عولمة النشاط الإعلامي لم تتحقق بعد بالصيغة التي ربما تكون قد استقرت لدى الكثيرين. وما تحقق عينياً هو عولمة الرسالة الإعلامية بفضل سقوط الحواجز، وهي ظاهرة "تقنية" أكثر من كونها ظاهرة سياسية أو ثقافية، على الرغم من تأثيراتها السياسية والثقافية.

كذلك فإن درجات استجابة الأنظمة الإعلامية الوطنية للتغييرات التي تفرضها عولمة صناعة الإعلام متفاوتة إلى حدود بعيدة، الأمر الذي ينفي بشدة حقيقة أن تكون العولمة سمة أساسية لأنشطة وسائل الإعلام عبر مناطق العالم المختلفة في الوقت الراهن.بالاضافة إلى أن عولمة النشاط الإعلامي– حيث توجد الآن– ليست ظاهرة حديثة تنتمي للعقدين الأخيرين من القرن العشرين ، إلا أنها تعبير عن تطور تاريخي تمتدّ جذوره إلى القرن التاسع عشر، وإن كانت خطاها قد تسارعت في الربع الأخير من القرن العشرين.

وفي هذا الصدد يرى روجيه جيران أن الحقل السياسي الغربي أصبح يتحدد بالكذب أكثر من أي وقت مضى بعد انهيار الأيديولوجيات التعبوية، التي شكلت مرجعيات للقيم والدلالة وحوافز للسلوك المثالي، وإن وفرت أحيانا كثيرة غطاء للتمويه والتزييف، وتبرز السياسة الكاذبة السائدة حاليا في مستويين مترابطين تقديم الوعود المثالية الزائفة.

وضمن هذه الآلية في إنتاج صور تمثيلية عن العرب، يقول الكاتب الكبير محمد حسنين هيكل: لم يعد العرب يواجهون الخطر الأخلاقي المتعلق بسوء فهم الرأي العام الغربي لهم وحسب، بل إنهم في خطر مادي حقيقي، لكونهم معرضين لممارسة القوة الغاشمة ضدهم التي لا تمتنع عن استخدام التدخل العسكري. وقد تنوعت الصورة المتخيلة عن العرب في جغرافية شرقية صحراوية

ويمكن إدراج نماذج لتلك الصورة رافقت التطور التاريخي الذي ولده الصراع السياسي، والذي أنتج بالتالي أشكالا جديدة من التخيل، منها: صورة العربي المتمثلة في شيخ صحراوي يحيط به حريم من الفتيات، وهذه الصورة -لا شك- وليدة ذهنية الاستشراق، وكذلك صورة العربي "المتوحش" أو غير المتحضر أو "ذي النزعة العسكرية"، كما أن الصراع مع إسرائيل جاءت محصلته إنتاج صورة "للعربي الارهابي". كما أنه وبعد بروز الأوبك - والكلام ما زال لهيكل - بوصفها قوة اقتصادية رئيسية وارتفاع أسعار النفط في السبعينيات خلق صورة للعربي بالنهم والطماع وغير المستقيم، وبعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر تحولت دول الشرق الأوسط إلى دول راعية للإرهاب.. "انتهى كلام هيكل".

وقد كشفت الممارسات المختلفة في حقبة الثمانينيات والتسعينيات من القرن العشرين عن دورين أساسيين قامت بهما وسائل الاعلام في المنظومة الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العالمية، وهو الدور الاقتصادي حيث تلعب فيه وسائل الاعلام دوراً مهماً ؛ فقد أصبحت العولمة الاعلامية تمثل قيمة اقتصادية هائلة ومتنامية ؛ خاصة في ظل اقتصاد المعلومات الذي أصبح السمة الأساسية للاقتصاد العالمي، حيث الاستثمارات الضخمة في مجال صناعة المعلومات ؛ حيث بلغت في نهاية القرن العشرين (عام ٢٠٠٠) نحو ٣ تريليونات دولار سنوياً بعد أن كانت هذه الاستثمارات لا تتجاوز ٣٥٠ بليون دولار عام ١٩٨٠، كذلك لعب الدور الأيديولوجي دورا حيويا فهو الذي يوفر بيئة معلوماتية وإيديولوجية لدعم الأسس السياسية والاقتصادية والمعنوية لتسويق السلع والخدمات وتطوير نظام اجتماعي قائم على تحقيق الربح عبر الثقافات الوطنية المختلفة. وهذا المفهوم باعتقاد توسو في كتابه المعروف "الامبراطورية

الالكترونية:الاعلام العالمي والمقاومة المحلية" يمثل أحد المفاهيم الحديثة في الدراسات الاجتماعية بوجه عام ؛ بالرغم من كونه مفهوماً أقدم بكثير في مجالي الدراسات الاعلامية والتجارة الدولية والدراسات الاجتماعية.

ويجري العمل في كل أنحاء العالم على عولمة الإعلام، وتحتكر الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال – نسبة عالية من صناعة الأخبار، وبث المعلومات عبر الفضائيات وشبكة الأنترنت، ووكالات الأنباء، وتصدر عبر شركاتها ما يقارب ثلاثة أرباع البرامج التي تبثها عبر العالم، في حين لا تتعدى نسبة ما تستورده الـ ٢%.

وتشير الدراسات البحثية إلى أن ٩٧ % من الأجهزة المرئية موجودة في الغرب الذي يمتلك أيضاً ٨٧% من الأجهزة المسموعة وأن نحو ٩٠ % من مصادر الأخبار في دول العالم الثالث مستوردة من الدول الغربية ؛ والمفارقة أن أوروبا نفسها – ناهيك عن العالم الثالث – تعاني هذا الغزو الإعلامي والثقافي الكاسح.

ونلمس هيمنة كاملة للغة الانجليزية التي باتت اليوم لغة الاحتكار المعرفي والاعلامي/ المعلوماتي، لفرض ثقافتها ونموذجها الحضاري الذي تتبناه وتؤمن به ؛ ويلاحظ أيضا أن نحو ٨٨% من معطيات "الانترنت" تبث باللغة الأنجليزية مقابل ٩% بالألمانية و ٢% بالفرنسية، و ١% يوزع على بقية اللغات الغربية وأن السيطرة الأمريكية على العالم تستند إلى هيمنتها على الاتصالات؛ فثمانون بالمائة من المادة الصحفية التحريرية والمشاهد والصور التي تدور حول العالم تأتي من الولايات المتحدة الأمريكية.

وتتركز سلطة الاعلام بقبضة من يسمون بارونات الصحافة (أمثال : ماكسويل ؛ روبرت مردوخ ؛ هيرست؛ ففي الولايات المتحدة هناك خمسون

شركة تمتلك معظم وسائل الإعلام. وفي بريطانيا هناك ست شركات إخبارية كبرى تسيطر على ثلثي الصحف والمجلات). وتحتكر أمريكا صناعة الصورة في العالم – إنتاجها وتسويقها – فواشنطن (وحدها تسيطر على ٦٥ % من حجم الاتصال المتداول في العالم، كما أن أمريكا نفسها تحتكر ٣٥% من عملية النشر في العالم و ٦٤% من الاعلان الدولي و٤٥% من التسجيلات و ٩٠% من أشرطة الكاسيت و ٣٥% من البث عبر الأقمار الصناعية.. وهذا يعني أن أكثر من ثلثي حجم الاعلام بصوره المتعددة الذي يبث في العالم قادم من أمريكا..).

وهكذا نجد أن الصور اليوم تخدم غايات واستراتيجيات قوى ومؤسسات وأنظمة بعينها تمثل العالم الرأسمالي الغربي، وتدفع الاخرين إلى مواقع السلبية والهامشية والاستهلاك المحض.

وباستعراض صور الصراع بين تلك الجماعات الاعلامية ؛ نجدها متعددة التأثير في سياسة الدولة، ونلاحظ في سلوك الأقليات المتلقية للرسالة الاعلامية أنها على المستوى السياسي والفكري تعيش انفصالا على مستوى العقيدة أو المذهب أو الدم.. أما علي مستوى العولمة وتبادل المصالح والاستثمارات والمزايا فيزول ذلك الانفصال، حيث يحدث تعاون وتبادل للمصالح ؛ لذلك نتلمس في تلك الدول – على المستوى العالمي – التي تعيش اغترابًا عن واقعها المنقسم إلى عصبيات طائفية وفئوية وقومية، أنها تحاول التغلب على هذا الاغتراب، باعتمادها إحدى العصبيات المهنية التي تعتمد الأكراه مع غيرها، سعياً لكسب الشرعية التي يراها الكثير سواء بالهيمنة القانونية التي هي ذات طابع عقلي، أو الهيمنة التقليدية تبعاً للعرف، أو هيمنة الكاريزما

والحضور، بما يعني أنها ذات القدرة الخارقة على سحر الجماهير والمتمثلة في الطابع الانفعالي والتي تتطلب الثقة الكاملة بمعطيات استثنائية.

ويمكن اعتبار الاعلام إحدى آليات السلطة السياسية في عالمنا العربي وهذا يعود إلى امتلاك الدول بشكل مباشر أو غير مباشر عبر التشريعات التي تقيد حركة الاعلام الخاص على ضعف شأنه، لذا يمكن القول بأن الاعلام العربي إعلام رأسي، يهبط من أعلى إلى أسفل، ويعود لمركزيته وتوجهه الدعائي، الذي يخدم النظام السياسي؛ وهذا يتخذ من الفرد الاستثنائي محل اهتمامه الأول، ويبدو أن تلك السمات ساهمت بشكل أو بآخر في ترسيخ السلطة القائمة وخلق سلوكيات عامة مرتهنة لهذا الإعلام في وقت تمارس فيه القوة والإكراه الدور المرافق لهذه العملية، مما خلف رأياً عاماً منقسما.

الاعلام عبر سياسة العولمة تجاوز البعد التنويري له باعتباره مصدر الحقيقة، وتحول إلى نوع من الدعاية التي تستهدف التأثير في النفوس عبر إشاعة أفكار ومعلومات محددة، كما بات يهدف إلى السيطرة على الفرد، في الوقت الذي استثمر فيه الاعلام وظائف الاتصال الترويجية لمفاهيم سياسية معينة، فقد أخفق الاعلام في خلق رأي عام مقتنع بما لديه من تسويغات بما يمثل إخفاقًا للوظيفة الاقناعية التي تهدف من وراء الاتصال إلى إحداث تحولات في وجهات النظر السائدة حول الواقع المحلي والعالمي والاقتصادي، كل هذا جاء جراء هيمنة الرؤية اللاتاريخية واللانقدية، مما خلف عسرا في الاندماج الذي تعانيه المجتمعات؛ وخاصة العربية منها .

وأثرت العولمة بشكل كبير في الأنشطة الاعلامية في عالمنا المعاصر ولا تخلو اليوم أية ظاهرة من ظواهر الحياة إلا ولعبت فيها وسائل الاعلام دوراً يكاد

يكون الأهم حتى بالنسبة لما تحتويه هذه الظواهر من معنى في المجتمعات المختلفة.

الهوية واللغة والفضاء المفتوح

يتعاظم الدور الحيوي لوسائل الاعلام في ظل تنامي "العولمة الاعلامية" والتي من أبرز ظواهرها الفضائيات والصحف الالكترونية ومواقع البث الإخباري؛ حيث أثبتت قدرة هائلة مؤثرة في سائر مناحي الحياة المعاصرة؛ حيث تستخدم كوسيلة فعالة في تمرير الرسائل المراد توصيلها للرأي العام – أيا كانت نوعية وتوجه هذه الرسائل – بغية التحكم في خياراته وطريقة تفكيره ومواقفه. ومن هنا استخدم الاعلام بسائر صوره وأنواعه كسلاح لمن يملكون أجندات خفية تضلل الرأي العام وتغييب الحقائق.

ربما كانت الأقطار العربية أقلّ حفاوة لاستقبال مظاهر العولمة في شئون عدّة؛ومنها الاعلام ورغم هذا الاستقبال الحذر؛ فقد كانوا من أوائل ضحاياها؛ حين يتعلق الأمر بلغتهم وثقافتهم؛ لقد فهم البعض الانفتاح على العالم والانخراط فيه؛ أنه يعني التخلي عن لغتنا العربية واستخدام لغة الآخر، والتي أُطلق عليها لغة العلم والتكنولوجيا، مع أن العرب كانوا سباقين لفهم واكتشاف العلوم وتطويرها، فقد أبدع العلماء العرب في الرياضيات والفلك والعمارة والقانون بلغتهم العربية، كما أبدعوا في الشعر والأدب والدين.

وقد عملت المؤسسات الإعلامية في العالم على تقديم مسوغات للعولمة تتبع عدة خطوات أهمها: مخاطبة المؤسسات التربوية والتعليمية الوطنية، في محاولة للبعد عن تسييس الدين ومواجهة الحركات الدينية وربما عدم التورع عن ضربها واستئصالها بالقوة، ضمن هذا التوجه يلاحظ الباحثون –

الأمريكان بوجه خاص – علاقة العولمة بالبعد الحضاري والثقافي. فقد وجد أحد الباحثين الأميركيين أن مناقشات الشرق الأوسط في كتب التاريخ المدرسية تزخر في أغلب الأحيان بوقائع غير دقيقة وافتراضات وتكرس لمفاهيم الخاطئة عن الدين الإسلامي، نلخص بعضها في إشادة الكتب التي تناقش المعتقد الإسلامي بالترخيص بتعدد الزوجات والرق دون ذكر الحدود التي وضعها القرآن الكريم والسنة النبوية، في تخصيص عموم النص.. كذلك تحوي الكتب المدرسية شرح انتشار الإسلام بقوة السيف، في تجاهل تام للعملية الطويلة التي استغرقت قرونا، والتي أدت للتحول إلي الإسلام من خلال الإقناع، وليس بحد السيف، وكثيرا ما تتجاهل هذه الكتب الإسهامات الإسلامية في الحضارة الغربية، وتتعرض لتاريخ للشرق الأوسط بعبارات سلبية في الأغلب. وحينما تتعرض الكتب المدرسية الخاصة بالجغرافية للوطن العربي تبالغ في تأكيد عنصر البداوة فيه، وقلما تتطرق إلى عملية التحضر التي تجري بمعدل سريع، كما أنها لا تتطرق إلى التغيرات الاجتماعية والاقتصادية، إلا قدرا ضئيلا من الاهتمام الجاد، فيما تحظى إسرائيل بمعاملة متحيزة، سواء في طريقة الحديث عنها أو في حجم المساحة المخصصة لها في كتاب مدرسي.

أصبحنا نجد أطفالاً عرباً، في مدن عربية، ولأبوين عربيين، لا يتقنون العربية، ويتشدقون بلغة أخرى ويمارسون بها حياتهم، فكيف تتقن لغة أو لغات أخرى دون أن تتقن لغتك الأم؟! وانعكس ذلك على اهمال القراءة باللغة العربية بموروثاتها.

ولا شك أن اللغة هي إحدى مفردات الهوية؛ فقيم الانسان العربي نبعت من جذوره الثقافية والمعرفية والبيئية والدينية؛ فكانت المنطقة العربية مهدا للديانات الثلاث، ومبعث الوحي للإنسانية، الأمر الذي يتناقض مع أخطر

مفـرزات العولمـة، ألا وهـي الماديـة الـذي تـتحكم فيـه الـشركات المتعـددة الجنـسيات، فكـان الـصراع على المنطقـة العربيـة لـيس للثروة والـنفط والغـذاء فقط.. بل كان صراعا وحربا على طمس الهوية بجميع صورها وجوانبها.

إن تجارب البث الإعلامي إلى المنطقة العربية بقنوات ناطقة باللغة العربية ليست جديدة فقد سبقت في ذلك هيئة الإذاعة البريطانية ولحقها الكثير من الإذاعات بعد ذلك، وتطور الأمر علي مستوي البث التليفزيوني الفضائي كما هـي الحـال فـي القنـاة التليفزيونيـة الإسـرائيلية الناطقـة باللغـة العربيـة، وتلـك التجارب لم تخرج عن إطار كونها منبرا للموقف الرسمي لتلك الدول وبالتالي تحمل وزر تلك المواقف وآثامها، وهي أيضا تواجه بموقف مسبق من المتلقي العربي الذي يعدها ناطقة بلسان دولة خارجية أو معتدية، لذا فهي تحتل موقع غضب المتلقي العربي الذي يدرك أنها تتبنى موقفا معاديا له؛ وتحاول أن تغرس فيـه أفكـارا وآراء تخـالف قناعاتـه وتطلعاتـه (راجـع: د. صـباح ياسـين – الإعـلام والنسق القيمي).

وإلى جانب ذلك شهدت الساحة الإعلامية العربية تنامي سياسة القمع والتهديد ضد بعض وسائل الإعلام وبشكل خاص القنوات الفضائية – وعلى سـبيل المثـال –كـشفت الحـرب الأمريكيـة علـي العـراق عـام ٢٠٠٠ أسـلوبا جديدا من الرقابة التي يمكن أن تمارس في أشكال مختلفة فقد تتعرض العديد من القنـوات الفـضائية العربيـة للـضغوط الأمريكيـة عنـد تغطيتـه مواقـف المقاومـة الفلسطينية أو العراقيـة وأنـشطتها الميدانيـة، حتي وصـل الأمر إلى حد التهديد المباشر أو قتل المصورين التليفزيونيين في مواقع الأحداث .كما وقع في العراق لمصوري قناتي الجزيرة والعربية . أو إلى الضغط على تلك القنوات لحجب نـشر

الأفلام والوثائق التي تدين قوى الاحتلال بارتكاب الجرائم اللاإنسانية وعدم بث ما يتوفر لها من مشاهد عن عمليات المقاومة ضد الاحتلال وصور تدمير المعدات العسكرية للمحتل والجنود القتلى، كما وصل الأمر إلى ممارسة الضغط على تلك القنوات إلى عدم استخدام تسمية المقاومة أو المقاومين والاكتفاء بذكر المسلحين أو المجهولين واعتبار مخالفتها لذلك تضامنا مع الإرهاب والتشجيع عليه.

إن النقص الحقيقي والفاضح يظهر في ميدان الإعلام العربي الموجه نحو الآخر وبشكل خاص نحو الغرب والولايات المتحدة الأمريكية تحديدا فما زال الوقت مبكرا والمسافة طويلة من أجل الوصول إلى إنجاز بناء وإطلاق شبكات تليفزيونية فضائية عربية تخترق الفضاء الإعلامي الخارجي بلغة متميزة رصينة وأسلوب هادف وموضوعي نحو شعوب دول العالم.

وليس قريبا من دون شك ذلك اليوم الذي نجد فيه نظير شبكة "سي. إن. إن" العربي قد وصل إلى المشاهد الغربي؛ ومازالت هناك محاولات جدية من بعض الفضائيات العربية لإطلاق قنوات ناطقة باللغات الأجنبية الحية وبشكل خاص اللغة الإنجليزية وموجهة نحو أوروبا والولايات المتحدة لكن تلك المحاولات تمثل مجرد طموحات تفصلها عن الواقع مسافة ليست قريبة؛ وكل ما تحقق في هذا الميدان هو انتشار مكاتب بعض الفضائيات العربية في دول أوروبا والولايات المتحدة وروسيا وجنوب شرق آسيا وبعض دول إفريقيا وأميركا اللاتينية وهو ما يوفر لها القدرة على التغطية الفورية للأحداث ونقلها إلى المشاهد العربي.. مضافا إلى ذلك النجاح النسبي في الوصول إلى المواطنين العرب في المهجر والتواصل معهم ونقل مواقفهم وآرائهم وأنشطتهم الفكرية والثقافية والعلمية إلى أبناء جلدتهم في الوطن العربي.

فعلى سبيل المثال ، على قول د. صباح ياسين ، فإنه منذ أحداث الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ تراجع أداء الإعلام العربي الموجه نحو خارج الوطن العربي باتجاه الدفاع والتبرير ودفع الاتهامات التي يمكن أن تلصق به في كل مناسبة وازداد منطق التخلي عن فكرة التصدي أو المواجهة للعدوانية الأمريكية والصهيونية وأضحي الحديث عن وحدة الأمة العربية في مواجهة الأطماع كذلك حق العرب في المقاومة ورفض الاحتلال حديثا شبه محرم، خوفا من تهمة تشجيع الإرهاب، ويظهر ذلك واضحا في تقليد الفضائيات العربية منطق قناة "الحرة" الأمريكية في توصيف المقاومين والمجاهدين الفلسطينيين والعراقيين بأنهم مجرد مسلحين أو خارجين على القانون أو حتى قتلة وإرهابيين وتقلصت البرامج الحوارية التي تتناول قضايا قومية راهنة إلا من بعض الاستثناءات واتسعت مساحة البرامج الترفيهية ومسابقات التسلية وكل ما من شأنه أن يبعد تهمة الوقوف إلى جانب النضال العربي ومساندة المقاومة العربية المشروعة في فلسطين والعراق.

وعلى الرغم من اتساع دائرة التواصل العربي عبر استحداث المزيد من حزم القنوات الفضائية الموجهة إلي المواطن العربي، كذلك تواصل إطلاق إذاعات محلية جديدة وبشكل خاص إذاعات الـ "إف. إم" الأرخص في الكلفة المادية للبث والإرسال والأكثر شعبية في التواصل، إلا أن الرسالة الإعلامية مازالت دون المستوي المطلوب من حيث الشكل والأسلوب، إزاء منافسة الإنتاج العالمي من البرامج علي مختلف أنواعها، فالصناعة الاتصالية العربية مازالت تعيش ضمن شرنقة الالتباس بين الغاية والمضمون.. الأمر الذي يدفع المؤسسات الإعلامية العربية إلى زيادة اعتمادها على المستورد الجاهز أو

التوجه نحو التقليد واستنساخ تجارب الآخرين بكل ما تحمله من مساوئ ومخاطر سياسية واجتماعية على المتلقي العربي وذلك للتباين في الثقافات والموروث الفكري والقيمي والاختلاف في طبيعة المشاكل السياسية والاجتماعية والاقتصادية.. والظاهرة الأكثر خطورة في ميدان البث الإذاعي في الوطن العربي هي تلك الاتفاقات التي عقدت بين بعض الحكومات العربية ومؤسسات إعلامية دولية لإعادة بث إذاعاتها علي موجة الـ "إف. إم" لتنافس المحطات الوطنية، حيث تملك فيه الإذاعات الأجنبية إمكانات كبيرة على المستوى المادي والبرامجي وفي الحصول علي الأخبار من مصادرها بشكل فوري ومباشر بالإضافة إلى اعتمادها على حشد كبير من برامج التسلية والترفيه المشوقة ومن غير أي التزام وطني أو قيمي تجاه المتلقين.

صناعة المعلومات والحريات

وإذ كان عصر العولمة عنوانه الرئيسي المعلوماتية؛ فإن العرب وجدوا أنفسهم أمام ندرة إنتاجهم الفكري ينهلون من عوالم مفتوحة تستهدف عقولهم وقيمهم وثرواتهم؛ دون فرز أو تنقية أو تصفية؛ فإذا أخذنا بعين الاعتبار مصادر المعلومات التي تغذى الفضائيات العربية، ووسائل الإعلام العربية المقروءة والمسموعة والمرئية، وهي مصادر في الغالب غير عربية، إذ لا توجد وكالة أنباء دولية واحدة تنشئ الخبر من وجهة نظر العرب، وإذا ما أضفنا إلى ذلك تسابق الآخرين لإطلاق فضائيات تابعة لهم بلغتنا العربية وترجمة صحفهم ومجلاتهم ووسائل إعلامهم للإنسان العربي.

وفي رأي د.راسم الجمال-كتاب"الاتصال والإعلام"-أنه باستثناء المضامين الإعلامية التي تبثها القنوات الفضائية الإخبارية وعلى رأسها قناتا "الجزيرة" و"العربية" والقنوات الفضائية المستقلة التي تبث من خارج العالم

العربي يجنح الخطاب الإعلامي القومي الذي تبثه وسائل الإعلام الوطنية، خاصة الصحافة التى تعبر عن الإحباط وخيبة الأمل، علاوة على اختفائه في أحوال كثيرة من الخطاب الإعلامي الرسمي في بعض الدول العربية، ومن الواضح أن محترفي الكتابة في القضايا القومية في العقود الأخيرة قد وصلوا إلى حالة من اليأس التام، وعدم القدرة على طرح بدائل للاستجابة القومية للتحديات التي تواجه العرب.

ويتردد في الفكر القومي العربي المتداول على صفحات الصحف العربية مصفوفة من الأفكار المحبطة، منها على سبيل المثال أن فكرة الوحدة العربية قد ماتت، "ففي الوقت الذي أصبحت فيه التكتلات العملاقة هي الشغل الشاغل لدى دول وشعوب العالم قبل دخول القرن القادم، خفت حدة الصوت العربي الذي كان ينادي بالوحدة العربية حتى أصبحت هذه الفكرة نغما بلا عازفين، وأصبح الحلم العربي في مولد وحدة عربية بعيد المنال.. وبدأ كل عربي مؤمن بالوحدة العربية يتساءل: هل أصبحت هذه الوحدة العربية مريضا في غرفة الإنعاش؟" (فهمي هويدي، الأهرام ١٩٩٨/١٢/٥) .

وهنا يبدو أن البعد القومي يهبط في كثير من الأحيان إلى حد أدنى، ويتم تجاهل تطورات خطيرة على المستوى القومي في صحف بعض الدول العربية أوتظهر مقتضبة في سطور قليلة في زحام نشرات الأخبار الإذاعية والتليفزيونية.

وعلى سبيل المثال – أيضا – ما منشأ كلّ ما نراه ونسمعه ونقرؤه من أخبار عن فلسطين والعراق والسودان والصومال؟ ومن الذي يصوغ هذه الأخبار حتى عن مجريات الأحداث التي تتعرض لها هذه البلدان؟

الآخرون أخذوا على عاتقهم تشخيص وحل قضايانا وصياغة المعلومة والخبر بدلا منا، من خلال نشاط إعلامي (لغوي وثقافي وأيديولوجي)، ويقطع شوطا باستلاب العرب المعرفي، فالعالم مع العولمة يتحول في علاقاته واتجاهات السلوك في مجتمعاته وأشكال مؤسساته، وأنماط مفاهيمه وقيمه، وهويات هذه المجتمعات، (حتى إن مفهوم الهوية ذاتها يتخذ بعداً ومحتوى مختلفين)، وكذلك في اهتمامات البشر وأذواقهم وحسهم الجمالي، وثقافتهم وأخلاقهم.

وفي كل هذا تستثمر العولمة من خلال التطورات الحاصلة في مجالات الاتصال والإعلام وتقنيات المعلومات إلى تهيئة الأرضية النفسية والثقافية في المجتمعات الأخرى، لقبول رؤيتها وطرحها والانجذاب إلى (النموذج الحياتي) الذي ترغب في تعميمه.

فيما تتفق كل المصادر الدولية على أن العالم العربي هو أقل مناطق العالم من حيث قدراته العلمية والتكنولوجية والبشرية وأضعفها من حيث إسهامه واستفادته من مجتمع المعرفة ومزاياه التي بدأت الدول الغربية تنتقل إليه منذ حوإلى نصف قرن وتبعتها بقية دول العالم.. والعرب بذلك يكررون مشاهد تاريخية سابقة، فقد دخلوا عصر التصنيع متأخرين قرونا وها هم يدخلون عصر المعلومات متأخرين عقودا، وعلى الرغم من هذا التأخر في الولوج إلى مجتمع المعرفة فإن أوضاعهم متأخرة فهم ليسوا منتجين للمعرفة ولا مستهلكين لها، ولا مستفيدين بها بشكل جيد، ولا هم قادرون على التأهيل للتحول إلى مجتمع المعرفة.. "راسم الجمال – الاتصال والإعلام".

وثمة دراسات تشير إلى أن أوضاع العرب في هذا المجال لن تتحسن في العقد القادم فالمعوقات كثيرة جدا والدوافع الحافزة للانطلاق في مجتمع المعرفة قليلة جدا هي الأخرى "Burkhart & Older , 2003"، ومن المتوقع أن يزداد العرب تخلفا قياسيا بالدول المتقدمة حتى لو بدا بعض العرب متقدمين قياسا بأنفسهم أو بالنسبة لأوضاعهم في سنوات أوعقود سابقة.

لذا فإن فشل الإعلام العربي في تقديم صورة إيجابية للعالم عن القضايا والحقوق العربية، يعود إلى عدم معرفته بمفردات تكوين وثقافة الآخر أو عدم استخدامها بشكل صحيح وبشكل خاص العقل الأوروبى أوالأمريكى التي هي بحاجة بعد المعرفة إلى فن وأساليب جديدة ومبتكرة خصوصا أن سيل الدعاية المعادية كبير والموروث يكاد يهيمن على العقول في تصورات مسبقة يتم تغذيتها باستمرار؛ فمازال الإعلام العربي بشكل عام يعتمد على الشعارات الرنانة والنبرة الخطابية التى تتوجه إلى مسلمات وعواطف.

بينما يأخذ الآخر الأمور بالعقل والتأمل والتفكير وبالطبع بحساب المصالح الحيوية والاستراتيجية.. ويظل الخطاب العربي بشكل عام أحاديا، تبريريا، يرفض التعددية ويتنكر لحقوق الإنسان تارة باسم الدين وتارة أخرى باسم القومية، وثالثة باسم الدفاع عن مصالح الكادحين، وفى كل الأحوال لا تغيب يافطة الصراع العربي ـ الإسرائيلي والعدو الذي يدق الأبواب.

وإذا كانت العولمة تسعى إلى فرض النمط الحضاري الواحد فعلينا أن ندرك أن تحقيق الذات وتأكيد الشخصية الحضارية لا يتأتى إلا من خلال الفعل الإبداعي الذي يجعل لنا مساهمة فعالة في صيرورة العالم المعاصر، وتحولاته ،

برأي سعد محمد رحيم ، وبهذا سنفرض منطق التنوع الثقافي، الذي هو منطق أكثر فعالية وخصوبة وفائدة لمستقبل البشرية من المنطق العقيم المطالب بإشاعة نمط واحد من الثقافة في ظل العولمة.. والأفق المتاح أمام الثقافات المنكفئة والمهزومة الآن، مع ما توفره تقنيات الاتصالات الحديثة وقنوات الإعلام هو العمل (على إعادة خلق الواقع من جديد بالقول والعمل أو بالفكر والممارسة، فليس عالم الإنسان فكرة جاهزة ينبغي تجسيدها، أو نموذجاً أصلياً مغلقاً لا يقبل المناقشة والتفاعل، بل هو مساحة حرة من الإمكانات المفتوحة دوماً على المجهول واللا متوقع، على نحو يتيح نسج علاقات عديدة مع الواقع يتغير معها نظام المعنى ومنظومات التواصل.. أنظمة المعرفة وقواعد الممارسة.. جغرافية العقل وخارطة القوة).

وأورد بعض الباحثين نتائج وآثار العولمة وذكر منها: أنها قضت على حوار الشمال والجنوب، كما قضت على حوار الشرق والغرب، حيث لم تعد هناك لغة مشتركة، بل لم يعد هناك قاموس مشترك لتسمية المشكلات، في إشارة منهم إلى أن المصطلحات من قبيل الشمال والجنوب والعالم لم يبقَ لها معنى، كما لفتوا إلى أنها كانت السبب وراء عودة الاستعمار الاقتصادي والسياسي والثقافي والاجتماعي من جديد في صورة الاقتصاد الحر واتفاقية الجات والمنافسة والربح، وكون العالم قرية واحدة، والتبعية السياسية وتجاوز الدول القومية، ونشر القيم الاستهلاكية مع الجنس والعنف والجريمة.

وأكدوا أن آثار العولمة تكمن في زيادة البطالة وتدهور مستوى المعيشة وانخفاض الأجور وتقلص الخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدول، وابتعاد الحكومات عن التدخل في النشاط، وتفاقم التفاوت في توزيع الثروة بين

المواطنين، كما أشاروا إلى أنه لا توجد أي إيجابية للعولمة ولا يوجد من تكلم عنها إيجابياتها، مما يعني أنها نظام مهيمن وإيجابياتها تكون محدودة ونسبية.

إن كل شيء في عصر العولمة يتحول إلى لعبة قادرة على صناعتها الإعلام، بما في ذلك صور المآسي والكوارث، كما حدث إبان الحرب على العراق.. إذ عمدت القنوات التليفزيونية الغربية إلى إدهاش المشاهد الذي يرى ما يفعله قصف الطائرات والصواريخ كما لو أنه ألعاب إلكترونية مسلية.

لكن هل ستحرر العولمة الإعلام العربي لينال حريته في التعبير والرأي، ويفلت من تكميم السلطة الحاكمة؟!.. يجيبنا د.جلال أمين فيقول: "العولمة هي في الحقيقة عولمة نمط معين من الحياة، لا أشعر بأي التزام بتبنيه واتباعه، وإنما شاع الاعتقاد بضرورة تبنيه واتباعه لمجرد أنه يندر أن تثار مسألة خصوصيته وارتباطه بثقافة معينة ونظرة معينة إلى الحياة والكون، "أي بأيديولوجية معينة في الحقيقة"، ومسألة الخصوصية هذه نادرا ما تثار بسبب طول عهدنا باكتساح هذا النمط لحياتنا، فالظاهرة تعود بدايتها إلى خمسة قرون خلت وبسبب اشتداد هذا الاكتساح وسرعته فى العقود الأخيرة وبسبب وجود مصلحة أكيدة لأصحاب الثقافة والمنتجات التي تجرى عولمتها في عدم افتضاح خصوصيتها واستخدامها مختلف وسائل القهر المادي والسياسي والنفسي والعقلي لتصدير كل ما هو خاص على أنه إنساني وعام.

متى تبينا واقتنعنا بأن العولمة هي عولمة نمط معين من الحياة أداتها الأساسية الآن هي الشركات العملاقة متعددة الجنسيات التي تمارس هذه العولمة بكفاءة منقطعة النظير، متي اقتنعنا بذلك أدركنا أن كل هذا الكلام الذي يصور العولمة على أنها عملية "تحرر" من مختلف صور الاستعباد هو محض خرافة.

فأي حرية بالضبط تلك التي نوعد بها لو تحررنا من رقبة الدولة؟ أليست هذه الحرية بالضبط التي يصفها جورج أوريل في رواية ١٩٨٤؟ التي ما كنت لأذرف كثيرا من الدموع حزنا على انحسار سلطة الدولة، لولا أن الذي يحل محل الدولة هو الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، فأي مؤشر هناك يدلني على أن الحرية التي أتمتع بها في ظل سطوية هذه الشركات أكبر وأوسع مما كنت أتمتع به في ظل سطوة الدولة؟ هل أنا بحاجة إلى أن أذكركم بما تفعله وسائل الإعلام الحديثة بحرية الرأي والتفكير؟ أو بما تفعله سطوة هذه الشركات بحرية المرأة ومكانتها؟ أو بمدى تحملها للاختلاف الحقيقي في الرأي؟

وهل نتحرر حقا عندما ينحسر نظام التخطيط، الأمر الذي تمارسه الدولة، أم أننا فقط نستبدل تخطيطا بتخطيط؟ هل نتصور أنه من الممكن لشركة عملاقة تنتج وتسوق في عدد كبير من دول العالم وتشتري موادها الأولية ومستخدماتها في أي مكان في العالم، هل نتصور أن تتوقف هذه الشركة عن التخطيط؟ وهل تخطيطها أقل مساسا بحريتنا من تخطيط الدولة؟ وهل يقف شيء في وجه هذه الشركات إذا أرادت أن تخطط لنا حياتنا وطريقة تفكيرنا بما يتفق مع أهدافها في الإنتاج والتسويق؟ وأي انتصار للديمقراطية؟ وأي احترام لحقوق الإنسان يمكن أن نتوقعه في ظل سطوة هذه الشركات؟.. "(جلال أمين ، العولمة ، دار المعارف).

وفي الحقيقة إن انسحاب الدولة بشكل تام من مجالات الاتصال والإعلام ليس في صالح الدول العربية، في ضوء التطور السياسي والاجتماعي وفي ضوء خصوصية المشكلات الداخلية لكل دولة عربية وفي ضوء احتياجات التنمية الوطنية التي لا يمكن أن يضطلع بها القطاع الخاص في مجال الإعلام .

المحتوى العربي في الانترنت.. أزمة تواصل

يعاني المحتوى العربي على شبكة المعلومات الدولية "الإنترنت"، حالة من الفقر الشديد والضعف، مقارنة بمحتويات غربية ودولية أخرى كالمحتوى الموجود باللغة الانجليزية والألمانية واليابانية والفرنسية، في ضوء ترتيب اللغة العربية للمركز السابع على الشبكة الدولية للمعلومات.

المحتوى العربي ، بمجموع مواقع وصفحات الويب التي كُتبت باللغة العربية أو الفيديوهات أو الكتب أو غيرها على الشبكة العنكبوتية، لا يتعدى ٣ % من إجمالي المحتوى العالمي بكل اللغات، وتحتل الأردن المرتبة الأولى من حيث نسبة المساهمة في صناعة المحتوى العربي، تليها السعودية ومصر وسوريا في هذا المجال، وتُعتبر تلك النسبة ضئيلة مُقارنة بأهمية اللغة العربية، وكونها إحدى اللغات الست الرسمية للأمم المتحدة، ووجود أكثر من ٣٥٠ مليون شخص يتحدثون بها.

ويعزو تراجُع المحتوى العربي على شبكة الإنترنت، نظرا لقلة استخدام اللغة العربية في البحث والتحدث على الشبكة العنكبوتية، وخاصةً على مواقع التواصُل الاجتماعي "فيسبوك" و"تويتر"، وبالتالي أدى ذلك إلى تراجُع اللغة العربية والتحدث بلغات غيرها، كمظهر من مظاهر المدنية والتحلي بالثقافة الغربية، والاعتماد على المصطلحات الأجنبية.

وحسب احصائيات دولية لعام٢٠١٥ تبلغ نسبة مُستخدمي الإنترنت في الشرق الأوسط حوالي ٦% من مجموع المستخدمين على الصعيد العالمي، وعدد مُستخدمي اللغة العربية ٤.١% من إجمالي مُستخدمي

الإنترنت في العالم، ويُقتصر تواجُد اللغة العربية في مُحرّك البحث لمجالات محدودة نسبياً، غالباً ما تكون بعيدة عن مجالات التنمية الثقافية والاجتماعية، هذا بجانب أن الصفحات العربية في الإنترنت مُتدنية حيث لا تتجاوَز الواحد بالألف، أيّ ما يقرُب من ٤٠ مليون صفحة من إجمالي عدد الصفحات عالمياً، والتي يبلغ ٤٠ بليون صفحة.

ويُعد الشباب هم الشريحة الأكبر لمستخدمي الإنترنت في العالم العربي، والذين اتجهوا مع التطوّر التكنولوجي والأنظمة التعليمية الأجنبية، وتراجُع الثقافة العربية وغرس الانتماء والشخصية العربية في نفوس النشء، إلى استخدام اللغات الأخرى كالإنجليزية والفرنسية والإيطالية وغيرها، بل وابتكار لغات جديدة كـ"الفرانكو"، التي تُعد مزيجاً بين اللغة الإنجليزية والعربية، وتُستخدم فيها الحروف اللاتينية، وهو ما يُعد أمراً خطيراً يتعدى كونه لغة إنترنت إلى تغريب ثقافي، يبدأ بمحو حروف اللغة واستبدالها بحروف أخرى.

وعلى الرغم من أن الشبكة العنكبوتية شهدت ازدياداً ملحوظًا في أعداد الناطقين باللغة العربية، حيث كان عدد الناطقين باللغة العربية في الإنترنت عام ٢٠١١ نحو ٨٦.١ مليون مُستخدم، وزادت تلك الأعداد بنسبة ٢.٥% بين عامي ٢٠١١ – ٢٠١٣، وتضاعفت بعد ذلك مع اندلاع ثورات الربيع العربي، وتُعتبر تلك النسبة نسبة نمو جيدة، إلا أن ارتفاع أعداد المستخدمين العرب للإنترنت لم يقابله زيادة مُناسبة في نسبة تواجُد اللغة العربية على الشبكة العنكبوتية.

وبحسب رأي د. الطاهر أحمد مكي ، أستاذ الدراسات الأدبية بجامعة القاهرة ، أن تراجُع استخدام اللغة العربية على الإنترنت يرجع إلى عِدة أسباب،

من أهمها تراجُع المستوى التعليمي بشكل عام، وعدم الاهتمام باللغة في المناهج التعليمية، والتأخر العلمي الذي يُعاني منه العالم العربي، والذي ينعكس على المحتوى العربي في المجالات العلمية المختلفة، كذلك اعتماد المناهج الأجنبية في الجامعات العربية يزيد من الفجوة، ويُقلّل اعتماد الطلاب على المصادر العربية في العلوم المختلفة.

لافتاً إلى ضرورة وأهمية التوسُّع في إنشاء المواقع العلمية العربية، وإن اعتمدت في البداية على الترجمة، فإنها على الأقل ستشكّل نقطة بداية لإنتاج مُحتوى علمي عربي مُستقل عن المصادر الأجنبية.

كما أن أكثر مُستخدمي الإنترنت من الفئات المجتمعية المتشبعة بالتعليم الأجنبي؛ مما أثّر سلباً على استخدام العربية بشكل عام وعلى الإنترنت بشكل خاص، بالإضافة إلى التراجُع الحضاري العربي وافتقاد تقنيات الإنترنت؛ مما جعل الشباب لا يعتزون بشخصيتهم العربية، ، ومما زاد من المشكلة صعوبة اللغة العربية مُقارنة باللغات الأخرى، وإمكانية استخدامها لدى الفئات المختلفة للتعبير، خاصةً مع وجود مُصطلحات دخيلة لا يمكن التعبير عنها بالعربية، فضلاً عن فرض اللغات الأخرى لنفسها لكثرة مُستخدميها؛ مما دفع المستخدمين العرب لتغيير لغتهم حتى يتمكّنوا من التواصُل مع العالم، مؤكداً أن الأمر يحتاج إلى مشروع عربي شامل لتعزيز اللغة العربية، ووقف تدهور استخدامها خصوصاً في مجال الإنترنت، والنهوض بالمحتوى العربي على الشبكة العنكبوتية.

إذن، فهناك اشكالية حقيقية، تتعلق بأزمة الهوية تنال من اللغة العربية في مجتمعاتنا العربية، واستخدامنا المفرط للغات الأجنبية وإهمالنا للغتنا الأم،

وقد بادرت كل من شركتي "مايكروسوفت"، و"جوجل"، بالمساهمة في تعميق اعتماد العرب على لغة "الفرانكو آراب"، والتي تعني كتابة اللغة العربية بلغات أجنبية من خلال إصدار برامج لتعريب "الفرانكو آراب"، حيث أصدرت "جوجل" خدمة تعريب، كما أطلقت شركة "مايكروسوفت" خدمة "مارون".

وفي دراسته "المحتوى العربي في الفضاء الإلكتروني: تحليل للمؤشرات الراهنة والاستراتيجيات المجتمعية اللازمة"، طالب د. إبراهيم إسماعيل عبده، بضرورة تطوير المحتوى العربي الإلكتروني. وبذل المزيد من الجهود لدعم عمليات التوثيق الإلكتروني للتراث العربي بمختلف جوانبه المتضمنة لكل من التراث العلمي، والتراث الإسلامي، والتراث الوثائقي، والتراث الشعبي، والتراث المعماري، والتراث الأدبي.. وغيره. وكذلك استخدام الميزة التنافسية الكامنة في وحدة اللغة في العالم العربي وتنمية القدرات البشرية لتطوير صناعة المحتوى الرقمي العربي.

وقد تنبهت إلى ذلك الحكومات العربية ومؤوسات المجتمع المدني والمؤسسات الاعلامية من خلال العديد من الندوات وورش العمل التي حثت على ضرورة المساهمة في تطوير المحتوى العربي الإلكتروني ؛ حيث أن المحتوى العربي يعيش تحت خط الفقر، فأصبح من الضروري اتخاذ خطوات سريعة وفعالة لمعالجة هذه الأزمة، من بينها: تشجيع الترجمة للغة العربية، والكتابة باللغة العربية الفصحى، لتيسير فهمها داخل الوطن العربي، واحترام وحفظ حقوق الغير الإلكترونية.

ولذلك خرجت المطالبات بضرورة اهتمام المؤسسات العلمية العربية بمشاريع الرقمنة للمصادر العربية، والذي يعني عملية تحويل المعلومات من

مصادرها التقليدية إلى صيغ رقمية، في ضوء فقر وضآلة المحتوى العربي على الإنترنت، فضلا عن أن التراث العربي كاملًا – بشتى معارفه– قد يصاب بالعطب في الاكتفاء بتدوينه في كتب ورقية لا تلائم طبيعية العصر الحالي، الذي يتخد من التكنولوجيا منطلقاً له.

وعلى جانب آخر، قد نرى أن المحتوى العربي الموجود هو في أساسه واحد، نتيجة النقل المتعمد من المصادر المختلفة، والتي تقوم بالنسخ من بعضها البعض دون أية إضافات تذكر على المحتوى الأصلي الموجود منذ البداية. فهنا قصور في الفكر المعاصر، الذي من المفترض أن يراعي تاريخه وتراثه، دون الاكتفاء بما هو موجود من الأساس.

وسعت شركة **Google** "جوجل" لإثراء المحتوى العربي من خلال إطلاق موقع "يوتيوب" وخرائط "جوجل" باللغة العربية.كما أطلقت أواخر عام ٢٠١١ برنامجًا للبحث الصوتي باللغة العربية على الهواتف المحمولة. وأكدت أن برنامج البحث الصوتي باللغة العربية، خضع لاختبارات على مدى عامين، وأن "جوجل" قبلت التحدي مع اللغة العربية، بهدف تطوير المحتوى العربي.

وفي ضوء ما تملكه "جوجل" من إمكانيات تكنولوجية هائلة، أطلقت أواخر عام ٢٠١١ برنامجًا للبحث الصوتي باللغة العربية على الهواتف المحمولة ، أيضا يجد مستخدم الإنترنت آلاف الصفحات بمجرد إدخاله كلمة للبحث باللغة العربية، فضلا عن دعم عملية البحث على الإنترنت للبعد المحلي، من خلال تحديد اسم الدولة، سواء في محرك البحث أو في موقع "يوتيوب".

ومن جانبها سعت شركة "ياهو" أيضا -بعد استحواذها على موقع مكتوب العربي الإلكتروني- لإثراء المحتوى العربي. وأكدت أن اطلاق "ياهو" لخدمة الفيديو بدون مقابل، يأتي في ضوء إقبال المواطن العربي في الفترة الأخيرة على خدمات الفيديو ؛ حيث ترى شركة "ياهو"، أن منطقة الشرق الأوسط تعد من أكثر الأماكن الواعدة لـ"ياهو". ومن هنا عمدت إلى شراء موقع مكتوب، والتركيز على تطوير وزيادة نمو المحتوى العربي.وأصبحت واجهة "ياهو" بالعربية تحتل الآن المركز الخامس على مستوى صفحات "ياهو" على مستوى العالم.

ولا تتعلق الاشكالية القائمة بوقت محدد ومساهمات مقتضبة بقدر الحاجة الماسة لإحياء المحتوى العربي الشامل، حتى يدخل ولغته ضمن القوى الرقمية والإلكترونية الواعدة بشكلها الصحيح ؛ لذا فمن الضروري الوقوف على أساليب المعالجة الصحيحة والمثمرة، لبناء مجتمع عربي رقمي على الشبكة الدولية للمعلومات للحاق بالعصر الجديد للسماوات المفتوحة.

الفصل الثاني

الجـذور والبـدايـات

ثوب جديد لتاريخ من الإمبراطوريات وعصر الاستعمار



يعتبر مصطلح "العولمة"واحداً من أحدث المفردات شيوعاً في سائر أرجاء العالم خلال السنوات القليلة الماضية، لارتباط مدلول المصطلح بشتى أمور الحياة الإنسانية.. وكانت أول صياغة لهذه الكلمة باللغة الإنجليزية عام ١٩٦١ عندما ظهرت في أحد المعاجم اللغوية، ثم سرعان ما انتشرت وتم تداولها وشقت طريقها لتكون مفردة متداولة.

ويعرف بعض المفكرين "العولمة" بأنها عملية التقارب والتواصل والاتصال والانفتاح بكل مستوياته وجوانبه على مستوى العالم، والاعتماد المتبادل بين الشعوب والذي يشكل خصائص الحياة المعاصرة بين البشر في تفاعلاتهم ومعاملاتهم.. وكأن لا حدود.. ولا فواصل.. ولا مسافات فيما بينهم، لكن المؤكد أن هذه الأفكار ليست بجديدة، فقد سبقتها أفكار ونظريات كثيرة تتشابه معها.. وليس أدل على ذلك من خروج الإنسان العربي من عزلة الصحاري إلى رحاب الأمم مشفوعاً بالقوة الروحية للإسلام التي كانت دعوة للعالم.. ولم يتأخر الناس في جميع أرجاء المعمورة عن الاستجابة لدعوة الداعية إلى حضاره تمتلك عناصر نجاحها وقوتها.

وكانت الدعوة مجرد فكرة ذات قوة هائلة استوعبت ما قبلها، واحتضنت قلوب الناس وآمالهم، وأنتجت قوة اجتماعية متماسكة وقوة عسكرية ضخمة مؤمنة بأهدافها .. ولم تكن الرسالة رسالة عربية بل كانت رسالة إلى كل الأمم.

إن جوهر العولمة أو الأممية أو الكوكبية هو ازدياد الترابط والاعتماد المتبادل بين أرجاء المعمورة، قفزاً على الحدود وأوضاع الحياة .. وقد تحقق ذلك من خلال الثورة العلمية التكنولوجية الحديثة وأنشطة الشركات والمؤسسات العملاقة ذات النشاط الدولي .. والتقدم الهائل في نقل المعلومات والاتصالات.

المقصود بالعولمة في أحد أهم جوانبها هو سهولة حركة الناس والمعلومات والسلع بين الدول على نطاق دولي، حيث يمكن لأي شخص أن يتحرك برؤوس الأموال وأدوات الإنتاج وحتى باقي عناصر الإنتاج من موارد بشرية وإنتاجية عبر الحدود بين أية دولة، بل وتجزئة عمليات التصنيع بين أكثر من دولة.

ويختلف مفكرون في تفسيرهم لجذور "العولمة" التي أضحت هي بشرى الأمس وحديث اليوم وهاجس الغد، فالبعض يفسرها بأنها نتيجة للتطورات التكنولوجية، وخاصة في ثورة المعلومات في السنوات الأخيرة ونتائج هذه الثورة على صعيد الاقتصاد والإعلام والخدمات وثورة الاتصالات الكوكبية هي الجذر الضروري الممهد للظاهرة، ومن يرى أن أرضيتها كانت في الشركات الاقتصادية العملاقة متعددة الجنسيات التي ظهرت في بدايات الخمسينات، وأصبحت قوة اقتصادية لا تنازع ، وما ترتب على قرارات المنظمات الاقتصادية الدولية كالجات وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي، وآخرون يرون البدايات كانت في الشكل السياسي للمنظمات الدولية، كالأمم المتحدة بعد الحرب العالمية الثانية، وما تبعها من مؤتمرات وعقود دولية خاصة في السنوات الأخيرة كمؤتمرات السكان والتنمية والبيئة والمرأة والعمل، هو البذرة الأولى لهذا

النظام.. كذلك التحالف الدولي لتحرير الكويت من الاحتلال العراقي والذي ضم ٣٣ دولة بقيادة الولايات المتحدة، هي بدايات إرهاصات هذا الشكل الجديد.. خاصة إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" قيام النظام العالمي الجديد بعد تحرير الكويت.

والخلاف بين وجهات النظر لا نعتقد أنه جوهري وحاسم، لأن كل هذه الصيغ ما هي إلا تفسيرات مختلفة للظاهرة، وليست مضموناً أو محتوى لها.. وهي لا تعدو إلا أن تكون محاولة للفهم سواء في العلم أو الاقتصاد أو السياسة، وإن كان المضمون أو المحتوى التاريخي للظاهرة قد يمكن اكتشاف وحدته في تلك المحاولات الدائمة، لفرض الهيمنة والنفوذ والسيطرة على الآخرين، سواء في شكل احتكار مطلق للقوة، أو من خلال نزاعات مستمرة بين أشكال القوة ومناطق النفوذ على توزيع الغنائم، أو سلب الآخر ما بيده من غنائم وأملاك وضمها لطرف وحرمان آخرين منها، فالاتجاه إلى العالمية ليس باتجاه جديد بالنسبة للبشرية، ومضمون هذا الاتجاه كان ظاهراً في شكل الإمبراطوريتين الفارسية والبيزنطية، وقد انتهت الأولى بعد ظهور الإسلام سنة ٦٣٢ م، بينما تصدعت الإمبراطورية البيزنطية وضاعت نصف ممتلكاتها التي كانت تمتد في ثلاث قارات هي أوروبا وآسيا وشمال أفريقيا، وانحصرت في أجزاء قليلة من أوروبا في منطقة (البلقان) .. إلى أن سقطت نهائياً سنة ١٤٥٣م على يد الإمبراطورية العثمانية التي ورثت إمبراطوريات الدولة الإسلامية والفارسية والبيزنطية وأيضا المغولية.. وفي الفترة التي سقطت فيها الدولة الأموية في الأندلس سنة ١٤٩٢ بدأ ظهور ممالك أوروبية بدأت تتصارع على مناطق النفوذ في العالم قديمة وجديدة (إسبانيا، البرتغال، إنجلترا، فرنسا، النمسا، هولندا) حتى إذا ما كان القرنان الثامن عشر والتاسع عشر انحصر الصراع بين

إنجلترا وفرنسا ، وتوارت الممالك الأخرى.. وتم تقسيم العالم بين إنجلترا (الإمبراطورية التي لا تغيب عنها الشمس) وفرنسا (البازغة بقوة في عهد الثورة الفرنسية والإمبراطور الجديد نابليون بونابرت)، وفي أواخر القرن التاسع عشر برزت قوة جديدة هي ألمانيا ودخلت في صراع رهيب حول تقسيم المستعمرات مع إنجلترا وفرنسا ونشبت حربان عالميتان الأولى (١٩١٤ – ١٩١٨) والثانية (١٩٣٩ – ١٩٤٥)، والتي انتهت بهزيمة ألمانيا وتقسيمها بين الدول المنتصرة.

وبعد نهاية الحرب العالمية الثانية وانتصار جبهة الحلفاء التي كانت تضم بريطانيا وروسيا (الاتحاد السوفيتي) والولايات المتحدة، وهزيمة المحور (ألمانيا – إيطاليا – اليابان) سرعان ما انفرطت جبهة حلفاء الأمس، وبدأ الصراع بين كتلة غربية تتمحور حول حلف الأطلسي بقيادة الولايات المتحدة التي أظلت بحمايتها دول أوروبا الغربية المتحالفة معها، وكتلة شرقية بقيادة الاتحاد السوفيتي ومجموعة دول أوروبا الشرقية الدائرة في فلكه، واشتد الصراع بين الكتلتين على بسط السيطرة والنفوذ على مناطق ودول العالم، ونشأت كتلة ثالثة تحت مسمى عدم الانحياز لإحدى الكتلتين، ولكنها كانت عرضة للاختراق من الداخل وبسط السيطرة والنفوذ من الكتلتين المتنازعتين، وكانت الثورات والانقلابات العسكرية أداة لتغيير النظم التي تحاول السيطرة، كما سادت شعارات عن عدالة الأممية الاشتراكية العمالية لصالح جماهير العمال والفلاحين في مواجهة شعارات الرخاء الاقتصادي في ظل الليبرالية الاقتصادية والسياسية في المجتمعات الغربية الحرة.

واستمر الصراع بين المعسكرين الشرقي والغربي حتى كانت نهاية الصراع الدراماتيكي بدءاً من عام ١٩٨٩ عندما بدأ الانهيار السريع والمتلاحق في الكتلة الشرقية وتحطيم سور برلين وانهيار حلف وارسو، ثم تفكك الاتحاد السوفيتي لتجد الولايات المتحدة نفسها القطب الوحيد، الذي يملك الترسانة النووية والعسكرية التي لا تقارن في عالم اليوم. وكان إعلان الرئيس الأمريكي الأسبق "جورج بوش" الذي ينتمي إلى حزب المحافظين (الجمهوري) تدشين النظام العالمي الجديد على مبادئ الديمقراطية، ولكن بوش الجمهوري الذي ينتمي لحزب أمريكي محافظ في التوجهات والأفكار، ما كان ليستطيع أن يصمد أكثر من عام أمام جحافل الاتجاه الذي يمثل "العولمة" أمريكيا وهو أكثر ليبرالية وتحرراً ومقاومة للأفكار المحافظة والسعي للسيطرة. وجاء (كلينتون – آل جور) بفضائحهم الأخلاقية التي اصطدمت مع المحافظين، ولكنها مثال ونموذج لرجال عولمة الغد الآتية التي تحررت كثيراً من القيود الأخلاقية ولا تبالي بالعقائد والأديان، وإن كانت تستخدمها إذا كانت مفيدة في مزيد من السيطرة وامتلاك القوة الاقتصادية والمالية.

لكن ما حدث بعد ذلك هو أن تطورات متلاحقة وغير مسبوقة حدثت في أنماط التفكير لدى الشعوب ، ومن خلال تطور وسائل الإعلام وما تزامن معه من نشر لفضائح أشخاص بقوة الرئيس "كلينتون" وعلاقاته الغرامية قبل وبعد الزواج والاتهامات الموجهة إليه بالتحرش الجنسي ، ثم قدرة الرأي العام الأمريكي على إسقاط الرئيس المنتصر جورج بوش الابن بالرغم من القيود الأخلاقية التي كان يتمسك بها ، والاحتفاء الكبير بجنازة الأميرة ديانا بالرغم من كل فضائحها الأخلاقية وعلاقاتها السرية، كل هذا وغيره أعطى دلالة على أن هناك تحول أخلاقي لدى الشعوب ، وأن هناك تغير خطير يجرى في أدمغة

وعقول البشر وقيمهم وأساسيات منطلقاتهم، وهو يمكن أن يصيب جزءاً من شعوبنا أيضا، وسوف يكون ذلك له تأثيره الهام في الرأي العام العالمي الذي أصبح بمقدور أجهزة الإعلام استخدامه، وأيضا توجيهه لخدمة الاتجاهات "العولمية" الجديدة، وبالشكل الذي تريده مادامت قادرة على صناعة وإنتاج الأسطورة وتجسيدها وإقناع الآخرين بها، وبالتالي تحييد أو إفشال قدرة المعارضين على النفاذ إلى الرأي العام الذي أصبح طوع أمرهم.

الجديد في الموجة القادمة للعولمة، يتمثل في صيغها وأشكالها وليس محتواها أيضاً، فلا تقدم العولمة بصورة مباشرة إيجابيات للبشرية، وخاصة على مستوى الصراعات بين الأمم والشعوب والثقافات والعقائد ، وإن كانت تطحن كل هذه الصراعات والتفاوتات في نظامها، وتعيد استخدامها بما يؤدي إلى ازدياد السيطرة والتحكم لجماعات بسط النفوذ والهيمنة والنيل من الآخرين ليس بأيديها لكن بأيديهم هم.. بإثارة النزاعات السياسية والعرقية والطائفية وتغذيتها وتحويل محتواها إلى اختلافات أو تعارضات في المواقف والمصالح، ثم إلى صراعات دامية ومدمرة، ويكون التدخل بعد أن تأخذ المذابح مداها وتسيل أنهار الدماء تتعقد المواقف والقضايا.

تيار العولمة القادم من الشمال لا يهب على الجنوب إلا بمزيد من التبعية والتشتيت والدمار، حيث يتقاسم العالم الآن أربع قوى رأسمالية كبرى، هي أمريكا واليابان والصين وأوروبا الغربية وتبرز في القلب من أوروبا الغربية ألمانيا.. وهذه القوى هي التي سيطرت على العالم في الثلاثة قرون الماضية عدا فترة ٧٠ عاماً سيطر فيها الاتحاد السوفيتي قبل انهياره وتفككه، ونازع الولايات المتحدة على أماكن النفوذ والسيطرة في العالم.. هذه القوى التي كانت سيدة

عالم الأمس تعود اليوم لفرض هيمنة واستعمار جديدين لم يعد للقوى العسكرية دور هام فيها أو ضروري، وإن كان احتكار الولايات المتحدة للتفوق العسكري عامل مؤثر في تقدمها في الصراع على مناطق النفوذ وإجبار المنافسين لها على التراجع في اللحظات الحرجة، إلا أن هذا الاستعمار الجديد لن يأتي من خلال البوارج الحربية أو حاملات الطائرات، وهو ليس في حاجة إلى قواعد عسكرية واحتلال أجزاء من الأراضي، لكنه يأتي من خلال فتح الأسواق وحرب التجارة والفضاءات المفتوحة والطريق السريع لتدفق المعلومات لجني الأرباح والحصول على العوائد الضخمة وتدمير القطاعات الإنتاجية الضعيفة في مجتمعات ومناطق المستعمرات السابقة، والتي لم تفعل سوى إعادتها مجدداً ، بشكل يعيد صياغة هيمنة جديدة، تطورت صيغها وأشكالها لتناسب عصر التكنولوجيا ووسائل الاتصال الحديثة، والتي عرفت بالثورة التكنولوجية الثالثة.

الموجات الثلاث

قدم العالمان ألفين وهيدي توفلر ، وهما من أشهر علماء المستقبليات ، فكرة الموجات الثلاث للحضارة الإنسانية في كتب عدة آخرها كتاب "خلق حضارة جديدة: سياسة الموجة الثالثة" (**Toffler, 1995**). وملخص هذه الفكرة أن تطور الحياة الاجتماعية الإنسانية يمكن تقسيمه إلى ثلاث موجات رئيسية تعكس في الأساس التطور الذي طرأ على وسيلة الإنتاج الرئيسية في المجتمع. ولقد مرت الحضارة طبقاً لتحليل قمة الأمواج الاجتماعية الذي يتبناه توفلر بمرحلتين رئيسيتين هما الموجة الأولى التي تميزت بانشغال القوة العاملة في المجتمع بالفلاحة والزراعة، ثم الموجة الثانية، وهي تلك التي استقرت الصناعة فيها كالنشاط الاقتصادي الرئيسي في العالم، ثم الموجة الثالثة وهي عصر المعلومات.

وتجدر الإشارة هنا إلى تفاوت الدول والمناطق المختلفة في اجتياز هذه المراحل المختلفة، فما تزال توجد دول لم تدخل بعد عصر الصناعة وتظل الزراعة النشاط الرئيسي لسكانها. أما عن الوقت الذي استغرقته هذه المراحل فيبدو أنه في تناقص مستمر، حيث دامت الموجة الأولى آلاف السنين في حين استقرت الصناعة كالعماد الرئيسي للاقتصاد في فترة لم تزد على ثلاثمائة سنة.

وحالياً تخترق بعض الدول حاجز الموجة الثانية الصناعية ،لكي تنضم إلى حضارات الموجة الثالثة في الوقت الذي لا تنأى أية دولة في العالم حتى وإن كانت في مرحلة أخرى من التطور الاجتماعي عن أضواء عصر المعلومات. فالعالم المتقدم في الأساس يمر الآن بمرحلة استبدال العمل بالصناعة، والعمل بالمعلومات كنشاط رئيسي للاقتصاد، نتيجة للاختراعات التقنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويصاحب هذه الفترة الانتقالية عملية إعادة تشكيل وهيكلة للحياة الاجتماعية بمجملها قوامها علو مكانة المعلومات ومن ثم المعرفة في المجتمع الجديد.

إن المعلومة والمعرفة أصبحتا المكون الأساسي للثروة، ولذا فإن الوظائف التي تعتمد على المعرفة وعلى معالجة المعلومات أصبحت أكثر الوظائف التي تدر دخلاً على صاحبها وأعلى الوظائف على سلم المكانة الاجتماعية. ويحل عامل المعرفة محل عامل المصنع في العصر الصناعي ومكان الفلاح والمزارع في العصر الزراعي.

والمثير للاهتمام على النطاق الدولي هو أثر الثورة "المعلواتصالية" على هجرة العمالة الدولية، فالآن ومع انتشار شبكات المعلومات على مستوى العالم، أصبح من الممكن الاستفادة من العمالة الرخيصة دون الحاجة إلى تنقل

مادي وهذا ما يطلق عليه العمالة عن بعد (البُعدية **Telework**). واتصالاً بهذا، يعتقد البعض في بزوغ تقسيم دولي جديد للعمل تتخصص فيه بعض الدول في إنتاج الصناعات الخفيفة والبعض الآخر في الصناعات عالية التقنية والأخير في الزراعة.. وهكذا ينقسم العالم إلى ثلاثة عوالم كل مازال في طور موجة من موجات التطور الحضاري. وسيكون لهذا الأمر بالطبع عواقب اجتماعية وسياسية جمة.

وكما أثرت المعلومات على أحد عوامل الإنتاج الأساسية ـ وهي العمالة ـ فقد أثرت كذلك على باقي العناصر وهي الأرض ورأس المال والإدارة. فبالنسبة للأرض ، فالثورة "المعلواتصالية" قد غيرت مفهوم البعد والمكان، نظراً لقدرتها الهائلة على كسر الحواجز الجغرافية، لدرجة أن تعريف المكان الآن أصبح هو الفضاء الحاسوبي، أي الجغرافيا الافتراضية المتخيلة التي تشترك فيها أطراف الشبكة.

أما بالنسبة لرأس المال الذي يعتبره البعض العامل الأهم في عملية الإنتاج فنجد أن بعض المستقبليين يجادلون أن المعرفة قد حلت محل رأس المال، نظراً لانخفاض تكلفة أجهزة معالجة المعلومات وقدرتها الكبيرة على الإنتاج المتنوع واختصار مراحل عديدة كانت تكلف الكثير فيما مضى، وهو ما يطلق عليه اختصاراً دوائر الإنتاج.

ويجادل هؤلاء بأن ذلك يحمل في طياته آثار الإيجابية بالنسبة للدول الفقيرة في رأس المال، الغنية في القدرات الإنسانية والبشرية، حيث يميل تعلو قيمة العنصر البشري، وفي هذا أطلق توفلر على المعرفة لقب "البديل

الحتمي"، حيث يمكنها القيام بدور العديد من العناصر الأخرى بما فيها المواد الأولية. وبما أن المعلومات والمعرفة لا يعترفان بحدود سياسية سيادية للدولة.

وفي عالم الاقتصاد كانت الشركات متعددة الجنسية من أهم المستفيدين من الثورة "المعلواتصالية" لعدة أسباب.. أولها: يتعلق بطبيعة هذه الشركات التي تتخطى الحدود السياسية للدول، فطبيعة هيكل هذه الشركات هي وجود مقر أو عدة مقار رئيسية يتبعها أفرع عديدة منتشرة في كل أنحاء العالم المختلفة.

ثاني هذه الأسباب : هو كبر حجم العوائد المالية التي تدرها أنشطة هذه الشركات، بما يتيح لها فرصة تخصيص قدر هائل منها للبحث والتطوير، وهما عنصران رئيسيان في عملية التكيف مع البيئة الجديدة لعصر المعلومات، ولا تملك أية مؤسسة أخرى قدرة مماثلة باستثناء المؤسسة العسكرية والمعروف أنها أيضا متقدمة جداً في مجال تطبيق تكنولوجيا المعلومات.. ولعل ثالث هذه الأسباب : مرونة الهيكل الإداري للشركات متعددة الجنسيات التي أتاحت لهذه الشركات فرصة تطوير نظمها الإدارية لتعظيم الكفاءة والفاعلية.. إن النتيجة النهائية هي أن قوة الشركات متعددة الجنسية قد زادت، حتى احتلت موقعاً متميزاً في ساحة العلاقات الدولية لا يمكن إغفاله عند دراسة تطور العلاقات الدولية، ومن ثم النظام الدولي الجديد.

واعتبر البعض أن نشأة وتطور هذه الشركات (التي بدأت في أواخر الخمسينات من القرن العشرين ثم توسعت توسعاً هائلاً في الستينات والسبعينات)، والطريقة التي تدير بها عملها وأسلوب وأنماط أنشطتها المتعددة الوظائف والقوميات، هي البذرة أو الأساس لعولمة الاقتصاد المعاصر، وأن هذه الشركات هي المستفيد الأول من هذه الموجة الحضارية الجديدة أو هي

االباعث على وجودها، لارتباط مصالح كل من العاملين في مجال البحث العلمي والتطوير ومالكي هذه الشركات التي أصبحت تتعدى الحدود القومية والمصالح القطرية إلى نطاق العالم أجمع.

الأمم المتحدة كمنظمة دولية ومن قبلها عصبة الأمم.. وما نتج عنهما من معاهدات دولية واتفاقيات ومنظمات كانت إرهاصات سياسية لنظام العولمة أو هو المسعى السياسي باتجاه نظام عالمي للشعوب.. غير أن الأمم المتحدة كانت قد خضعت لنظام مكونها الأساسي منذ نشأتها في أعقاب الحرب العالمية الثانية وهو نظام (الدولة – القومية) ذات السيادة، مع التسليم بامتيازات خاصة مثل حق النقض (الفيتو) للدول الخمس المنتصرة في نهاية الحرب العالمية الثانية (الولايات المتحدة، الاتحاد السوفيتي (روسيا حاليا)، الصين، فرنسا، إنجلترا)، ولكن لا يمكن أن نعتبر أن الأمم المتحدة قد استفادت أو استطاعت أن تستثمر اتجاهات مسألة العولمة وتقنياتها كما حدث بالنسبة للشركات متعددة الجنسيات.

العولمة في آلياتها الاقتصادية العالمية وجدت تعبيرها المقنن في منظمة التجارة العالمية التي ورثت سابقتها (الجات)، كما كان تعبيرها المفروض بحكم الأمر الواقع في الشركات متعددة الجنسيات وأيضا في الأسواق الكبرى كالسوق الأوروبية المشتركة، والنافتا لدول أمريكا الشمالية، إلا أن إسهام الأمم المتحدة في التمهيد والإعداد لتيار العولمة لا ينكر من خلال مؤتمراتها الدولية، التي عقدت طوال العقود الخمسة الماضية كمؤتمرات البيئة والسكان والمرأة والعمل الدولي، وحقوق الإنسان، وهي مؤتمرات حرصت على وضع مواثيق دولية ملزمة لأطرافها الموقعة عليها ، فيما يخص قضايا حقوق الإنسان

السياسية والاقتصادية والاجتماعية والعمل والبيئة والمرأة واعتبار هذه المواثيق، إلا أن الخلافات التي تدور بين الأمم المتحدة والدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، كانت سبباً في إعاقة الأمم المتحدة عن لعب الدور الذي كان يمكن أن تقوم به في بلورة الأوضاع السياسية والقانونية للنظام العالمي الجديد.

فقد رأت الولايات المتحدة (التي اعتبرت نفسها القطب العالمي الأوحد) أن الأمم المتحدة لا تحقق أهدافها ومصالحها التي بإمكانها أن تتحقق بدون الأمم المتحدة وبدون دور فاعل ومؤثر لها، وكانت الحملة الأمريكية تهدف إلى تحجيم دور الأمم المتحدة ، بحيث تمنع أي اتفاقات أو معاهدات تتعارض مع مصالحها، ثم حث الأمم المتحدة على الحركة والنشاط والفاعلية إذا كانت ستسفر عن نتائج تحقق المصالح الأمريكية. واعتبرت الولايات المتحدة أنها القطب الوحيد بعد انهيار منافسها الاتحاد السوفيتي، ومن ثم يجب أن يتم صياغة العالم وفقاً لما تراه أو يتفق مع ما تريده.

إذا كانت فترة الحرب الباردة ، هي صراع بين قوتين على تقاسم النفوذ والهيمنة في الكرة الأرضية، فإن الفترة التي أعقبت الحرب الباردة وانهيار الاتحاد السوفيتي حتى الآن هي فترة صراع بين الولايات المتحدة (القوة المنتصرة) التي تسعى إلى الانفراد والسيطرة على العالم وفرض عولمتها عليه، وبين قوى أخرى عالمية وأيضا كتل إقليمية على مقاومة هذا التفرد ومنعه من أن يبلور برنامجه.

لكن ما يشهده العالم الآن هو مرحلة من السيولة وعدم تحديد التوجهات بالنسبة للذين يستطيعون بناء القوة، فضلا عن مشاريع لم تتبلور صيغها بعد بين دول كبرى تؤثر بشكل مباشر في صنع القرار العالمي، وهو ما ألقى بظلاله على الوضع الراهن للعولمة .

الفصل الثالث

ثورة المعلومات

الإنترنت أول سلطة تفرض أحكامها بدون حكومة مركزية

أعقب الطفرة التكنولوجية في إنتاج الحاسبات الإلكترونية طفرة أخرى في الاتصال بفضل التطور الكبير الذي لحق بشبكة المعلومات الدولية"الإنترنت"، وما أعقب ذلك من ظهور أجهزة الهواتف الذكية وتطبيقات هذه الأجهزة في نطاق الاتصال عبر الإنترنت، وتلقي رسائل البريد الإلكتروني، والدخول لشبكات التواصل الاجتماعي، مما زاد من التداخل بين الثقافات والمجتمعات عبر العالم.

وفي السابق اعتبرت الطفرة التكنولوجية التي أنتجت أجهزة الحاسبات ثورة أحدثت تغيرات جذرية، ليس في طريقة الإنتاج، ولكن في حياة البشر بما أدخلته من تغيرات في نظم هذه الحياة وطريقة السيطرة عليها، وما غيرته من أساليب الحياة والمعيشة بالنسبة للفرد والجماعة والدولة.وبفضل الحاسبات الإلكترونية تغيرت نظم الإنتاج والمراقبة والجودة.

إن مسيرة العولمة خلال العقد الأخير من القرن الماضي ارتبطت بما أثير حول "الحداثة" و"ما بعد الحداثة"، كما ترافق هذا مع ظهور تساؤلات قوية حول طبيعة المعرفة كسلعة معلوماتية، ولقد حاول " جان فرانسو ليوتار " الإجابة عن التساؤل المثار حول هذا الصدد ، فقال: المعرفة، بصفتها سلعة معلوماتية، لا غنى عنها للقوة الإنتاجية، فقد أصبحت وستظل من أهم مجالات

التنافس العالمي – إن لم تكن أهمها – من أجل إحراز القوة، ويبدو أنه من غير المستبعد أن تدخل دول في حرب من أجل السيطرة على المعلومات كما حاربت في الماضي من أجل السيطرة على المستعمرات، وبعد ذلك من أجل الحصول على المواد الخام والعمالة الرخيصة واستغلالها، لقد فتح مجال جديد للفكر الاستراتيجي التجاري والصناعي من جانب، والعسكري من جانب آخر.

ينذرنا "ليوتار" إذن بأن عصر المعلومات ما هو إلا مرحلة جديدة من مراحل الصراع العالمى، ومع كون تكنولوجيا المعلومات هي وسيلتنا للسيطرة على الظواهر المعقدة وحل المشاكل، إلا أنها ذاتها قد أضافت بعداً جديداً يزيد معظم ظواهر حياتنا تعقيدا ويولد لنا مشاكل جديدة لم تكن في الحسبان. ضمن أهم هذه المشاكل الجديدة، خدمات نقل المعلومات وتبادلها التي اعتبرت في بداية ظهورها خدمات إضافية، وهي تقع في نطاق هيئات الاتصالات السلكية واللاسلكية، إلا أنها بدأت تستقل بذاتها مع نمو حجم البيانات وزيادة سرعة تدفقها وتنوع الخدمات المطلوبة، وهناك حاليا عدة شبكات عالمية، ذات مراكز منتشرة في جميع أرجاء العالم.. وهذا يعني أن المستقبل القريب، يحمل في طياته نذيرا آخر، هو إدراك ذوو الحس التجاري، القيمة الاقتصادية للمعلومات، وبالتالي فهم لن يدخروا جهداً في تحويلها إلى سلع وخدمات وأصول استثمارية، وإخضاعها لما تخضع له السلع المادية والخدمات التقليدية. (جان فرانسو ليوتار ، الوضع ما بعد الحداثي ، دار شرقيات).

وهذا ليس مستغربا ، ففي كل عصر هناك مجموعة من الصناعات تقود الاقتصاد، فقبل قرن كان الفحم والسكك الحديدية هما قائدا النمو في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية على التوالي، فبعد الحرب العالمية الثانية (١٩٣٩

– ١٩٤٥)، كان الشائع هو التصنيع والصناعات التحويلية، ثم جاءت السبعينات والثمانينات بقطاع جديد سمي قطاع الخدمات كالخدمات الصحية والقانونية والتوزيع وغير ذلك. أما محرك الاقتصاد في التسعينات فليس التصنيع ولا الخدمات، إنما هو صناعة الاتصال والمعلومات، ويكفي أن نعرف أن أجهزة الكمبيوتر، وبرامجها حققت ٣٨ بالمائة من النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة سنة ١٩٩٠.

إن اقتصاد صناعة الاتصال والمعلومات هو القطاع المتوسع والنامي، سواء في توفير فرص للعمل أو في تحقيق الأرباح ، إنه تصنيف وتوزيع المعلومات، من المعلومات المالية إلى الترفيهية، وهو اقتصاد منتعش. وقد سارعت كثير من الدول في إقامة شبكات للمعلومات العلمية والتكنولوجية لخدمة العلماء والمتخصصين، ومن أشهرها نظام فينيتي الروسي، الذي يقوم بتجميع البحوث العلمية على مستوى العالم وترجمة الكثير منها إلى الروسية فور نشرها.

وقد اجتهد الباحثون في إبراز سمات المجتمع المعلوماتي بالرغم من اعترافهم أنه لم يستقر كاملاً بعد في أي من الدول، حيث إنه مازال في فترة انتقال، بل وتصارع في بعض الأحيان بين نمط الموجتين الثانية الصناعية والثالثة المعلوماتية. ولعل أبرز هذه السمات هي أثر ثورة المعلومات في تفكيك كل الخدمات والأنشطة الجماهيرية ، ويبدو ذلك واضحاً في اقتصاد الجملة، والإعلام والتعليم، ويرجع في الأساس إلى القدرة الهائلة للتقنيات التي هي أحد أعمدة عصر المعلومات، حيث يمكنها مضاعفة القدرة على التنوع دون تحميل ذلك على التكلفة، بحيث يستجيب صاحب الخدمة الإعلانية لطلبات المستهلك المحددة. وهكذا الأمر موجود أيضاً في التعليم، حيث يتيح التوافر

الهائل للمعلومات، التي من الممكن استقاؤها عن بعد، يتيح الفرصة لطالب العلم أن يحصل على ما يشاء من التعليم في التخصص الذي يريده ، وبالطبع فإن فرصة الطالب العلم في الحصول على المعلومات قد زادت فيما بعد وفي ظل ثورة المعلومات والاتصالات.

ونشير هنا أيضا إلى سمة "التفاعلية" التي هي من أهم سمات المجتمع المعلوماتي الذي يمتاز بالتشبيك (أية عملية الربط الكامل بين مستخدمي الشبكة). و"التشبيك" يعني أيضاً إمكانية رد الفعل السريع، وما يسمى بدائرة التغذية الاسترجاعية التي هي من أكثر آثار ثورة المعلومات والاتصالات ثورية، حيث إنها تمكن أطراف الشبكة من التغيير المستمر لمعلومات ومكونات هذه الشبكة طبقاً لما يرونه من رد الفعل. وهذا هو بالضبط ما يتعلق بالسرعة أو ما يسمى بـ"الوقت الحاسوبي" الذي ينتج عنه تغير شبه دائم في المحيط والبيئة يصعب فيه التفريق بين القديم والحديث وبين الأصل والصورة.

ولعل المتتبع للتغيرات التي تطرأ على قواعد البيانات على شبكة "الإنترنت"، يدرك ذلك تمام الإدراك عند تتبعه للتحديث الدائم الذي يطرأ على الفهارس والمحتويات. ومن الخواص الأخرى للشبكات ما يمكن أن نطلق عليه "اللاشخصانية"، لأن طرف الشبكة لا يعرف بمكانته الاجتماعية وإنما ينحدر إلى مستخدم عادي قيمته وقوته مرتبطة بوجوده على الشبكة، وتندرج تحت هذا إمكانية التخاطب المباشر بين المستخدمين، كاسرين في ذلك أي قواعد اجتماعية أخرى قد يجب اتباعها في نظم أخرى، ولذا فإن للشبكات آثاراً عميقة على التراتب الاجتماعي معظمها سلبي، إذ أن طبيعة الشبكة تتخطى قيود الطبقات البيروقراطية والإدارية، هذا بالطبع إن لم تكن هناك خطة مسبقة

تساعد فيها الشبكة على تقوية السلم الإداري، وينبع من ذلك ما يطلق عليه ميل الشبكات إلى التفكيك واللامركزية.

وهنا تتضح إحدى السمات الأساسية للثورة المعلوماتية ألا وهي القوي المتعارضة التي تولدها، فكما يمكن أن تسهم تكنولوجيا المعلومات في التوحيد والمركزية يمكنها أيضاً أن تساعد على التفكك واللامركزية، فهي أصلاً عامل محايد تقتصر آثاره على طريقة وأسلوب استخدامه، ومع ذلك فهو يضع قيوداً ويفرض وضعاً جديداً لابد على الفاعلين في بيئة ما أن يستجيبوا له.

ويرتبط بهذا الحديث حول الآثار المركزية أو اللامركزية لثورة المعلومات الحديث ، لقد اعتدنا على الاعتماد على سلطة مركزية تقوم بحفظ النظام وفرض القانون، ومع ذلك فهناك طرق كثيرة أخرى لحفظ النظام، منها وجود مجموعة من الأعراف والقوانين يتفق عليها الأطراف المتفاعلون على الشبكة ويلتزمون بها دون وجود سلطة مركزية تفرض عليهم ذلك. ولعل مصطلح "الأناركية"، كما درج على استخدامه منظرو العلاقات الدولية، هو أنسب مصطلح لتعريف هذه الحالة التي يطلق عليها الحكم دون حكومة، هكذا الحال في شبكة علاقات مثل الإنترنت التي لا تحكمها جهة مركزية، ومع ذلك هناك بعض القيود والأعراف التي تحظى بالالتزام الإرادي للقانون الحاسوبي.

إن مسألة حفظ النظام ترتبط هي الأخرى بمفهوم آخر للثورة المعلوماتية وهو خاصية الاضطراب، فهناك العديد من الكتابات التي ترى أن من آثار التطورات الاتصالية والمعلوماتية الاضطراب، ومعناه أن سرعة الأحداث، وزيادة توافر المعلومات عنها يعطي صورة شبه فوضوية لهذا التتابع، ولذا ظهرت مجموعة من النظريات يطلق عليها نظريات الفوضى أو نظريات الاضطراب ،

التي يرجع جزء منها إلى حدوث عدد من التطورات المستقلة في وقت متزامن فيصعب تبين وجود ربط بين هذه التطورات بالرغم من التأكد من وجود ربط ما، ويرجع ذلك إلى الترابط الهائل الذي يتيح لعدد هائل من التفاعلات أن يحدث في وقت متزامن ويقود ذلك إلى مفهوم آخر وهو التعقد (جايمس غليك ، نظريات الفوضى .. علم اللامتوقع ، دار الساقي).

ومن المسلم به أن لدى بعض من مثقفينا ولعاً بالغاً بنوع ما من العالمية ، في السينما.. في الأدب.. في الثقافة.. في السياسة.. في الاقتصاد، حتى أضحى مصطلح "العالمية" دليلاً على التقدم والرقي والنجاح، بغض النظر عن علاقة ذلك بواقعنا وشعوبنا وقضايانا، بل وإن كان هذا الإنجاز الذي وصف بالعالمية لا أثر له.. إلا أن التقاط الإعلاميين لهذا المصطلح وترديده قد أضر كثيرا به، كما أضر بقضايانا التي أصبحت تقيم بمدى اقترابها أو بعدها عن مفهوم ملتبس غامض غير محدد أو مرئي، وإن كانت قواعده وأسسه تصنع في الخارج تحت دعوي العالمية. غير أنه بالنسبة لمجتمع المعلومات تعتبر الثقافة العالمية لها مفهوم ومكونات أخرى كما أن دلالات هذه المعلومات شيء آخر في خضم واسع من المعلومات.

تكتلات أيديولوجية تقسم العالم

أفرد عدد من الباحثين جزءاً من كتاباتهم لدراسة دور العلاقات الثقافية في العلاقات الدولية، بل إن بعضهم جادل بوجود ثقافة عالمية ينتمي إليها معظم شعوب العالم؛ ولذا فضلوا مصطلح المجتمع الدولي أو عند درجة أعلى من التناغم الثقافي "الجماعة الدولية"، فالثقافة العالمية تفترض وجود منظومة موحدة للقيم الإنسانية مرتبة طبقاً لأولوية واحدة. ولا شك أن المعلومات تلعب

دوراً رئيسياً في هذا المضمار فالثقافة السياسية يتم تبنيها عن طريق (التنشئة السياسية) على المستوى المحلي من خلال وكلاء أبرزهم العائلة، المدرسة، الأصحاب، المؤسسات الدينية، والإعلام بطبيعة الحال، فإذا اعتبرنا أن شعوب العالم وصلت إلى درجة من الترابط تسمح لها بتلقي التنشئة السياسية عن طريق مؤسسات أو وسائط عالمية النطاق مثل السفر، والإعلام، وحالياً الطرق السريعة للمعلومات؛ فإنه لم يتضح بعد هل وسائط المعلومات هذه تساعد على الاندماج الثقافي العالمي أو أنها قد تسهم في حالة تشرذم ثقافي عالمي جديد.

إن اللغة الإنجليزية أصبحت لغة شبه عالمية ويزداد المتحدثون بها باستمرار، خاصة أن شبكة "الإنترنت" بدأت أول ما بدأت في الولايات المتحدة الأميركية التي تعتبر من أشد المشجعين على بناء ما أطلقت عليه الإدارة الأميركية "البنية التحتية الكوكبية للمعلومات". ونجد أيضاً أن مشروعات تكييف الاستخدامات للوسائل الاتصالية الحديثة لكي تناسب اللغات الأخرى في تطور مستمر.

ونجد أن المحاولة الأمريكية لبسط الهيمنة والنفوذ الثقافي العالمي تواجه بمقاومة ضارية من الأمم الأخرى؛ مثل اليابان، وأوروبا الموحدة، وفي القلب منها ألمانيا، في حين أن عامل المنافسة على تسويق السلع الإلكترونية يدفع حتى الشركات الأميركية على الإسهام في محاولة تكييف استخدام هذه الوسائل الاتصالية الحديثة؛ لكي تناسب اللغات الأخرى، وحتى لا تفقد في حمى المنافسة إمكانية تسويق منتجاتها إلى الجمهور الراغب في استخدامها بلغته القومية، إلا أن النفوذ الذي تحرزه اللغة الانجليزية، وهو ناتج عن السبق والريادة في مجال محدد، هو الذي يرغم أيضا حتى الشركات اليابانية المنافسة

على إنتاج سلعها الموجهة للتصدير باللغة الانجليزية وليس اللغة اليابانية، وهذا هو المعنى المتناقض لكثير من الظواهر الملتبسة بالعالمية، إلا أنه يكشف عن مسارات عدة تحكم تلك الظواهر التي تتجاوز في حركة نموها، وتطورها مسارات البشرية لعشرات الآلاف من السنين من الحضارة لتصنع عالماً جديداً في بضع سنوات قليلة، يتجاوز تلك الحقب الزمنية المتعاقبة.

إن اللغة تقودنا بطبيعة الحال إلى مفهوم القومية في عصر المعلومات، فقد اقترن مفهوم القومية بمؤسسة الدولة الأم لفترة طويلة، ولذا فإن المتوقع أن ينعكس أي تغير في قوة الدولة على تغيرات في مفهوم القومية؛ فكلما ضعفت مؤسسات الدولة ضعف الإحساس بالانتماء إليها، خاصة وأن الطبقة التي ساندت الدولة (الأمة)، ووجدت في تحالفها معها مصالح اقتصادية تجد مصالحها الآن في "عبر القومية"، بالإضافة إلى أن أحد العوامل الرئيسية التي أسهمت في بناء وتكوين الدولة الأمة هو رأسمالية الطباعة التي توحي بتشارك أفراد الشعب في الزمان والمكان، وقد تحولت الآن إلى رأسمالية إلكترونية، وهي بطبيعتها عابرة للحدود السياسية الحالية. وإن كان هناك مضاد، وإن كان متزامنا، وهو "المحلية" الذي يأخذ شكله الاقتصادي في مفهوم الدولة الإقليم أو الدولة المدينة على غرار الوضع في اليونان القديمة، فالمدن باستطاعتها الاتصال ببعضها البعض الآن.

لقد ارتبطت الدولة القومية في السابق بالسوق؛ وكان اتساع الدولة حجماً وكثافة له دلالة باتساع السوق؛ وحرصت الدول على جمع شتاتها حرصاً على السوق القومية. إلا أن العولمة التي أصبحت لها لغتها وأدواتها الخاصة ووسائل

اتـصالها، تتجـاوز هـذه الـسوق القوميـة ومفاهيمهـا؛ فتتجـه ناحيـة التكـتلات الاقتـصادية الكبـرى، بغـض النظـر عـن القوميـة أو الـدين أو اللغـة، لتعزيـز القـدرة على الصمود في مواجهة المنافسة الضارية من الآخرين، في حين ان التفاوتات الحـادة فـي الـدخل والثروة التي باتـت تحظـي بهـا المـدن التـي دخلـت عـالم المعلوماتية عن تلك التي تخلفت، أضحى يشجع المدن الكبرى على الاتجاه إلى الانفصال، وتكوين دولة قائمة بذاتها أو اقليم ذي حكم سيادي حتي لا تتحمل عبء رعاية وحماية المناطق الأخرى الأكثر تخلفاً. ويمكن أن نرى ذلك في الحركة الانفصالية لشمال ايطاليا الغني والمتقدم بالنسبة لباقي أقاليم الدولة الايطالية حيث الريف والمناطق الأقل تقدماً في الجنوب والوسط. وهو نفس الاتجـاه الـذي أكـده انفـصال جمهـوريتي الـسلوفاك والتـشيك، ذلـك الانفـصال الذي تم بطريقة دستورية تشير إلى لغة انفصال أقاليم ومدن الغد. في وقت لـم يمنع ذلك الانفصال اتجاه كل من الجمهوريتين وسعيهما للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي أو حلف الأطلنطي، بما فيه من التزامات تنقص من سيادتها الوطنية في الأمن والسياسة الخارجية.

ومن مفهوم القومية نتجه إلى مفهوم أوسع وهو الأيديولوجية. وهي أحد العناصر الباعثة على تماسك بعض أو كل المنظوم الدولي، فالأفكار لا بد أن تعتمد على معلومات وأن تتبلور في صورة معرفة؛ وقد ترقى إلى مرتبة الحكمة؛ ومع عصر المعلومات لا بد من التفكير في ماهية الأيديولوجية، فهناك رأي يقول بموت الإيديولوجيات الكبري في عصر توافر المعلومات، وقد يستند ذلك الرأي إلى طبيعة تنوع وكثرة المعلومات، التي تؤدي إلى فوضى في متابعتها وإلى حالة من عدم اليقين. كما أن التجدد أو الإضافة التي تحدث من الأفراد أو النظام في المعلومات تضفي بعداً آنيا للحقيقة. وأيضا نسبياً بالنظر إلى

التفاوتات الزمانية والمكانية؛ غير أن هذه الفوضى سرعان ما تتبلور وتتخذ أشكالاً مستقرة متحدة في مسارها من الماضي إلى الحاضر والمستقبل، وهناك من ينظر إلى عصر المعلومات نفسه على أنه بداية للتبشير بأيديولوجية أو أيديولوجيات جديدة تنقل مهمتهم من البحث العلمي إلى العمل الحركي المدفوع بمصالح اقتصادية وسياسية، ومن أجل تشكيل منظوم معرفي يدافع عن القيم المصاحبة لهذا المجتمع، والبعض يتوقع أن ينقسم العالم إلى تكتلات أيديولوجية طبقا لتناسق قيم كل كتلة مع أيديولوجية ثورة المعلومات.

دبلوماسية المعلومات

الدبلوماسية في أبسط مفهوم لها؛ هي النشاط السياسي لأمة أو شعب من أجل تحقيق أهداف سياسية في محيط دولي، ويعتمد هذا النشاط على وسائط وأساليب بين الدبلوماسي والمركز الذي قد يكون (وزارة الخارجية) في غالبية الدول أو مفوضية الشؤون الخارجية في الحركات والجماعات المطالبة بالاستقلال.

وتعمل وسائل الاتصال دوراً مهماً في تقدير الموقف السياسي وسرعة اتخاذ القرار وإبلاغه وتلقي ردود الفعل بشأنه..والتقدم التكنولوجيا جعل هذه الوظائف مختلفة في جدواها وطرق أدائها؛ ومن أهم نتائج الطفرة التي شهدها العالم في الاتصالات وتدفق المعلومات أنها أفرزت بيئة جديدة محيطة بنطاق العمل الدبلوماسي، وفي بعض الأحيان، وفرت لدوائر أخري أدوات – طالما احتكرتها وزارات الخارجية – مما أدى إلى تغيير الوزن النسبي لهذه المؤسسات فيما يتعلق بصنع السياسة الخارجية.فالتيار الذي يتبنى منظور التأثير السلبي يرى أن التغيرات السياسية التي نتجت عن العصر الإلكتروني في المجتمع

الأميركي، قد أضافت إلى قوة الرئيس قوة أخرى؛ في نفس الوقت الذي توزعت فيه القوة إلى المجالس التشريعية من خلال الإعلام الذي أشرك الجمهور في قضايا العلاقات الدولية، وهو ما يعتبر تناقضاً داخلياً؛ حيث إن كلاً من السلطة التشريعية والتنفيذية قد تمتعت بزيادة في القوة، إلا أن زيادة قوة السلطة التنفيذية لم توزع بالتساوي بين كل مؤسساتها بالطبع، والإمكانات التي توافرت للسلطة التشريعية هي في حقيقة الأمر إعادة توزيع لبعض الإمكانات التي كانت قطاعات تنفيذية تملكها.

ويرى البعض أن المعلوماتية – وعلي غير المألوف – قد أدت إلى شخصنة العلاقات الدولية، حيث أتاحت فرصة الاتصال المباشر بين القادة السياسيين، ويضرب في ذلك مثل هو قيام الرئيس الأميركي الأسبق جورج بوش بتجميع التحالف الدولي في حرب الخليج الثانية.فقد استخدم الرئيس الهاتف كما لم يستخدم من قبل في الدبلوماسية الدولية، وكانت هناك أنواع مختلفة من المكالمات؛ المكالمة القصيرة من أجل إطلاع المخاطبين على التطورات؛ والمكالمات الأكثر تفصيلاً، وهكذا وضعت القواعد الدبلوماسية جانباً، ولم يعد وزراء الخارجية يمضون ثلاثة أيام من أجل التحضير لمحادثات رئيس الدولة مع رئيس دولة أخرى..كما يرى أخرون أن التقدم في تكنولوجيا الاتصالات نتج عنه تعدد الألسنة المتحدثة باسم الدولة، فيما يطلق عليه الدبلوماسية العامة أو الإعلامية، ويرى أصحاب هذا الرأي أن ذلك يضعف الأداة الدبلوماسية، لأنها كانت القناة الوحيدة للتعبير عن موقف الدولة.

كما أن هناك من يقول إن دبلوماسية القمة والدبلوماسية الشعبية والدبلوماسية الرياضية إلى آخر ذلك من "الدبلوماسيات "قد أدت إلى توزيع في

المهام التي كانت تضطلع بها الدبلوماسية الرسمية الممثلة في وزارات الخارجية، ويحذرون من نتائج الثورة الاتصالية التي تؤثر سلباً علي الأدوات والأدوار التقليدية للدبلوماسية؛ مما أفسح المجال للحركات الإرهابية وللأنشطة الاستخباراتية، وفي ذلك خطراً كبيراً على السلام الدولي الذي تلعب الدبلوماسية فيه دوراً كبيراً.

وإذا استرجعنا أحد أهم وظائف الدبلوماسية، نجد أنها حماية المصلحة القومية، وهي مصلحة مركبة تتكون من عدد من المصالح الجزئية سياسية؛ اقتصادية، ثقافية، عسكرية، ولذا فهناك حاجة دائمة إلى تشكيل صورة شاملة.

ومن هنا كانت فائدة أي آلة قادرة علي تربيط ومعالجة المعلومات؛ وهذا هو لب الهدف من استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ التي تستجيب – في حقيقة الأمر– لأهم متطلبات الجهاز الدبلوماسي المبنية على وظيفته وبنيته، بالإضافة إلى العوامل الذاتية التي تشجع وزارات الخارجية على إدخال تقنية المعلومات في منظوماتها، لكن لا يمكن إغفال العوامل الخارجية، التي تتمثل في تغير البيئة المحيطة بهذا العمل، فقد تغير السياق الدولي العام المحيط بصناعة القرار الدبلوماسي مع تسارع الأحداث وكثرة المعلومات المتوافرة عنها.ولذا فقد تقلصت المدة المتاحة أمام عملية صناعة القرار؛ وأصبحت هناك حاجة دائمة للاستجابة للبيئة المتغيرة؛ فالسلوك تجاه استخدام تكنولوجيا المعلومات في الحكومة يتغير كلما أصبحت نظم المعلومات أكثر تطوراً؛ وأنه من الممكن التكيف مع بعض نظم المعلومات المستخدمة بالفعل في المؤسسات التجارية، بل إن تطبيق وتفعيل نظم المعلومات كان أحد الطرق لتمكين وزارات الخارجية من المنافسة وإثبات ذاتها؛ نظراً لقيام الوزارات

الأخرى بمشاركة أكبر في القضايا الدولية لتمكنهم بالاتصال مباشرة بنظرائهم الأجانب.

ولكن كما أن هناك مركبات ذاتية وخارجية لاستقدام تكنولوجيا المعلومات في العمل الدبلوماسي، توجد أيضا عوائق عديدة منها ماهو مادي، وأمني، وبنيوي، وتقني؛ فالعوائق المادية تتمثل في محدودية توافر الأجهزة وضعف ميزانيات وزارات الخارجية بالمقارنة بالشركات العملاقة المتعددة الجنسية ووزارات الدفاع، مما يصعب القيام بالتطوير اللازم في عصر المعلومات.ويفاقم من هذه المشكلة أن هيكل الجهاز الدبلوماسي يتكون من مقر دائم وبعثات في الخارج؛ مما يزيد من تكلفة عملية إدخال تكنولوجيا "المعلواتصالية "، نظراً "لتمدد "الجهاز الإداري عبر مواضع متباعدة جغرافياً..

كما أن هناك معوقات بيئية تتمثل في جانب مهم من عمل الجهاز الدبلوماسي وسط محيط أجنبي يمكن الدولة المضيفة من فرض قيود عليه وتبخل عليه بالمساعدات الفنية.

وهناك أيضاً عوائق تقنية تتمثل في صعوبة المعالجة الإلكترونية لمعظم المعلومات التي يضطلع بها؛ حيث إنها معلومات "مرنة" وغير مهيكلة.ومن العوائق البنيوية صعوبة الوصول إلى استراتيجية عامة لميكنة وربط المقر بالبعثات؛ لاختلاف أحجام السفارات واختلاف المعايير الفنية؛ إلا أن المشكلة الأكبر تتمثل في العوائق الأمنية؛ فطبيعة المعلومات التي تتداولها وزارات الخارجية معلومات سرية، وبما أن هناك مخاطرة دائماً في شبكات المعلومات بأنها يمكن اقتحامها إلكترونيا، فقدكانت المعوقات الأمنية أحد أهم الأسباب وراء الإبطاء في ميكنة العمل في الأجهزة الدبلوماسية.

ويوجد أسلوبان للتعامل مع هذا العائق، الأول تقني فني يعنى باستخدام تكنولوجيا متقدمة يصعب اختراقها..أما الثاني فتمثل في إعادة تقييم معيار السرية الدال على عدم التمكن من توصيل التحليلات المهمة إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب، حتى يتسني إتخاذ القرارات المهمة مما حتم تبني رؤية جديدة لمفهوم سرية المعلومات يدفع إلى التقليل من القيود المفروضة على إنسياب المعلومات وتبادلها.

وقد أتاح ذلك إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للاستخدام العام؛ حتى أن الاعتماد علي المصادر السرية فقط، يقود حتما إلى الوقوع في فخ عدم الكفاءة والفاعلية.

ويضرب المثل هنا بوزارتي الخارجية في المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأميركية اللتين قامتا بتخفيض درجة السرية على عدد كبير من الوثائق؛ لكن هناك عائقاً رئيسياً؛ وهو العائق البيروقراطي الإداري؛ فمن المتوقع أن تمثل الجوانب الاجتماعية والسياسية،وليس الفنية، الصعوبات الحقيقية أمام عملية استقدام نظم المعلومات الجديدة في وزارات الخارجية، فأمامها فرصة لتوفير الوقت والجهد الموجهين لتجميع البيانات والمعلومات الخام، فالإعلام ومؤسسات المعرفة المختلفة من جامعات ومراكز أبحاث يقومان بهذه المهمة الآن.والإمكانية متاحة لتوجيه الوقت والجهد إلي مهام أكثر إبداعا تتطلب نوعاً خاصاً من العمالة للالتحاق بالعمل الدبلوماسي؛ تتسم بروح المبادرة والقدرة علي الإدارة وادارة الأزمات، والتعامل مع التكنولوجيا، وتكون لديها ملكات فكرية ومهارات بحثية، وتكون قادرة علي الاتصال بكفاءة وقيادة الفرق والمجموعات المتنوعة الواسعة؛ أي ما يسمي "عمالة الألفية الثالثة ".

ويستلزم هذا بالطبع إعادة تنظيم الهياكل الإدارية لتأهيلها للقيام بالمهمة الجديدة مثل استحداث أو تدعيم إدارات مختصة بمتابعة التطور العلمي والتكنولوجي وإدارات للعلاقات العامة، وما إلي ذلك من تطوير إداري..

كما أنه من المحتمل أن تتجه وزارات كثيرة إلي إنشاء مراكز بحثية، وبنوك ملحقة بها يمكن تكليفها ببحث ودراسة الموضوعات المطلوبة، مع تمتعها بمرونة في التحرك وحرية في التعبير هي في حاجة إليها للقيام بأبحاث حيوية..أما عن كيفية التعامل مع المعلومات والبيانات الخام، فهناك قابلية لتكييف منظومات إدارة المعلومات التي طورتها مؤسسات الإعلام الدولية العملاقة؛ وهذا يعني أن هناك إمكانية وفرصة لوزارات الخارجية أن تتحول من محصل للبيانات ومجمع للمعلومات، ومنفذ للسياسات إلى متلقٍ للمعرفة، ومنسق للمجهودات، مفكر في البدائل ومخطط للاستراتيجيات.

ونتيجة التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح العالم الآن متشابكاً ومترابطاً إلى درجة لم تشهدها البشرية من قبل؛ وربما يكون هذا التطور أكثر التحولات ثورية في تجربة الإنسانية، ولكن لكي يكون هذا العصر ذا طيات إيجابية وليست سلبية، فأصبح التحدي هو أن نعبر عصر المعلومات إلى عصر المعرفة؛ ومنه إذا أمكن إلي عصر الحكمة..وإذا كان الغرب قد وجد في عصر المعلوماتية شكلاً جديداً من أشكال الابهار،لأنه ما زال يحبو في سنواته الأولى ليخفي آثار الخلل والدمار اللذين أحدثتهما الثورة الصناعية والكيماوية في بيئة الأرض وصحة البشر وما تشكله من أخطار فعلينا أن نلحق بقطار المعلوماتية ليس كإله جديد..وإنما كعلم جديد نستطيع أن ندرك إمكانياته ونوظفه، ونستعد لمعرفة أضرارها.



الفصل الرابع

الاستعمار الإلكتروني

تكنولوجيا الإعلام تسقط الأيدولوجيات



العالم يعيش الآن على وقع متغيرات جديدة أسقطت كل الأيديولوجيات السابقة من قبل. لقد أسقطتها الثورة المعلوماتية والسيولة في وسائل الاتصال مع التطور الكبير لشبكة الإنترنت، ثم ظهور وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي، وبعدها انتشار الهواتف الذكية.

كانت ضربة البداية لسقوط الأيديولوجيات هي شبكة الإنترنت منذ أول يوم في نشأة هذه الشبكة ، إنها شبكة اتصالات عالمية تربط الآلاف من شبكات الكمبيوتر بعضها ببعض، ويستخدمها الملايين من مستخدمي الحاسبات الإلكترونية على مدار ٢٤ ساعة في أنحاء العالم، خاصة في الجامعات ومراكز البحث العلمي والشركات الكبرى والبنوك والمؤسسات الحكومية.

وقد بدأ العمل بهذه الشبكة كمشروع لوزارة الدفاع الأمريكية، لكنه سرعان ما تحول إلى مشروع أكاديمي ثم اقتصادي يهدف إلى الخدمة العامة مكونًا الأساس لطريق معلومات دولي سريع. وقد بدأ العمل بهذه الشبكة عام ١٩٧٥ كتجربة قامت بها وكالة المشروعات للأبحاث المتقدمة للدفاع التابعة لوزارة الدفاع الأمريكية، بهدف إنشاء نظام للاتصالات قادر على ربط جميع أنظمة الاتصالات المختلفة وبروتوكولاتها مع شبكة وزارة الدفاع الأمريكي بأفرعها التابعة لها.

وكـان الهـدف مـن هـذه الـشبكة أو هـذا النظـام الاتـصالي هـو الـسماح للحاسبات الإلكترونية المتصلة بالشبكة أن تكون قادرة على محاكاة أي شبكة حاسبات إلكترونية أخرى متصلة بها عن طريق إنترنت وتبادل المعلومات معها، وأن تبقى شبكة إنترنت قادرة على العمل حتى لو توقفت أي شبكة كمبيوتر أخرى متصلة بها عن العمل.

لـم يكـن الهـدف بـالطبع علميـا أو إعلاميـا، بـل كـان خـشية وزارة الـدفاع الأمريكية أن تتعرض مراكز الكمبيوتر الحربية إلى ضربات نووية تدمرها وتضعف قدرة الآلة العسكرية على الرد أو التحرك بسرعة، لذا كانت هناك حاجة لحل يستطيع العسكريون عن طريقه نقل المعلومات إلى مراكز كمبيوتراتهم التي لم تتأثر بالعمليات العسكرية.

وخـلال سـنوات قليلـة تمكـن الخبـراء الـذين تولـوا دراسـة المـشكلة مـن إيجاد حل مناسب ترجموه في بناء شبكة عرفت باسم (اربانيت) مولت وزارة الدفاع نفقاتها ، وضمت في البداية أربعة مختبرات كمبيوترية، تهدف إلى تطوير بروتوكلات الاتصال الذي يمكن أن يدعم هذه الشبكة.. بعد ذلك انضمت جامعات ومختبرات عديدة ومراكز علمية عديدة إلى هذه الشبكة، وشكلت هذه المؤسسات العمود الفقري لشبكة إنترنت التي لم يتعد عدد المشتركين فيها حتى عام ١٩٨٨ مليون مشترك، ولكنها تطورت ونمت وزاد عدد المصادر التي تعتمد عليها والشبكات الفرعية التي تتصل بها ليصل عدد مشتركيها عبر العالم إلى حوالي ١٠ ملايين مشترك في منتصف عام ١٩٩٤ ، ثم ٣٣ مليوناً في منتصف عام ١٩٩٥وفي عام ٢٠٠٠ لم يكن هناك سوى ٤٠٠ مليون

مستخدم في عموم العالم، وأفاد تقرير لـ BBC بأن عدد مستخدمي الانترنت وصل إلى نحو نصف سكان الكرة الأرضية بحلول نهاية عام ٢٠١٥ بعبارة أخرى أن ٣.٢ مليار شخص يتمتعون بخدمة الانترنت منذ نهاية ٢٠١٥، أي نصف سكان الكرة الأرضية ، حيث يبلغ عدد سكانها نحو ٧.٢ مليار نسمة. وأن نحو مليارين من هؤلاء من العالم النامي.

لكن وبالرغم من الفضل الكبير لظهور شبكة الإنترنت في الثورة المعلوماتية ، إلا أن هذه الثورة نفسها مدينة في جزء كبير من تطورها لظهور وانتشار شبكات التواصل الاجتماعي ثم ظهور الهواتف الذكية.

التطور الذي حدث في تكنولوجيا المعلومات ، كان له أكبر الانعكاسات في مجالات ووسائل الاتصال.. فقد تغيرت إمكانيات هذه الوسائل وقدراتها وخصائصها، فالأقمار الصناعية جعلت جهاز التلفزيون يستطيع استقبال محطات التلفزيون من جميع أنحاء العالم، وأصبحت السماء هي أكبر وأسرع ناقل اتصالي .

تخطت وسائل الإعلام الحدود الجغرافية والحواجز السابقة، التي أصبحت بالنسبة لها مثل الكثبان الرملية على شواطئ البحار، كما تخطت حواجز اللغة والدولة والعقائد، وأصبحت قادرة على التأثير والتلاعب والتوجيه المباشر والصريح في فكر وعقيدة وسلوك المشاهدين أو المستقبلين، وأصبح المستقبل حراً في استقبال ما يشاء وقتما يشاء وبالطريقة التي يشاء، ولكن وفقاً لما يريد الآخرون أن يعطوه، ووضعت بذلك بذور قرية عالمية يبدو فيها المستقبل هو سيد الأمر في لحظة واحدة، هي لحظة توجيه لمؤشر المحطات، بينما كل الحرية والسيادة لمحطات الإرسال في توجيه المشاهد وإعطائه الجرعة

الإعلامية.وأصبح الصراع بين محطات الإرسال في كل مكان هو فيمن يستطيع أن يمتلك تلك اللحظة الوحيدة لدى المستقبل ويجعلها لصالحه هو، من خلال استخدام فنون الإعلان ودراسة أعماق النفس البشرية والحاجات والرغبات الباطنة.. إلخ.

المؤكد أن التطورات ، التي تشبه المعجزات الخارقة التي قدمتها العلوم والتكنولوجيا في عالمنا المعاصر قد غيرت كثيراً من أوراق الماضي ومقولاته، وهذه الهبة العلمية التي استحقت وبجدارة لقب ثورة، تمضي بوتيرة سريعة، حتى أنه يقدر أن كم الاكتشافات العلمية والتكنولوجية في الربع الأخير من القرن العشرين فاق على كل الاكتشافات التي جربتها ومارستها البشرية منذ بداية التاريخ الحضاري المكتوب والذي يقدر بآلاف السنين.

كما أن الحدود والآفاق المفتوحة بلا ضفاف أمام هذه الثورة العلمية جعل الكثيرين من العلماء والمفكرين يتحسبون لتغيرات جذرية في نمط الحياة والعلاقات السائدة، وقد بدأت انعكاساتها بالفعل في جميع مناحي النشاط الإنساني الاجتماعي والاقتصادي والسياسي والثقافي. ويذهب البعض من المفكرين إلى القول إنه ولأول مرة في التاريخ تسبق العلوم التطبيقية العلوم النظرية، بمعنى أن التغيرات الهائلة والجذرية في مجالات التكنولوچيا والمعلومات والاتصالات والجينات والهندسة الوراثية وعلوم الفضاء وغيرها من مستحدثات تلك الثورة، لم يواكبها أو يسبقها أي نظريات فكرية أو فلسفية تضع لها الأطر الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، فقد تعودنا في التاريخ البشري على التبشير النظري أولا، والذي اتخذ في بعض الأحيان أشكالاً أيديولوجية تحدد مسار وتطور التقدم العالمي.

وهـذا التقـدم ، وإن جـاز أن نـسمية ثـورة علميـة ، تجـاوزت بكثيـر المنطلقات الأيديولوجية الموجودة على الساحة العالمية، كما طرحت إشكاليات وقضايا لم تكن تتوقعها أو تحسب لها أي من المدارس الفكرية الموجودة على الساحة العالمية. حتى أصحاب المذهب البراجماتي التجريبي ظلوا أسرى منهجهم الذي يؤمن بالعلم والتجربة ، ولكنه في الوقت نفسه عاجز عن تقديم تفسيرات أو منهج للأسس والآفاق التي يمكن أن تصل إليها الثورة العلمية.

وهكذا فاجأت الثورة العلمية والتكنولوجية العالم الذي كان منقسما إلى أيديولوجيتين أو نظريتين تزعمان أنهما تقدمان أفضل الأشكال والأطر للتطور الإنساني الحضاري.. وإذا كان صحيحا القول بأن هذه الثورة قد أسقطت فيما أسقطت نظرية الثنائية القطبية عندما انهار أحد المعسكرين ، وهو الاتحاد السوفييتي الذي تحلل وتفكك نتيجة الخلل الذي كشفته الثورة العلمية والتكنولوجية في التطبيقات النظرية التي كان يقوم عليها، والتي أدت إلى تخلف تكنولوجي واضح، فإن هذه الثورة في هيئتها ومسيرتها قد أسقطت كذلك النظرية الرأسمالية الأخرى ومنطلقاتها.

أصبح بإمكان من يمتلك أجهزة استقبال بث الأقمار الصناعية أن يستقبل ما يشاء من محطات التلفزيون الفضائية التي تبث مئات البرامج في جميع أنحاء المعمورة، وأصبح من الوارد مع التطور العلمي في هذا المجال، أن يستطيع أي فلاح مصري في قرية نائية بالصعيد أو صياد يمني أو حتى راعٍ على الجبال والأودية العربية الممتدة شرقا وغربا، أن يرى الصورة المجسدة ومعها الصوت لكل ما يجري في عالم اليوم من أحداث وفعاليات، بما فيها الصالح

والطالح، وأن يشاهد ويرى وينتقي لنفسه ما شاء من برامج بكل إيجابياتها وأيضا بكل موبقاتها دون أن يستطيع أحد أن يحجب أو يراقب.

هذه الثورة فرضت واقعاً جديداً لم يستقر بعد، لأنه مازال في حالة الفوران البركاني ولكنه أصبح يمس الكثير من المسلمات التي كانت راسخة إلى وقت قريب، والأمر لا يتعلق فقط بمجموعة التغيرات السياسية الدرامية التي جرت ومازالت تجري في عالم اليوم ولكن التغيرات الأخطر والأهم هي تلك التي تجري في الأعماق، ومن الممكن أن تنتج عنها تغيرات جذرية في الأبنية القومية والعلاقة القائمة بين الخاص والعام بين الفرد والمجتمع في عالم تضيق فيه المسافات، ويجرى فيه حوار عالمي من نوع جديد عبر التلفزيون والفضائيات وشبكة الإنترنت إضافة إلى شبكات المواصلات العالمية فوق الأرض وتحت الأرض، ينمو أكثر وأكثر مفهوم القرية الدولية، حيث تتشابك المصالح والحضارات.

خطوط اتصالية جديدة

يبدو واضحاً أن كلمة الاستقلال بمفهومها القديم الذي عرفناه في فترة انهيار الاستعمار القديم وبروز حركة التحرر الوطني في أعقاب الحرب العالمية الثانية، تخلي مكانها أكثر وأكثر لمفهوم الاعتماد المتبادل ، حيث يمثل هذا المفهوم أعلى مراحل دمج وسائل الاتصال التقليدية والجديدة معاً، والمقصود به وضع جميع التقنيات المتوافرة على صعيدي الاتصالات والمعلومات، من الهاتف والتلفزيون والكمبيوتر الشخصي والأقمار الصناعية والأطباق اللاقطة والكابلات وموجات الميكروويف في منظومة مدمجة واحدة، ووضعها بتصرف أفراد المجتمع للإفادة منها في حياتهم العملية والاجتماعية. وتعكس هذه

التسمية الطريقة التي ستوضع فيها هذه الشبكة الواسعة من التقنيات والخدمات بتصرف الناس.. وهي بصورة عامة تتألف من خطوط اتصالية أشبه بالعمود الفقري تتفرع منه نقاط دخول وخروج، وما يميز هذه المنظومة أنها تربط جميع جوانب الحياة المنزلية والعلمية والاجتماعية والترفيهية، كما تتيح لكل من يريد الاتصال بالآخرين إلكترونياً.

من أمثلة هذه الاتصالات أن يجري مداولاته مع السوق والزبائن والمؤسسات التي يتعامل معها، أو أن يلهو بألعاب الفيديو أو يشاهد البرامج التلفزيونية من أي نقطة يوجد فيها مسكنه أو مكتبه، بل وأينما كان بمجرد أن يكون مزوداً بهاتف أو كمبيوتر لوحي أو محمول ، لما توفره هذه المنظومة من علاقة شبكية واسعة من كل نقطة وبواسطة أي أداة وعبر أي اتجاه. ورغم أن جوهر هذا المفهوم ليس جديداً تماماً إذ إن ملامحه ظاهرة في مصطلح تعاملنا معه على الأقل طوال الأعوام الأخيرة وهو مصطلح "الوسائط المتعددة"، أي دمج الصوت والصورة في أدوات التواصل والعمل والترفيه (الكمبيوتر والهاتف والتلفزيون)، إلا أنه من الواضح أن الذي يقصده الداعون إلى خدمة "الطريق السريع للمعلومات" هو شيء أكثر من ذلك.

التطورات في تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المرحلة الأولى حولت التليفزيون إلى وسيلة عالمية ووسيلة تفاعلية وأداة للتسوق والتعلم والمشاركة السياسية وليس فقط مجرد وسيلة تسلية وترفيه ، وفي مرحلة تالية تحول الكمبيوتر ثم الهاتف الذكي إلى وسيلة للاتصال والتسويق السياسي والاقتصادي.

وفيما يتعلق بالصحف فقد تحولت لصحف إلكترونية عبر مواقع الإنترنت، والدافع إلى ما سبق يكمن في ارتفاع أسعار الورق ونفقات الطباعة الباهظة.

وفي عام ١٩٩٣ بدأ صدور الكتب وبعض المطبوعات الأخرى غير الدورية، مثل دوائر المعارف والموسوعات والقواميس في شكل أسطوانة مدمجة، وهناك أيضا ما يطلق عليه النشر الشبكي الذي يستخدم شبكات المعلومات وبنوكها في نشر الكتب والدوريات العامة والمتخصصة – خاصة الدوريات العلمية – وفي توزيعها للمشتركين عبر منافذ خاصة بكل مشترك، بحيث تصل المعلومات مباشرة إلى المشترك في الشبكة عبر النهاية الطرفية للحاسب الإلكتروني الخاص به في منزله أو مكتبه، ثم نجدها تحولت إلى نسخ إلكترونية يجري تداولها وبيعها عبر شبكات الإنترنت.

وعلى الرغم من أن الوسائل الاتصالية التي أفرزتها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة تكاد تتشابه في عديد من السمات مع الوسائل التقليدية، فإن هناك سمات مميزة للتكنولوجيا الاتصالية الراهنة بأشكالها المختلفة، مما يلقي بظلاله ويفرض تأثيراته على الوسائل الجديدة ويؤدي إلى تأثيرات معينة على الاتصال الإنساني. وأبرز هذه السمات التي تتصف بها التكنولوجيا الاتصالية الراهنة هي:

١ – التفاعلية: وتطلق هذه السمة على الدرجة التي يكون فيها للمشاركين في عملية الاتصال تأثير على الأدوار والأفعال الاتصالية، حيث يستطيع الشخص (أ) أن يأخذ موقع الشخص (ب) ويقوم بأفعاله الاتصالية. المرسل يستقبل ويرسل في الوقت نفسه، وكذلك المستقبل. وبذلك تدخل مصطلحات جديدة

في عملية الاتصال مثل الممارسة الثنائية، التبادل، التحكم، المشاركين، ومثال على ذلك التفاعلية في بعض أنظمة النصوص المتلفزة.

٢- اللاجماهيرية: وتعني أن الرسالة الاتصالية من الممكن أن تتوجه إلى فرد واحد أو إلى جماعة معينة، وليس إلى جماهير ضخمة كما كان في الماضي، وتعني أيضا درجة تحكم في نظام الاتصال بحيث تصل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستهلكها.

٣- اللاتزامنية: وتعني إمكانية إرسال الرسائل واستقبالها في وقت مناسب للفرد المستخدم ولا تتطلب من كل المشاركين أن يستخدموا النظام في الوقت نفسه، فمثلا في نظم البريد الإلكتروني ترسل الرسالة مباشرة من منتج الرسالة إلى مستقبلها في أي وقت دونما حاجة لوجود المستقبل للرسالة.

٤- قابلية التحرك أو الحركية: فهناك وسائل اتصالية كثيرة يمكن لمستخدمها الاستفادة منها في الاتصال من أي مكان إلى آخر أثناء حركته مثل التليفون النقال، تليفون السيارة أو الطائرة، التليفون المدمج في ساعة اليد، وهناك آلة لتصوير المستندات وزنها عدة جرامات، وجهاز فيديو يوضع في الجيب، وجهاز فاكسيميل يوضع في السيارة، وحاسب إلى نقال مزود بطابعة.

٥- قابلية التحويل: وهي قدرة وسائل الاتصال على نقل المعلومات من وسيط لآخر، كالتقنيات التي يمكنها تحويل الرسالة المسموعة إلى رسالة مطبوعة وبالعكس، وهي في طريقها لتحقيق نظام للترجمة الآلية ظهرت مقدماته في نظام مينيتيل الفرنسي.

٦- قابلية التوصيل: وتعني إمكانية توصيل الأجهزة الاتصالية بتنويعة كبرى من أجهزة أخرى، بغض النظر عن الشركة الصانعة لها أو البلد الذي تم فيه الصنع.

٧- الشيوع أو الانتشار: ويعني به الانتشار المنهجي لنظام وسائل الاتصال حول العالم وفي داخل كل طبقة من طبقات المجتمع، وكل وسيلة تظهر تبدو في البداية على أنها ترف ثم تتحول إلى ضرورة. نلمح ذلك في التليفون، وبعده الفاكسيميل، وكلما زاد عدد الأجهزة المستخدمة زادت قيمة النظام لكل الأطراف المعنية.

٨- التدويل أو الكوكبية: البيئة الأساسية الجديدة لوسائل الاتصال هي بيئة علمية دولية، وذلك حتى تستطيع المعلومة أن تتبع المسارات المعقدة التي يتدفق عليها رأس المال إلكترونياً عبر الحدود الدولية جيئة وذهابًا من أقصى مكان في الأرض إلى أدناه في أجزاء على الألف من الثانية، إلى جانب تتبعها مسار الأحداث الدولية في أي مكان في العالم. لإنتاج البحث عن مكان في العالم.

إن الأخبار كأبرز محتويات وسائل الاتصال قد استفادت بشكل كبير من التطورات الراهنة في تكنولوچيا الاتصال، مما أدى إلى زيادة فاعلية أداء وسائل الاتصال لمهامها الإخبارية على الصعيدين المحلي والدولي. وتتمثل أبرز مجالات الاستفادة الإخبارية من تكنولوچيا الاتصال في توسيع نطاق التغطية الإخبارية جغرافياً من خلال بث وقائع الحدث الإخباري على الهواء خلال فترة لا تتجاوز دقائق من تواجد المندوبين في موقع الحدث سواء داخل الدولة أو خارجها.

وقد تحسن الأداء المهني للوظيفة الإخبارية لوسائل الاتصال، من خلال ابتكار نظم لحفظ المعلومات واسترجاعها داخل البلد الواحد وخارجه من خلال توظيف بنوك المعلومات وشبكاتها، وكذلك ابتدعت أدوات ونظما لتسريع

عمليـة الحـصول علـى المعلومـات وتوصـيلها إلـى الوسـيلة الاعلاميـة. وتـم استحداث وسائل وقنوات إخبارية جديدة تماما ومختلفة عن الوسائل والقنوات التقليدية مثل الصحف الإلكترونية.

وتأسيساً على ما سبق يمكن القول إن أبرز آثار التكنولوچيا الاتصالية الراهنـة تبـدو فـي عمليـة التغطيـة الإخباريـة، فقـد ألغـت التكنولوجيـا الاتـصالية الحديثة الفواصل الدقيقة بين المراحل الثلاث لنشر الخبر وهي: مرحلة اندلاع الخبر ومرحلة بث الخبر ومرحلة التشبع الإخباري. وقد تم ذلك من خلال عملية تغطية الأخبار فور وقوعها بتوظيف نمطين مستحدثين من الأساليب الفنية في التغطية الإخبارية التلفزيونية: النمط الأول هو التغطية الاخبارية الالكترونية بواسطة توظيف الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية المحمولة في موقع الحدث سواء أكانت تلك الكاميرات تنقل نقلا حياً مباشراً على الهواء، أو ليذاع بعد فترة، وهناك أيضاً التغطية الإخبارية بواسطة القمر الصناعي من خلال الكاميرات التلفزيونية الإلكترونية المحمولة في موقع الحدث والتي يتم بث منتجها مباشرة – أيضاً – إلى محطة الإرسال القومية أو إلى المقر الرئيسي للمحطة التلفزيونية الدولية عبر القمر الصناعي، ثم عملية البث المباشر من المحطة في الوقت نفسه أو بعد فترة وبعد ذلك عبر شبكات التواصل الاجتماعي لتصل عبر الهواتف المحمولة إلى كل من لديه هاتف ذكي.

إعلام وطني .. إعلام دولي

أصبح من الصعوبة بمكان التفرقة بين ما هو إعلام وطني وما هو إعلام دولي، فالإعلام الوطني الذي ينتجه مجتمع ما لمواطنيه، قد أصبح له – بشكل من الأشكال مقصودا أو غير مقصود – بعدا دوليا، فالبرامج التي تبثها محطات

التلفزيون في الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفييتي وكندا واليابان ودول غرب أوروبا والتي أعدت من الأساس لجمهورها المحلي، أصبحت تشاهد عبر الأقمار الصناعية في أنحاء متفرقة من العالم، وقد اكتسبت بذلك بعداً دوليا لم تسع إليه أصلا ولكن تطور تكنولوجيا الاتصال جعل ذلك ممكنا، كذلك فإن برامج محطات الراديو الوطنية في معظم دول العالم، أصبحت تسمع في أماكن أبعد من حدودها الجغرافية، بفضل تطوير إمكانات الموجات المتوسطة والقصيرة، وبرامج هذه المحطات – بخلاف الإذاعات الموجهة – تستهدف في الأصل المستمع المحلي، ولكن التطور التكنولوجي أضاف إليها بدرجة ما بعداً دولياً.

والظاهرة نفسها تنسحب أيضا على الصحف سواء منها الجرائد اليومية أو المجلات الأسبوعية أو الشهرية فإن التقدم الكبير في وسائل المواصلات قد اختصر الكثير من الوقت والجهد والمال اللازمين للتوزيع خارج الحدود الوطنية، وقد شجع هذا التطور العديد من الصحف المحلية، وخاصة التي تصدر باللغات الأكثر تداولاً في العالم، على وجود الأسواق العالمية. أما الصحف الدولية من الأصل فقد زادت فعاليتها واتسع مجال انتشارها، ووصلت رسائلها ونسخها إلى أماكن لم تصل إليها من قبل بفضل تطور تكنولوچيا الاتصال.

لكن هل عولمة الاتصالات الإلكترونية تجعل المواطنين أكثر دراية بمشاكل العالم، وبالتالي تمكنهم من إيجاد حلول لهذه المشاكل؟

إن هذا الأمر صحيح بالنسبة للولايات المتحدة والدول الصناعية المتقدمة خاصة في أوروبا، فالتقدم التكنولوجي المتلاحق قد غير مسار الإنتاج،

وزيادة تدفق المعلومات قد أصبح من الصعب مقاومته مهما بلغت قوة الدولة لاحتواء هذه المعلومات ومصادرتها.. ولا يجب أن نصدق الدعاية التي تؤكد أن كل سكان العالم يمكنهم أن يستقبلوا المعلومات من خلال الشبكات العالمية.

وربما تزداد نسبة الذين يمكنهم الاتصال بشبكات المعلومات الإلكترونية من خلال أجهزة الكمبيوتر والهواتف الذكية.. وهناك مناطق وأماكن عديدة في العالم من الصعب الحصول على معلومات عنهم بسبب السياسات الديكتاتورية في هذه البلاد، في إفريقيا وآسيا والشرق الأوسط، حيث يصعب الحصول على معلومات أو أخبار تفصيلية.. ومع ذلك هبط الإعلام المطبوع بسبب ظهور الإعلام المرئي من خلال أجهزة التلفزيون التي أصبحت الوسيلة المفضلة لدى كثير من الناس للحصول على المعلومات، فعدد الصحف اليومية المتداولة في الولايات المتحدة منذ عام ١٩٦٥ حتى ١٩٩٥ ظل كما هو ٥٩ مليون نسخة، بينما زاد عدد سكان الولايات المتحدة من ١٨٥ مليونا إلى ٢٦٠ مليون نسمة، وهذه الملحوظة تعني أن هناك هبوط أو انخفاض في عدد القراء يصل إلى نحو ثلث القراء، كما أن الهبوط سوف يستمر ما دامت أن نسبة قراء الصحيفة ضعيفة جداً، خاصة بين من تقل أعمارهم عن ٣٥ سنة ومن تزيد أعمارهم على ٦٥ سنة.

أما بالنسبة للمادة الإخبارية ومحتوياتها، فإن التحول من الكلمة المكتوبة أو المطبوعة إلى الكلمة المرئية ، ثم النص الإلكتروني والرابط عبر موقع الصحيفة الإلكترونية قد أصبح ظاهرة أكبر من كونها مجرد تغير في وسيلة الاتصال، فكلنا يعلم أن التلفزيون قد أحدث تغيراً جذرياً في طريقة تفاعلنا مع الأحداث، لأن السياسيين والدبلوماسيين قد أدركوا سريعا أن التلفزيون أكثر

تلامسا مع المشاعر والأحاسيس، ولذلك أصبح له تأثير فعال على صناعة السياسة الخارجية أكثر من أي وسيلة إعلام أخرى.

على سبيل المثال بعد التدخل العسكري في حرب فيتنام أصبحت السياسة الخارجية الأمريكية حذرة من أن تتورط في أي تدخل عسكري بعد الهجوم الشرس من الرأي العام الأمريكي على الإدارة الأمريكية في واشنطن.

ومن ناحية ثانية اقتدى الإعلام الأوروبي بخطوات الإعلام الأمريكي في تنظيم استطلاعات الرأي، لكنه ما زال محصوراً في دوائر محدودة، كما أن حالة الإثارة عند الأوروبيين غيرها عند الأمريكيين بفعل أن الصدمة الإعلامية عند الأوروبي والشعوب الأخرى تظل بدورها محدودة بفعل عدم اهتمام هذه الشعوب بالسياسة الخارجية.

ولاشك أن السيطرة والتحكم في مقدرات العالم استنادا إلى الرأسمالة الليبرالية الأمريكية ستواجه صعوبات جمة ، فقد ظهرت في الخمسينات فرضية رئيسية هي أن وسائل الإعلام قادرة على تغيير اتجاهات وسلوك الأفراد على المستويين المادي والنفسي، إذ تقود الإنسان إلى أن يرى نفسه في مواقف الآخرين. بعبارة أبسط عندما يشاهد مواطن فقير يعيش في إفريقيا ما يقدمه التلفزيون من نماذج للحياة الحديثة الرغدة، فإنه سيسعى إلى تغيير ظروف حياته حتى يصبح في مستوى ما يشاهده!

وأدت ظاهرة التقمص الوجداني علاوة على ثورة التطلعات إلى إطلاق غول التقليد الأعمى لنماذج الحياة الغربية المنتشرة في وسائل الإعلام والتنافس للوصول إليها، كما أدت إلى مشكلات اجتماعية وثقافية هائلة. فنماذج الحياة الغربية التي تقدمها أفلام هوليود أو المسلسلات الأمريكية لا تعكس واقع

الحياة في المجتمع الأمريكي، بل تقدم الجانب المشرق والبراق فقط، مما يخلق لدى الجماهير خاصة في دول الجنوب صورة زائفة عن الحياة الأمريكية، ويدفعها لتقليد شيء غير واقعي، أقرب إلى الحلم. ولأن هذا الحلم لا يتحقق، ولن يتحقق في ضوء الإمكانيات المحدودة لأغلبية سكان دول الجنوب، فإن مشاعر الإحباط واليأس ستتملك الأغلبية، وربما قد ينصرف بعضهم إلى الجريمة أو الوقوع في براثن المرض النفسي، لتعويض الفجوة بين الواقع المعاش والحلم الجميل ، علينا أن نتخيل مدى الحسرة والألم التي تتولد لدى الفرد في عالم الجنوب عندما يشاهد الإعلانات والمسلسلات التي تبثها المحطات الفضائية التي تستهدف أساسا الفرد في دول الشمال.

وكما هو معروف فإن شبكات التلفزيون الدولية والشركات متعددة الجنسية تسعى بالدرجة الأولى للربح، ولا تراعي اعتبارات التنمية في دول الجنوب، كما تقدم مضموناً لا يتفق واحتياجات دول الجنوب ولا يحترم خصوصياتها الثقافية.. ما يقدم في الشبكات الدولية يستهدف بالأساس تدويل الاقتصاد والاستهلاك وفقا لنماذج الحياة الغربية بغض النظر عن بؤس الحياة في دول الجنوب. كما يستهدف الوصول للفرد في عالم الشمال والذي يزيد دخله السنوي على ١٢ ألف دولار، بينما لا يزيد الدخل السنوي للفرد في عالم الجنوب على ٣٠٠ دولار في المتوسط.

ومن المهم أن نتوقف قليلا عند إمبراطورية الإعلان التي تتحكم في إنتاج كثير من برامج المحطات الفضائية، كما تسيطر على أولويات تلك المحطات. تقترح الإعلانات أساليب معيشية على أفراد يربط بينها ما يسمي بـ"أيديولوجية الاستهلاك"، التي تشجع قيماً ومعايير وموضوعات أساسية. والإعلانات كما

يراها البعض هي دعوة خيالية إلى سعادة مؤقتة واستهلاكية قد تجعل الأفراد ينسون ظروفهم المعيشية الصعبة.. ويشجع الإعلان على الإسراف من خلال خلق احتياجات غير واقعية، أو ما أطلق عليه عالم الاقتصاد "جالبريث" إنتاج الطلب بواسطة الإعلان الذي يخلق احتياجات مصطنعة.. ورغم هذه الانتقادات إلا أن هناك من يدافع بقوة عن الإعلانات ويرى أنها ضرورية لتسيير عجلة الاقتصاد، ودعم وسائل الإعلام.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن منظمات دولية من عام ١٩٩٤ حتى ٢٠٠٨ فإن الإنفاق الإعلاني في الولايات المتحدة الأمريكية يساوي نصف الإنفاق الإعلاني في العالم كله.. ومثل هذه الأرقام والمصالح المرتبطة بها يكون من الصعب تصور اختفاء الإعلان أو الحد من انتشاره لكن ما يهمنا هنا هو الاهتمام بدراسة الآثار المختلفة للإعلانات، الأجنبية على جهود التنمية في دول الجنوب، وعلى خصوصيتها الثقافية.

التبعية الإعلامية

أزمة الإعلام التنموي جاءت كانعكاس لأوضاع التبعية الإعلامية التي عانت منها ومازال . دول الجنوب. فالدول الصناعية المتقدمة تمتلك تكنولوچيا إنتاج وتطوير وسائل الإعلام والاتصال، وتمتلك أيضا وكالات الأنباء الكبرى والصحف والمجلات الدولية، وشبكات الإذاعة والتلفزيون الفضائية، وتقوم بإنتاج أكثر من ٩٠٪ من برامج التلفزيون وأفلام السينما. ومثل هذه الأوضاع تمكن دول الشمال من السيطرة والهيمنة الإعلامية، وبالتالي الحد من قدرة الإعلام الوطني في دول الجنوب على تقديم برامج ذات أهداف تنموية.

وحتى إذا نجح الإعلام الوطني في تقديم بعض البرامج التنموية فإن ما يتعرض له الجمهور من برامج دولية يقلص من تأثير برامج الاعلام الوطني.

لقد أفضت أوضاع هذه التبعية الإعلامية إلى ظهور مصطلح الإمبريالية الإعلامية، أو الثقافية، وكذلك مصطلح الاستعمار الإلكتروني. ويشير المصطلح الأول إلى جميع العمليات التي تستخدم لإدخال مجتمع ما إلى النظام العالمي الحديث، أما مصطلح الاستعمار الإلكتروني فيشير إلى علاقة التبعية التي تأسست باستيراد المعدات الاتصالية، والمنتجات الأجنبية وحضر معها المهندسون والفنيون الأجانب. أدى هذا إلى وجود وتأسيس مجموعة من المعايير والتوقعات الأجنبية، وقد تعمل بدرجات مختلفة على تغيير الثقافات المحلية وعمليات التنشئة، وقد نبه كثير من العلماء والباحثين إلى خطورة استمرار أوضاع التبعية الإعلامية والاستعمار الإلكتروني ومخاطرها على جهود التنمية في دول الجنوب.

وفي هذا السياق برزت بقوة خلال السبعينات الدعوة لإعادة النظر في مقولة التداول الحر للمعلومات، وما أسفر عنها من تبعية ثقافية، وخلل واضح في تدفق المعلومات بين الشمال والجنوب، وطرحت بقوة فكرة إقامة نظام إعلامي جديد يضمن التوازن في تدفق المعلومات واحترام الخصوصيات الثقافية والأولويات الاقتصادية والتنموية لدول الجنوب، لكن الدول الكبرى بقيادة الولايات المتحدة عرقلت ظهور النظام الإعلامي الجديد، ومع التحولات في النظام الدولي تراجعت الدعوة لنظام إعلامي جديد، بل وتلاشت وعادت من جديد وبقوة مقولة حرية تدفق المعلومات.

ومن الصحيح القول بأن العالم أصبح قرية واحدة من ناحية سرعة معرفة وتداول الأخبار والمعلومات، غير أن هذه القرية تخضع لهيمنة ونفوذ دول الشمال والشركات متعددة الجنسية التي لا تهتم بأوضاع ومشكلات التنمية في دول الجنوب، وتسعى من خلال ما تقدمه من مضمون إلى نشر وترويج اقتصاد السوق ونموذج الحياة والثقافة الغربية.

من هنا يمكن القول إن أوضاع التبعية الإعلامية وعدم التوازن قد ازدادت لصالح دول الشمال حتى في ظل انتشار الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي، خاصة الولايات المتحدة، ومثل هذه الأوضاع تطرح أكثر من سؤال حول إمكانيات التغيير، ووسائل وأساليب العمل التي يمكن اتباعها لدعم وتطوير الإعلام التنموي، والحد من مظاهر التبعية والاستعمار الإعلامي.

الفصل الخامس

عولمة الاقتصاد

المعلوماتية تحدث الانشقاق في العالم

من المؤكد أن العولمة بدون الاتجاه إلى السوق التجارية الحرة في المبادلات والاستثمار والخدمات تصبح مجرد نزعة خيالية. إنها في الأساس اتجاه اقتصادي ينزع لتحويل العالم إلى سوق واسعة للمبادلات، بدون عوائق من قوانين حمائية أو أفكار أو ثقافات قومية، وخاصة أنها شراكة واحدة وسوق واحدة تقسم فيها الأدوار بين الكبار والصغار، الأغنياء والفقراء.

لكن مع ذلك تبقى المفارقة أن العالم الصناعي يكاد لا يمثل أكثر من ٨% من البشرية، في الوقت الذي لا يمتلك الباقي الذي هو ٩٢% أكثر من ١% من التجارة العالمية.فأصحاب المليارات والذين لا يملكون إلا قوت يومهم، الكل مدفوع للتوحد والتبادل والمنفعة التي تختلف غنائمها ومغارمها وتتفاوت حسب مراكز وقوة الشركاء وقدراتهم.

لكن في نفس الوقت فإنه يمكن القول إن لعمليات الاندماج في السوق العالمية فوائد أخرى للدول النامية ، فالمساعدات التي تقدمها صناعات الدول المتقدمة لاقتصاداتها كالأنشطة الخدمية والصناعية ذات المصدر الخارجي والتي ينفذها عادة نشطاء محليون، يقومون بالاستفادة من العمالة المنافسة وتؤدي بالبلد النامي نفسه إلى تحسين العوامل المساعدة فيه، مثل التفوق التكنولوجي، وزيادة الإنتاج ، وخلق مهارات عمالية عالية المردود.

هذا الأمر يساعد اقتصاديات الدول النامية على اختزال مراحل نموها الاقتصادي والتكنولوجي وبناء وتطوير عمالة كثيفة المردود. يتوقع أن يسهم الاندماج وتحسن مصادر الدخل في تخفيف الفقر لدى الدول النامية، وفي اقتناء أفضل التطبيقات المستخدمة للحفاظ على البيئة، ذلك أن أنظمة التلوث المجربة لدى الدول المتقدمة يمكنها أن تسهم في تخفيض التدهور البيئي بأقل التكاليف الممكنة لدى الدول النامية.

هذه الفوائد وغيرها من النظام العالمي الجديد تعتمد بشكل أساسي على الحفاظ على معدلات التسارع في النمو، وعلى تفعيل سياسات الإصلاح ذات النظرة المتقدمة التي بدأ العديد من الدول النامية بتطبيقها، ويجعل مسألة العناية بالمناخ الاقتصادي المحلي من خلال تشجيع التصدير من الأهمية بمكان، ويهيئ الفرصة لمزيد من الاستثمار الخارجي، ويسهم في زيادة الفعالية الاقتصادية والإنتاجية على حد سواء، ويدفع بالاقتصاد القومي للسعي لتحسين إدارته على نحو لابد منه.

وهنا لابد من الإشارة إلى أن الطاقات التصنيعية والخدمات الملحقة بها، أصبحت بمجموعها تتحرك على مساحة العالم، ويمكن للدول النامية أن تستفيد من الفرص المتاحة من خلال توجيه طاقاتها نحو المجالات التي يمكنها المنافسة فيها، لتحصد الرخاء الذي يسعد به النظام العالمي الجديد.

الفرص الجديدة المتاحة

وتشير الدلائل إلى أن الدول التي تمكنت من تحرير اقتصادها ووضعته في مساره الصحيح هي تلك التي أعطت القطاع الخاص الأولوية في المنافسة، وأفسحت له المجال للاستجابة بسرعة للفرص الجديدة المتاحة، وهذه الدول

هي التي يتوقع لها أن تكون رابحة، على عكس الدول الأخرى التي يتوقع لها أن تجني فوائد أقل أو البعض الثالث الذي من المتوقع له أن يراوح في مكانه عند نقطة البدء.

لكن هناك آراء أخرى ترى أن في أسواق السلع والخدمات والأعمال والمال المفتوحة للتجارة الدولية إمكانية تصنيع السلع بسعر منخفض في مكان تتوافر فيه العمالة الرخيصة مع بيعها المنتج بسعر عال في الأسواق العالمية. كما أن اختلاف أسعار الشراء والبيع على المدى الطويل يعتبر مصدراً من مصادر الربح في التجارة، وهذا من شأنه أن يؤثر على الأنشطة الاقتصادية في السوق المحلية، وبالتالي لا تستطيع المنافسة مع الأسواق الحرة. وهذا هو المأخذ الأساسي على ظاهرة العولمة. وأيضا وإذا كان لا داعي للقلق، وأنه من خلال العولمة يمكن أن تتاح فرص عمل عديدة للذين لديهم مهارات واستعداد للحركة في الأسواق العالمية، وأن العولمة يمكن أن تساند الدول الفقيرة كي تتخلص من فقرها. كما أنها لا تفرض قيوداً على استقلال وسيادة الدولة كما هو شائع، إلا أنه من ناحيتها، فإن العولمة يمكن أن تشكل ضغطاً على أجور العمال غير المهرة في الدول الصناعية، مما يثير الشعور بعدم الاطمئنان في ظل الاقتصاد العالمي.

وبدأت عولمة الاقتصاد من خلال الشركات العملاقة متعددة الجنسيات. ولعبت ثورة المعلومات دوراً هاماً في الإسراع في هذه العولمة، ويتضح ذلك في عدد من الحقائق والمتغيرات فلا يمكن إغفال الدور الذي لعبته تكنولوجيا الاتصال والمعلومات عبر التاريخ في التأثير على المجتمع، إضافة إلى العلاقة التفاعلية التي زادت وتعقدت بين تكنولوجيا الاتصال والمعلومات من ناحية، وسائر قطاعات المجتمع من ناحية أخرى.

وقد تأكدت هذه العلاقة في الربع الأخير من القرن العشرين بعد أن أصبح قطاع الاتصال والمعلومات هو القطاع الأساسي في المجتمع المعاصر.وأصبح يطلق على المجتمعات المتطورة تكنولوجيا "مجتمعات المعلومات" تمييزا لها عن عصرين أونمطين سابقين للحياة أو للتطور.. هما نمطا الزراعة والصناعة، فقد شكلت الاتصالات والمعلومات إذن سمة لمجتمعات ما بعد الصناعة.

ويمكن أيضا أن يفسر الاتساع الدولي للأنشطة المعلوماتية أيضا كجزء من عمليتين مرتبطتين معا، وهما عمليتا التخطي التجاري للحدود القومية، والتخطي المعلوماتي للحدود القومية. والعملية الأولى نجد أساسها ومحورها في أنشطة الشركات العابرة للقارات أو الشركات متعددة الجنسيات، بينما العملية الأخيرة تتضمن تحولات جذرية في وسائل التخزين، ومعالجة واسترجاع المعلومات، والنمو السريع لتجهيزات الاتصالات السلكية واللاسلكية (الميكروويف، ألاالياف البصرية وتكنولوجيات الأقمار الصناعية) والبرامج، والتلفزيون. وظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية أو ظاهرة الثقافة عابرة القوميات هي عملية أساسية يحل فيها بدرجات متفاوتة وفي سياقات مختلفة، تنظيم الشعوب في مجموعات "أفقية" بدلاً من تنظيمهم رأسيا في مجموعات وطنية، بمعنى آخر ترتبط الشعوب بعضها ببعض بأساليب إلكترونية وليس بالجوار الجغرافي، وليس أيضا بالثقافة الوطنية أو القومية.. ويذهب البعض إلى أن ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود أو الثقافة عابرة القوميات هي ما يعرف بظاهرة (الأمركة) .

ويثير امتزاج وتداخل ظاهرتي التخطي التجاري والتخطي المعلوماتي للحدود القومية تساؤلات محورية وأساسية ومهمة لكل المجتمعات، بغض

النظر عن وضعها الاقتصادي الراهن والمشاكل التي تواجهها أو الضغوط التي تتعرض لها..

وتتصل التساؤلات بعدد من القضايا الأساسية: السيطرة الثقافية، الإنتاج الثقافي والتوزيع النفاذ للمعلومات السياسية والاقتصادية والأخرى، خلق نظام إعلامي (عالمي) جديد، وتنظيم عمليات تدفق البيانات عبر الحدود والتحكم فيها، وتحديد (تقرير) سياسة الدول في المجالات الاقتصادية والثقافية ، وتنمية طاقة أهلية وطنية (تكنولوجية وإنتاجية)، وإعادة بناء ما هو وطني بالمعنى الثقافي والتاريخي وبأي معانٍ أخرى.وهذه القضايا بالنسبة لكثير من دول العالم الثالث تبدو أكثر ضغطاً وإلحاحاً، بسبب أن الدول في أفريقيا وآسيا والشرق الأوسط معظمها قد حصل على استقلاله حديثا ، ومازال يعاني من مشاكلات التخلف الموروثة منذ العهد الاستعماري.

وفي إطار ما سبق، فإن التوغل الزائد لرأس المال الدولي في شكل الشركات متعددة الجنسيات التي تمثل التطبيق العملي لظاهرة التخطي التجاري للحدود القومية المتزاوجة، مع نمو الصناعات الاتصالية والمعلوماتية، والتي تجسد على الجانب الآخر ظاهرة التخطي المعلوماتي للحدود القومية، يعني وببساطة شديدة تعميق الاعتماد على الغير والمزيد من التبعية التي تأسست في عهود الاستعمار، فالشركات متعددة الجنسيات أثناء توسعها على المستوى الدولي بحاجة إلى فرض نماذج اقتصادية واجتماعية تشجع على قبول معايير وقيم ثقافية ملائمة لإحداث هذا التوسع.

اقتصاد العولمة

وقد يختلف الباحثون في تحديد أولويات العلاقة بين العولمة والاقتصاد.. اقتصاد العولمة، أم عولمة الاقتصاد، نزعتان متضادتان للتغيرات

التي شهدتها السنوات العشر الأخيرة بين من يرى أن التغيرات التي حدثت في تكنولوجيا المعلومات انعكست في التطورات الاقتصادية على المستوى العالمي، ومن يرى أن العولمة في جوهرها هي استجابة لتغيرات اقتصادية عميقة كانت بدايتها منذ الخمسينات مع نشأة وتطور وتضخم دور الشركات المتعددة الجنسيات التي كانت بدورها السباقة إلى امتلاك واستخدام التطورات والاكتشافات العلمية لثورة المعلومات في تطوير أساليب عملها وتوسيع نطاقه ومده عبر الكرة الأرضية.

وإذا قيل إن المسافات تذوب في عصر طفرة الاتصال والمعلومات، فإن قولاً كهذا ليس له معنى مقبول، إلا إذا اعتمدنا على عامل التغيير في المسافة الذي يمكن أن يؤخذ وكأنه ركيزة أساسية في زحف العولمة.. ومع ذلك فإن "المكان" يظل محتفظا بأهميته في نطاق العولمة، الأمر الذي يبدو مستغرباً في طفرة المعلومات وتزايد السرعة في نقل النبأ، أو حتى المادة. إن قيمة المكان لا تنضب ولا تنتهي اقتصادياً أو سياسياً أو حتى رمزياً، ولا مانع من القول إن بعض الأماكن ستتجاوز قيمتها الإقليمية لتصبح عالمية من خلال صعود "مزايا المصلحة" المقارنة.

بيد أن ما يجب التنبيه إليه هو أن الحواجز الطبيعية يمكن أن تلعب دورها في المنعة أكثر من الماضي، فعلى سبيل المثال إن مد خط حديدي سريع أو مد طريق عريض في منطقة جبلية وعرة تزيد تكاليفه بعشرات المرات أو حتى بمئات المرات بالمقارنة مع تكلفته قبل قرن من الزمن.

بعض الشبكات قد تبقى إقليمية أو حتى وطنية كالكهرباء والماء، إلا أن شبكات من نوع آخر لابد أن تخرج من هذا النطاق كالنقل البري أو النهري أو

البحري أو الجوي أو حتى نقل البترول والغاز، وشبكات توليد الكهرباء على المستوى القاري أو حتى شبكات توليد الطاقة الذرية لأغراض سلمية. وإذا قلنا إن معارك ستبدأ بشأن حقوق الامتياز فإن شبكات المعلومات، كالإنترنت، تبقى تحتفظ لذاتها بقصة مغايرة تماما.

وفي النهاية كان اتجاه حركة العولمة يعبر عنه في شكل اقتصادي.. ومن خلال أبنية ونسق اقتصادية، تسعى للتعامل مع "السوق" ليس بمعناه القومي، ولكن بالمعنى العالمي.. فالعالم كله، شرقه وغربه شماله وجنوبه هو سوق عالمية واحدة تتبادل فيه حرية السلع وتتنقل خلاله العمالة والاستثمارات الضخمة التي تتحكم في انتقالها وتوطنها معايير ومحددات عالمية، وبمصالح قد تتعارض جزئياً أو كلياً مع المصالح القومية الضيقة والمحدودة والقاصرة عن فهم واستيعاب تلك القوانين الغامضة التي تهب الثروة أو تنتزعها من هذا الجزء، أو ذاك البلد وتهبها لبلد آخر، وهكذا في حركة وصيرورة مستمرة.

في كتابه "التناقض الكوني" يقدم "جون مياست" عرضاً مشوقاً للتغيرات الدرامية التي وقعت على التركيبة البنيوية للرأسماليات الكبرى، فيقول: "إن العصر الذي نعيشه يختلف جذرياً عن العصر الذي عشناه منذ عشر سنوات. عصرنا محكوم بثلاث منظومات: المعلومات والاتصالات والجينات.. المعلومات يجسدها الكومبيوتر، والاتصالات تجسدها الأقمار الصناعية، والجينات تجسدها علوم الهندسة الوراثية بمعاملها وتطبيقاتها المذهلة. المعلومات والمعارف تكاثرت وتوافرت بمعدلات مستحيلة على البشر. فلا أحد يستطيع أن يلاحق المستجدات على مستوى التخصص الواحد، ولا أحد يستطيع أن يقيم أو يكتشف العلاقات بين المستجدات داخل العالم الواحد أو بين العلوم المختلفة".

كائن واحد فقط ابتكره الإنسان استطاع أن يقوم بالمستحيل: الكمبيوتر الذي يقرأ ويحفظ ويسترجع وينظم ويعيد بناء المعلومات.. ثورة المعلومات رافقتها ثورة موازية في نقل المعلومات والمعارف، بعد ظهور ثورة المعلومات وتطور شبكة الإنترنت، ثم ظهور الهواتف الذكية، ونعني بها ثورة الاتصالات التي تنقل الرسائل في التو واللحظة، وتثري الحياة البشرية بمعدلات غير مسبوقة، وتساعد الإنسان على اتخاذ قراره في الحاضر والمستقبل بكثير من اليقين وقليل من الظنون.. أما الجينات فقد أحدثت هي الأخرى ثورة تمتد بآثارها التطبيقية إلى الأسرة البشرية والكائنات الحية في كل المواقع والأنحاء.

يشير "أرجوميدو" إلى أن الأخبار المتعلقة بالشؤون الداخلية والدولية، بالإضافة إلى الأفلام وأشرطة التسجيل والمجلات ومطبوعات المدارس وبرامج التلفزيون وغيرها، تروج لأنماط من الحياة تساعد في عملية تحويل ونقل المعايير والقيم المحلية أو الإقليمية لتصبح ذات صفة عالمية، هذه العملية يرافقها انتشار وتركيز للمؤسسات الاقتصادية والمالية المهيمنة داخل النظم التابعة.

وتلك التبعية أو الاعتماد المستمر على العالم الخارجي الصناعي، حتى إذا كان قد أتى في أشكال وأقنعة جديدة ، فإنه في النهاية سوف يؤدي إلى إمكانية ظهور بعض الأشكال المقيدة للنمو الاقتصادي، لأن المستوردين لتكنولوجيات المعلومات والاتصال المتقدمة، لن تكون لديهم قدرة حقيقية على المقاومة وتأسيس مقياس حقيقي للسيطرة على عملية الإنتاج الثقافي الخاصة بهم، التي تشمل تنمية وسائل الاتصال الجماهيرية، كذلك فإن زيادة أهمية تكنولوجيا الاتصال في الثمانينات والتسعينات جاءت نتيجة لأمور تتصل

بسمات هذين العقدين أو الاتجاهات الكبرى التي سادت ومازالت تسود العالم خلالهما، إضافة إلى عوامل مجتمعية أخرى.

فحتى قبل أن تظهر الثورة الكبيرة في الاتصالات والمعلومات، وحتى قبل ظهور الحواسب المتطورة من الأجيال الحديثة ، فقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن الماضي عدة تحولات كبرى في العالم عمت معظمها أرجاء العالم الغربي وأثرت على باقي دول العالم وأبرزها:

– التحول من المجتمع الصناعي إلى مجتمع ما بعد الصناعة (مجتمع المعلومات – التحول من التكنولوجيا البسيطة والمحدودة إلى التكنولوجيا الأعلى).

– التحول من الاقتصاد الوطني المنغلق على نفسه إلى الاقتصاد العالمي.

– التحول من اهتمامات المدى القصير إلى اهتمامات المدى البعيد، ومن ثم أهمية التخطيط الاستراتيجي.

– التحول من النظم المركزية إلى النظم اللامركزية.

– التحول من الاعتماد على التبعية للمؤسسات والمنظمات إلى وضع يسود فيه الفرد وتزداد أهمية الاعتماد على الذات.

– التحول من نظم الديمقراطية النيابية إلى نظم ديمقراطيات المشاركة.

– التحول من التنظيمات الهرمية القائمة على السلطة المركزية وفوارق المستويات إلى التنظيمات التداخلية القائمة على التفاعل والتكامل بين عناصر التنظيم.

– التحول من الشمال إلى الجنوب.

– التحول من التفكير في البدائل المتعارضة إلى التفكير في البدائل المتكاملة والمتداخلة. كما يحدد نايسبت أيضا تحولات التسعينيات في المجالات التالية:

– انطلاقة الاقتصاد العالمي.

– نهضة الآداب والفنون.

– ظهور شراكة السوق الحرة.

– ظهور أنماط حياة متشابهة عالمياً، مع زيادة الضغط من أجل المحافظة على الثقافات القومية.

– انتشار وتعاظم الاتجاه نحو التخصيص.

– نهضة دول الحزام الباسيفيكي.

– تزايد دور المرأة في القيادة.

– تزايد أهمية البيولوجيا – الصحوة الدينية – انتصار الإنسان الفرد.

وهذه التحولات وغيرها في العالم الغربي أحدثت آثاراً في مختلف جوانب الحياة ، ولكنها بالدرجة الأولى تحدث تغيرات فكرية مهمة وتنتج مفاهيم وفلسفات إدارية جديدة تتناسب مع حركة التحول في المجتمع، وتساعد على استكمالها وصولا إلى المستقبل.

إضافة لما سبق نجد أنه ليس هناك خلافا بين الباحثين في مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية، على أن هناك عالم جديد يتخلق أمام أنظارنا. ويسود الإجماع على أن عام ١٩٨٩ كان هو نقطة الانطلاق التي بدأ فيها تداعي النظام العالمي ثنائي القطبية، حيث انهار الاتحاد السوفييتي، وتفككت الكتلة الشرقية، وتوحدت ألمانيا، وانتهى عصر الحرب الباردة، وسقطت مفردات القاموس القديم.

وبالتدريج بدأت تصاغ مفاهيم ومصطلحات جديدة، وأصبح مفهوم الكوكبية هو المصطلح الرمز الذي يشير إلى العالم الجديد ، ومن هذه المفاهيم أنه في اقتصاد السوق الهدف هو الربح، أي أن حرباً للأسعار يمكن أن تتفجر عالميا، قد تكون حرباً تجارية، كالحرب بين الصين والولايات المتحدة أو اليابان والولايات المتحدة أو أوروبا والولايات المتحدة، إلا أن فائدتها إذا قلنا إنها تعود على المستهلك فإن أضرارها على المؤسسات المتنافسة قد لا تكون مرجوة.

ومن هنا يقال إن المنافسة تضرب الأسعار مثلما يقال عن التقنية الحديثة أو التقدم العلمي، بيد أن ما ينطبق على أوروبا قد لا ينطبق على أفريقيا، وما ينطبق على أفريقيا الجنوبية قد لا ينطبق على أفريقيا الاستوائية.. تلك هي بعض إفرازات العولمة السلبية التي يجب التصدي لها.

لننظر إلى خريطة العالم بتمعن ، فنكتشف أن الكل واقع ضمن منطقة نفوذ معينة، بدءاً من أوروبا ووصولاً إلى القارات الأخرى، لتبقى الولايات المتحدة، كقطب واحد، هي الأكثر قدرة على رسم خطوط التقسيم، سواء مباشرة أم بواسطة البنك الدولي أو صندوق النقد الدولي، أو تنظيمات تجارية إقليمية أو تنظيمات عسكرية قارية.. لقد كان لليابان فتوتها قبل نصف قرن من الزمن، أما اليوم فإن "الدب" الصيني آخذ بالامتداد تدريجيا، حيث من المنتظر أن يسجل طفرته بعد استرجاع الصين لمستعمراتها من هونج كونج إلى تايوان إلى ماكاو أو أرخبيل سبارتلي.

أمريكا التي انتصرت في الحرب العالمية الثانية ما زالت هي الأعظم ، وخاصة بعد التفتت السوفييتي، أمريكا وحدها التي تملك استراتيجية قادرة وقوة

عسكرية سهلة الانتشار عالميا. وإذا ما كانت قد سيطرت اقتصادياً بعد النصر فإنها تحاول السيطرة ماليا، خاصة وأن "الدولار" عملة نقدية دولية، وقواعد "اللعبة" توضع بناء على معايير مستمدة منه. وإذا قيل إن لأمريكا عجزا ضخما، إلا أن عجزها غالباً ما غطته بواسطة الآخرين. فعلى سبيل المثال مازال يقال إن أمريكا هي بطلة حرب الخليج بلا منازع، إلا أنها لم تدفع شيئا من تكاليفها التي غطتها دول الخليج.. ورغم أن أمريكا لم تعد تتحكم في التكنولوجيا الحديثة فإن كل شيء ممكن تعويضه من خلال احتلال الواجهة العالمية عسكرياً أو استراتيجياً.

هل يمكن أن تصبح العولمة رخاء اقتصادي ؟

هناك بلاشك عدة تساؤلات مثارة حول ظاهرة العولمة: هل يمكن أن تصبح العولمة مصدر تقدم ورخاء اقتصادي يشمل العالم أجمع ؟ هل تصبح العولمة مصدراً لتهديد استقرار وأمن المجتمعات والبيئة الطبيعية كما يعتقد أنصار البيئة والعمال الكادحون؟ هل يمكن للعولمة أن تقلل من سلطة الحكومات المحلية وسيطرتها على السياسات الاقتصادية والاجتماعية؟ أو كل هذه مجرد تساؤلات حول ما يمكن أن تحدثه العولمة؟

إن الذين يناصرون عملية التكامل الاقتصادي بين الدول بعضها بعضاً يتهمون المعارضين بأنهم يجهلون القوانين التجارية بدعوى الحفاظ على الاقتصاديات القومية، وهم في الحقيقة غير متخصصين في قواعد التمايز التي تختص بها كل دولة، وبالتالي لابد من وجود تكامل بين اقتصاديات دول العالم حتى تتوافر عدالة التوزيع في التجارة ويعم الرخاء على العالم.. أما الفريق المعارض للعالمية فيتهم الفريق الآخر بأنه قصير النظر، وذلك يرجع إلى أن

الاقتصاديين لا يهتمون إلا بالنماذج والسياسات الاقتصادية التي لا يمكن تحقيقها.

وأنه لا يمكن الانطلاق من فكرة اعتبار أن مزايا العولمة هي في آن واحد متساوية لجميع الأطراف، أو أن هناك ميزان حساس يزن به أطراف المعادلة العالمية، المعطيات مقابل نتائجها، وأنه في عالم غير متساو ومتعدد الأنماط في الثروات والإمكانات والقدرات وأيضا السياسات، فإن واقع نتائج العولمة سيكون أيضا متفاوتاً بل تفاوته أكثر عمقا وحدة مما عرفت البشرية من قبل.

وصحيح أن أنماط العلاقة التي تبثها العولمة، منها ما هو أفقي ومنها ما هو عمودي إلا أن العمودية، ومن خلال ما هو قائم، لابد وأن تطغى على الأغلبية الأفقية، على أساس أن القوى العظمى ذات المصلحة الحالية لن تفرط بمكاسبها، وعلى أساس أنه "الأفضل" الذي يسيطر حاليا هو الذي سيبقى مسيطراً في عصر العولمة إلى درجة العمل على "حذف" الأدنى درجة.

التفسير الذي يجب أن يعطي لأي صراعات أو نزاعات إقليمية كانت أو دولية، لابد وأن يؤخذ من خلال رؤية اقتصادية. فالصراع العربي – الإسرائيلي قديم، بل هو تاريخي أيضا، وصحيح أن الفرقاء قد اختاروا العملية السلمية إلا أن هذه العملية قد اتخذت سبيلاً اقتصادياً بات يطغى على كل ما هو سياسي، فإسرائيل قد وقعت على اتفاقيات سلام معينة، إلا أنها ليست بالاتفاقيات التي حلت قضية الصراع، أي أن الصراع مازال قائماً.. وقد تنقلب شعارات التفجير أو التهديد بالحرب إلى حرب حقيقية تؤكد إمكانية طغيان العولمة الاقتصادية على العولمة السياسية، حتى وإن تزعمت النمط الثاني دولة عظمى كالولايات المتحدة الأمريكية.

بعض الدول تنتظر أشياء كثيرة من العولمة في الوقت الذي نرى فيه دولاً لا تنتظر شيئاً. بعض الدول تستبشر خيراً منها، وبعض الدول الأخرى لا تنتظر إلا "كارثة".

أصحاب رؤوس الأموال والثروات يتطلعون إلى آفاق جديدة، إلا أن "المعدمين" لا يفكرون إلا بتفاقم أعدادهم وبتساقط ملايين غيرهم من الناس فوق الأرصفة والطرقات. فما الذي يدفع إلى التفاؤل وما الذي يدفع إلى التشاؤم؟ البعض الذي يرى أن العولمة سوف يستفيد منها الكل. من أصحاب هذه الرأي المؤسسات الدولية (صندوق النقد الدولي – البنك الدولي للإنشاء والتعمير – منظمة التجارة العالمية)، إلا أن هذه المنظمات تغفل عن هذه التفاوتات الحادة لهذه الاستفادة وهذا ما يقوله أحد الباحثين "علي السيد" في محاضرة ألقاها في البنك الدولي.

ولا جدال في أن ظاهرة العولمة أصبحت الظاهرة الاقتصادية الأكثر قوة في عصرنا، انطلاقاً من منجزات التكنولوجيا الحديثة، ومن محاولات تقريب الاتجاهات العالمية نحو تحرير أسواق التجارة ورأس المال، ومن التوسع على امتداد العالم في بنى الإنتاج، أدى هذا إلى نشوء فرص للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي، ومع استمرار عمليات تحرير وتوسيع التجارة العالمية، وتعاظم القوى التي تحض على النمو الاقتصادي، يتوقع لهذا النمو أن يبلغ نسبة تزيد على ٦% في السنة، وأصبح النمو أكثر تسارعاً من أي وقت مضى منذ ستينات القرن العشرين.. ومثل هذا التوجه يلقي اليوم دعماً مستمراً من جميع دول العالم، فالمبادرات الدولية المتعددة بدأت منذ الآن تسعى إلى خلق المناخ الملائم للاندماج الدولي: كدولة أوروجواي التي تعد من أوسع

الاتفاقيات الموقعة في تاريخنا المعاصر، وهذه يتوقع لها أن تزيد من حجم التجارة العالمية.

الترتيبات التجارية العالمية المتعاظمة ترعاها الآن العديد من المنظمات، كالاتحاد الأوروبي، ومنظمة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنظمة التعاون الاقتصادي الباسفيكي الآسيوي.. إضافة للمبادرات الإقليمية المحلية الأخرى والمنظمة اللاتينية الأمريكية. هذه الترتيبات يتوقع أن تزيد من حجم التجارة العالمية، ومن المحتمل ألا يتناول هذا التوسع التجارة العادية والخدمات التقليدية فقط كالنقل والتأمين، وإنما سينطلق نحو أعمال خدمية أخرى أوسع نشاطاً، ويمكن الإتجار بها دولياً، يساعد في ذلك التمويل الاستثماري الذي أضحى الآن في حركة دائبة على امتداد العالم، كذلك تحديث التقنيات الخاصة بالمعلوماتية والاتصالات، وفي تسريع دوران رأس المال حول العالم من خلال الاستخدام الأمثل للعمالة المكثفة عالية المردود، وهناك مكاتب بدأت تعمل على إدخال البرامج والاعتمادات المالية، وصيغ المعالجات الضريبية، والكثير من الأعمال الخدمية المهنية الحديثة مثل: الحوسبة، والخدماتية التي تعتمد على برمجيات الحواسب، وأبحاث التصنيع وسبل تطويرها وتصحيح المنتج، وبعض أشكال خدمة الزبائن كالدعم الفني لبرمجيات التكنولوجيا المكتبية.

لكن يجب الأخذ في الاعتبار أن هناك خطران يمكن أن ينجما عن عواقب ظاهرة العولمة على المؤسسات الاجتماعية، أولهما احتمال ظهور نظام سياسي معاد للتجارة الحرة.

أما الخطر الثاني فهو تراكم الثروة والربح الناجمين عن سياسات عولمة الاقتصاد والتجارة والتي تستفيد منها فئات اجتماعية على حساب فئات أخرى

سوف تتسبب في زيادة الفجوة والانقسام بين الطبقات الاجتماعية وفي النهاية سيحل الخراب على المجتمع ككل.

وبالرغم من هذه المحاذير فإن أنصار وأعداء العولمة على السواء ينصحون بأنه لا يجب أن يتوارى رجال السياسة وراء سياسات الحماية والرقابة، لأنها سوف تكون محدودة وليست لها فاعلية كبيرة على المدى البعيد إلى جانب أن لها آثارا اجتماعية سلبية أيضا، لذلك يجب على صناع السياسة وقادة الدول أن يعيدوا توزيع واستغلال الموارد، وبدلاً من الإنفاق على الإعانات الاجتماعية والمعاشات لكبار السن يجب الإنفاق على العمالة التي يتم توظيفها في اقتصاد السوق، فلابد من عمل تنسيق بين السياسات الصناعية والاقتصادية حتى يمكن تخطي المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها من جراء انتشار العولمة في مجالات الاقتصاد والسياسة والتكنولوجيا، فالعولمة لم تنشأ من فراغ، فهي جزء من التنمية والتحديث اللذين قد يفرضان على الحكومات أن تتحرر من سياستها الاقتصادية والاجتماعية حتى تستطيع أن تصمد أمام منافسات الأسواق العالمية، وهذا الانفتاح قد يكون على حساب قيم وعادات واستقرار الدولة نفسها، ونحن في بداية القرن الحادي والعشرين لابد من إيجاد توازن جديد يجمع بين الكوكبية العالمية والمجتمع في منظومة تعاونية جديدة.

الفصل السادس

أغنـياء وفـقـراء

مؤامرات دولية لإخفاء الحقائق عن العالم الفقير

إذا كانت العولمة توحد البشر في المكان والزمان والأسواق والمعاملات، فهل توحد بينهم في الثروات؟ هذا هو السؤال الذي طرح على بساط البحث.. والبعض كانت إجاباته نظرية، والآخر أجاب بأمثلة وقرائن وأدلة اتخذها مقياسا لتعميم الظاهرة، إلا أنه منذ بداية التسعينات أي منذ بداية ظهور موجة تيار العولمة بقوة، كانت وقائعها مريرة وفظائع أحداثها مريعة، وهي أحداث زادت وتيرتها بعد ظهور أفكار الحداثة، وشهدت مناطق من العالم عمليات مروعة للإبادة الجماعية وسقوط دول وتفكك مجتمعات وتشريد الملايين من اللاجئين.

إلا أن ذلك لم مانعا في أن تحقق العولمة بعض المكاسب التجارية، فقد حدثت طفرة تجارية بعد الخطوات الأولية لتحرير التجارة في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية أو ما بعد الجات، مشبرة إلى انتظار الخيرات بعد نهاية تحرير التجارة العالمية في عام ٢٠٠٧.

لكن مع الأسف فإن فوائد هذه العولمة من الناحية التجارية والمالية لم يتم توزيعها بشكل متوازن على أركان الكرة الأرضية، بل استفاد منها الأغنياء أكثر من الفقراء بشكل يفوق الوصف، حيث يعني توفر العمالة الرخيصة في الاقتصادات الناشئة، ضغطاً قاسياً على أجور العمالة الأمريكية، وفي الوقت

نفسه تبقي ثمار تجارة الأمريكيين في مجال الخدمات والتكنولوجيا السريعة النمو متوافرة فقط لشريحة من العمالة تتمتع بالمهارات الضرورية. وهناك بعض العوامل التي لعبت دوراً هي الأخرى، مثل النظام الضريبي الذي يطال الفقراء أكثر من غيرهم.

وحتى عند المقارنة بين الجنوب والجنوب في ظل معطيات العولمة فيظهر أن هناك تباين في مستويات الدخول بين دول آسيا ودول أفريقيا، فالمتوسط في دول آسيا لا يقل عن ٥ دولارات يوميا، بينما لا يزيد عن دولار واحد في اليوم في أفريقيا.

لكن في نفس الوقت يمكن القول إن الجنوب الذي كان يشير إلى قارات بأكملها كآسيا أو أفريقيا أو أمريكا اللاتينية قد بدأ يتقلص تدريجيا في السنوات الأخيرة، إذ إن عدداً من بلدان الجنوب الآسيوي مع بعض بلدان أمريكا اللاتينية قد خرجت فعلاً من دائرة التخلف والفقر، ونجحت في احتلال خط الوسط إن لم نقل إنها قد تجاوزته، خاصة أن بعضها قد دخل نادي الدول المصنعة بعد أن كان هذا النادي من احتكار بعض بلدان أوروبا الرأسمالية غربية أو شمالية، إضافة إلى اليابان والولايات المتحدة الأمريكية وكندا، حيث أن حكومات الدول العظمى قد اعترفت بهذه الحقيقة، فإن نتيجتها المباشرة إنما تعني إعادة النظر في توزيع الثروة العالمية هذا المبدأ طالما ألحت عليه بلدان العالم الثالث ولكن بلا نتيجة.

وهذا دفع كثيرا من المهتمين بالعولمة للقول بأن هناك حركة تنمية واضحة قد بدأت تدب منذ سنوات ضمن أكثر من بلد في آسيا وأمريكا اللاتينية، وفي أوروبا الشرقية والشرق الأوسط، لكن بقت معظم البلدان

الأفريقية بعيدة كل البعد عن هذه الحركة، وكما حدث في أوروبا التي عرفت انطلاقتها مع أحداث الثورة الصناعية فإن البلدان الجديدة في إقلاعها الصناعي قد أخذت تتوحد أمام معضلة تركيبتها الاقتصادية الاجتماعية القديمة بقصد إعطائها شيئا من سمات التكييف المعاصرة، خاصة أننا أصبحنا نلمح داخل بعضها كالصين أو البرازيل، طبقة بورجوازية متميزة إضافة إلى طبقات متوسطة كثيفة.

هذا الأمر الذي فسره الملاحظون في الحقيقة القائلة إن ملايين من السكان قد خرجوا فعلاً من دائرة التخلف ليدخلوا مباشرة ضمن دائرة المجتمع الاستهلاكي، إلا أن هذه الملاحظة ليست إيجابية تماماً إذ إنها تتجاهل عشرات الملايين من السكان الذين مازلوا يعانون من التخلف والفقر، سواء تعلق الأمر بالمدن أو بالمناطق الزراعية أو الرعوية النائية، وكأن كل مجتمع قد أصبح ينقسم ما بين شمال وجنوب.. ويعرف في ذات الوقت تفاوتا صارخا بين الغني والفقر!

أتاحت ثورة المعلومات والعولمة تيسيرات للمواطن، إضافة إلى توفيرها لفرص عمل جديدة، إلا أن التشاؤم مازال ملازماً للناس، إذ يرون أنه لا يمكن العودة إلى سنوات الازدهار، فأوروبا وكل البلدان المتطورة التقليدية تعيش في قلق من زوال "دولة الرفاهية" وهو شعور يتفاقم ويتجه نحو الأسوأ بالمقارنة مع مجتمعات هي في طريقها نحو التطور والازدهار في كل من آسيا وأمريكا اللاتينية.

ومع ذلك فلا يزال توزيع الثروة العالمية بعيدا عن العدالة إذ إن حوالي ٢٠% فقط من سكان العالم يحتكرون ما لا يقل عن ٨٠%من الثروة،

وخمس سكان العالم أو أكثر يعيشون تحت حدود الفقر، وهذه الثروة قد بدأ القليل منها يعود لأصحابه.

وفي نفس الوقت، فإن حجة الأغنياء في عدم تحقيق الدول الفقيرة للنمو، والاستفادة من معطيات العولمة اقتصاديا هي أن عمليات استخدام المعونات المقدمة لعدد كبير من الدول النامية شابها الكثير من الانحرافات، وذهبت إلى الجيوب والحسابات الخاصة.. وحجة الأغنياء فيها بعض الحقيقة، لكن الوجه الآخر للفساد هو احتيال يمارسه الأغنياء بمعوناتهم بطرق كثيرة، ويعرضها البنك الدولي في دراسة له (عام ٢٠١٤) يقول فيها: إن ٢٥% من المعونات الأمريكية تذهب للجيوش و٢٥% من معونات الدول الصناعية السبع توجه لشراء منتجات هذه الدول ذاتها بزيادة ١٥% عن أسعارها السارية، وأن قيمة معونات المشورات الفنية وبرامج التدريب وتصميم المشروعات تبلغ سنويا حوالي ١٢ مليار دولار، ينفق ٩٠% منها لخبراء البلدان المانحة، ودعنا من فوائد القروض التي بلغت ١٦٠ مليار دولار دفعتها شعوب العالم الثالث كفوائد لديون قيمتها ١.٣ تريليون دولار. دعك من "اتفاقات الجات" التي تتيح لأمريكا ربحاً يصل إلى ٧٣ بليون دولار سنوياً واليابان (٥٠ بليون دولار) والسوق الأوروبية (٦٠ بليون دولار)، أما الدول النامية فتدفع في المعرفة والتكنولوجيا ربما أكثر مما يربحه الآخرون.

حقيقة العالم الرابع

والمفارقة هي أنه قبل ظهور العولمة فإن العالم كان ينقسم إلى بلدان : العالم الأول والعالم الثاني و العالم الثالث، لكن في ظل العولمة ظهر ما يعرف

بالعالم الرابع ، ففي المناطق التي تنتمي لما يسمى بـ"العالم الرابع"، يعيش أفراده في قاع الفقر ما بين أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية!

ويضم جناح العالم الرابع ومن بين هذه الدول السودان وإريتريا وجيبوتي وكينيا والصومال، وأوغندا ورواندا وتنزانيا، فهم أكثر الدول تعرضا لأخطار المجاعة إذا لم يتم إسعافهم بالمعونات الغذائية الفورية أما باقي دول العالم الرابع فتمثل أفريقيا المرتبة الأولى منها: بنين وبوتسوانا وبورندي والرأس الأخضر وجزر القمر وإثيوبيا وجامبيا وغينيا بيساو وفولتا العليا وليسوتو ومالاوي ومالي والنيجر وأوغندا وجمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد، ويليها ٨ دول آسيوية هم: أفغانستان وبنجلاديش وبوتان ولاوس والمالديف ونيبال واليمن، وفي أمريكيا اللاتينية هاييتي وساموا، ويبلغ تعداد هذه الدول نحو ٣٢٠ مليون نسمة يعيش سكانها تحت قاع الفقر.

أما الضلع الثاني للمثلث الرهيب فيكمن في البطالة، وتشير إحصائيات للأمم المتحدة، إلى أن هناك ١٢٠ مليوناً من الأفراد المؤهلين للعمل كلهم في عداد العاطلين، بالإضافة إلى ٧٠٠ مليون يمارسون البطالة المقنعة في أعمال موسمية متدنية الأجور، ونأتي إلى الضلع الثالث في المثلث الرهيب الذي يبرز ظاهرة التفكك الاجتماعي، في أبرز صور القهر الاجتماعي والتفرقة العنصرية، والأمية، وانتشار العنف واستغلال الأطفال وإرغامهم على ممارسة الأعمال الدنيئة وتحطيم كل ما يحملونه من براءة ونقاء وانتهاك كرامتهم وإنسانيتهم بشتى صور الانتهاك البدني والنفسي، وأبشع أساليب الاستغلال.

أما الكارثة الإنسانية والسقوط الأخلاقي الناتج عن تداعيات العولمة فهو ظهور ما يسمون بـ وأطلقوا عليه "عبيد العولمة" الاقتصادية من أطفال وسجناء

يرغمون على العمل بأجور متدنية أو من دون أجور على الإطلاق، لصنع مواد استهلاكية للدول الثرية بأسعار مخفضة.وتأوي بورما والصين معسكرات لا تحصى للعمل القسري، بينما يقدر عدد "الأطفال العبيد" العاملين في الهند وباكستان بالملايين. وفي منطقتي شنزهين وزهوهاي الصناعيتين الصينيتين غالباً ما يعمل العمال ساعات إضافية غير مدفوعة، أو يعملون ١٤ ساعة يومياً إضافة إلى تعرضهم لانتهاكات عديدة فيما يتعلق بأجورهم المتدنية وبشروط عملهم الصحية كتعريضهم لمواد سامة.

كما أن السياسة الخارجية في كثير من الأحيان تعطي الأولوية أكثر للمصالح بدلاً من إنقاذ حياة الذين يتعرضون للقهر، وعلى الإجمال أصبح الإنسان أقل أهمية وأحقر شأنا في ظل معطيات العولمة وما تبعها من تيارات حداثية. في ظل عصر المعلومات أصبح الحاسب الآلي وما يتعلق به من تطبيقات الإنترنت وحتى الذكاء الاصطناعي يقوم بكل وظائف الإنسان، بل تلبي كل احتياجاته عن طريق الريموت "أو الروبوت"، فكلاهما يعبران عن تلاشي الإنسان وإحساسه بالضآلة أمام تلك العوالم، خاصة إذا كان عاطلاً ومشرداً وجائعاً.. انها أحد الوجوه البائسة المرتبطة بالعولمة.

ويفسرون ذلك التفاوت بحرية الإنتاج وعدالته، تلك العدالة التي تحقق للبعض ما هو أكثر بكثير من المساواة!! لنتجاوز سياسة الفصل "الماكرة" بين عناصر التنمية ومستلزمات العيش الأولية ونتوقف أمام إنتاج المحاصيل تحديداً، لنتأمل في أراضي السودان والعراق والكونغو والأرجنتين والبرازيل وأورغواي، كمساحات هائلة ذات سهول فيضية بالغة الخصب، ونرى ما إذا كان مسموحاً لهذه الدول وسواها باستغلال أراضيها الاستغلال الأمثل لتوفير رغيف

الخبز للعالم، أعني مساعدة هذه الدول لتسهيل مواصلاتها ونقل منتجاتها وتوفير الأمن فيها لتنصرف كليا إلى الإنتاج والنماء.. لماذا يتم الضغط بشتى الوسائل – حتى على الدول الصديقة – لتبوير نسبة من أراضيها الخصبة؟ ولماذا يتم الضغط لرفع الدعم المقدم للمزارعين في كثير من الدول ذات الإنتاجية العالية؟ إن الإهمال وإساءة استغلال الأراضي الخصبة، وإتلاف فوائض المحاصيل التي تزيد عن الحد الأعلى المسموح به، هي إجراءات عادية لا يجد دعاة العولمة غضاضة في ممارستها رغم موت الملايين جوعا، ومع ذلك يجرى غض الطرف عن هذا التدمير البيئي، لأن أصحاب الإمبراطوريات الصناعية لا يريدون إلا رؤية "إنتاج العالم من المحاصيل التي تفي بحاجات سكان العالم"، وتظل عملية التبوير وإتلاف الفوائض قائمة على قدم وساق مدعمة بنظريات الخبراء المسعورين بحجج المحافظة على الأسعار، إنهم يبررون هذا التدمير "الأناني" بحجج تثبيت السعر، وكأن الأسعار هي الهدف المقدس الوحيد لوجود الإنسان على الأرض التي استخلفه الله عليها لتحقيقه، فالأسعار عندهم هي المحور والمحيط والقطب.. أما العذاب الإنساني الجماعي وموت الملايين جوعاً، والدمار البيئي، فهي كلها أشياء خارج هذه الدائرة. خارج اهتمامات دورات تنشيط التجارة والمنافسة وثوابت الأسعار.. "يتعين علينا حماية مصالحنا"، هكذا يقول الأمريكيون في تبرير قهر الإنسان وقهر البيئة. الأنكى من ذلك أن نجد أن ما يسمونها "مصالح" ليست موجهة لعموم الأميريكيين، فالأرباح تؤدي إلى زيادة الرأسمالية التي تكرس التمايز الداخلي القائم بين الفقراء والمتخمين.. وهكذا يصبح نظام السيطرة جزءاً لا يتجزأ من نظام التدمير العام.. ومع كل هذه المفارقات، نجد المتفاوضين من أشد البلاد فقرا وأفحشها غنى يجلسون متقابلين حول مائدة واحدة لترتيب

تفاصيل شراكتهما ودخولهما سواسية، وعلى قدم المساواة في نظام السوق، يتكلمون في تفاصيل التفاصيل متجاهلين حقيقة أنهم يمارسون أكثر أنواع المساواة جوراً.

سكان الأكواخ، من الأفارقة أنصاف العراة، تحولوا على هامش هذه السياسة من خبز الذرة إلى الخبز الأبيض.. وهكذا يقولون لك أين الخطأ في أن يرتقي الناس بمعاشهم من رغيف الذرة الخشن الكئيب إلى الرغيف الأبيض الجميل؟ سؤال بات مضللا، لأنه يتجاهل فداحة الثمن الذي دفعه الأفارقة. لقد اضطر هؤلاء إلى استبدال زراعة الذرة بزراعة الفول السوداني أو القطن كمحاصيل نقدية مطلوبة في السوق العالمي لتوفر لهم ثمن القمح المستورد.. أما الثمن الحقيقي فتدفعه التربة المقهورة إنهاكاً وتصحراً.. فالفول السوداني والقطن محاصيل مجدية تنهك الأرض خلال سنوات معدودة، وتصحرها حتى لا تعود قادرة على إنتاج ما يقيم أصحابها لا من القمح ولا من الذرة.. ولهذا بدأ الناس في غرب أفريقيا يتساءلون عن فداحة الثمن الذي دفعوه جراء هذا النوع من الترقي الذي أتاحه لهم نظام حرية السوق وعولمة الاقتصاد.

أما الدمار الاجتماعي فقد تمزقت سلسلة العلاقات الاجتماعية وخبرات الناس التي تراكمت عبر مئات السنين وتوارثوها جيلاً عن جيل.. لقد فقد العامل الأفريقي المنهك كل ارتباطاته وعلاقاته وخبرات آبائه كاملة، التي كانت تعطيه لونه وهويته، وأصبح حائراً في مواجهة مستقبل لم يعد حتى أمهر العرافين بقادر على التنبؤ بما قد يجيء به في الغد.

الفصل السابع

تقزيم الدولة

البشر يندفعون إلى ولاءات قبلية وعشائرية وجهوية

في ظل معطيات العولمة وما اقترن بها من تطور كبير في وسائل الاتصال وتطبيقات الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي ثم ظهور الهواتف الذكية، تراجعت سلطة الدولة على أفرادها لدرجة يمكن القول معها إن الدولة فقدت جزءا لا يستهان به من سيادتها على مواطنيها. وفي ظل معطيات جديدة تشعر الدول والحكومات بالضعف أمام تكنولوجيات لا تعترف بحدود.

ولا شك فى أنها تنال من سلطة ونفوذ الدولة التقليدية ، لتضيف سلطة ونفوذ الفرد أو الجماعات والمؤسسات، أي أنها تنال من سلطة الدولة لصالح اللاعبين الجدد ، حيث ظهرت علاقات جديدة تتخطى حدود الدول وسيادتها، ولم يعد من يحتاج إلى اتصال بشخص في بلد آخر في حاجة لإرسال رسالة بريد عبر مؤسسة بريد حكومية، أو إجراء مكالمة تمر عبر سنترال حكومي، بل أصبح من المعتاد أن ترى الحاسب الآلي الصغير موجوداً في أصغر مقهى في باريس أو واشنطن.. أو في أدنى محلات البيتزا في روما. وانتقلت أجهزة الكمبيوتر إلى بيوت الأفراد ، بكل ما فيها من إمكانات تساعد على الاتصال المباشر بعيداً عن سلطة ورقابة الدولة من خلال الإنترنت ثم من خلال أجهزة الهواتف الذكية.. وطوال الحرب الباردة لم يكن للفاكس وجودا تقريبا.

وعلى عكس ما كانت عليه الحال عندما كانت شبكات التلفزيون – قومية ومحلية – خاضعة لسلطة ورقابة الدولة، فإن الوضع اختلف الوضع بعد ظهور الإنترنت والهواتف الذكية تماماً في الوقت الحالي.

وبالتأكيد فإن كل ذلك يسهم في تراجع سيادة الدول، بعد أن اجتازت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات الحدود والقيود القائمة بين الدول والحكومات، وأصبح من الصعب على أية دولة أن تتحكم فيما يمكن أن يعرفه مواطنوها، ولا يمكنها أيضا السيطرة على ما يمكن أن يعرفة الآخرون عن مواطنيها. وامتدت عوامل التعرية لتشمل مفهوم سيادة الدول ووحدة أراضيها.

لقد كان اللاعب والفاعل الرئيسي في المنظومة الدولية منذ القدم هو الدول أو "الأمم".. وقد أسهم ذلك بفاعلية في وضع آليات الضبط والتنظيم للعلاقات فيما بينها.. ومن هنا فإن مصطلح "العلاقات الدولية" يرمز بطريق غير مباشر إلى العلاقات الأساسية التي تكون بين الدول، وليس بين أية وحدات أخرى، حتى وإن وجدت إلى جانبها، لكن حتى مثل هذه القواعد المتعارف عليها لم يعد لها أي وجود الآن.

قوة الدولة ومجتمع المعرفة

في الماضي وقبل ظهور العولمة وتيار الحداثة وما بعد الحداثة مثلت المدرسة الواقعية الفرضية في المقام الأول، فتركز المدرسة الواقعية (سواء المدرسة الواقعية الكلاسيكية أو الواقعية البنيوية) على الدولة كفاعل رئيسي في العلاقات فيما بينها. لقد عانت المدرسة الواقعية من نقد واسع مع تطور المنظومة الدولية، وخاصة من جانب بعض المفكرين الذين يرون ضرورة عدم

إغفال الفاعلين الدوليين الآخرين ، فقد احتكرت الدول في عصر العلاقات الدولية إبان العصر الصناعي السياسة الدولية، ونبعت قوة الدولة في الخارج من قوتها في الداخل، أي أن قوة الدولة على الساحة الدولية ما كانت إلا انعكاسا لقوتها في مواجهة مجتمعها، ولذا فإنه من الأهمية بمكان أن نستكشف تأثير الثورة المعلواتصالاتية على قوة الدولة في الداخل. وتكاد معظم الأراء والكتابات في هذا المجال تجمع على أن ثورة الاتصالات، وما ينتج عنها من مجتمع المعرفة سيؤديان إلى "تقزيم الدولة" (السيد يسين: إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة).

وقد انفردت دول وحكومات بعينها بالسيطرة على العالم طوال سنوات الحرب الباردة بين ١٩٥٠ و١٩٩٠، فقد كانت الأجهزة الإلكترونية نادرة وكبيرة الحجم، لكنها اليوم أصبحت صغيرة الحجم وفي متناول أي فرد في أي مكان.

وانحازت تكنولوجيا الاتصال والمعلومات إلى جانب الفرد أكثر من انحيازها للدولة. وربما لن تستطيع إلا دول قليلة جداً أن تحرز النصر في الحرب الجديدة ضد أجهزة الكمبيوتر الصغيرة،وضد أطباق الأقمار الصناعية، وشبكة الإنترنت والمكالمات التليفونية الدولية المباشرة. وتبدو الولايات المتحدة ذاتها ضعيفة في مواجهة التكنولوجيات الجديدة وتأثيرها الرهيب، رغم ما وصلت إليه من تقدم وثراء.

كما جاء في نصوص ميثاق الأمم المتحدة أن مواد الميثاق قامت على أساس نظام الدولة القومية، وكل نظام دولي على مدى مئات السنين على أساس حق الدول في احتكار السلطة داخل حدودها.. ونص ميثاق الأمم المتحدة

أيضا على أن قيام أية دولة بالتدخل في الشؤون الداخلية لدولة أخرى بدون دعوة وطلب رسمي، يعتبر من أعمال العدوان، لكن هذا النص من ميثاق الأمم المتحدة تعرض للانتهاك، في نفس الفترة التي كانت تجرى فيه صياغته على الورق، مع ظهور حركات حقوق الإنسان وحدود التصرف المشروع من جانب الدولة تجاه مواطنيها.

لكن الجانب الخطير في هذه القضية هو انتشار فكرة حق الدول الأجنبية في التدخل في شؤون الدول الأخرى تحت دعاوى حماية الأقليات.. ومن المؤكد أن مثل هذا المبدأ قد يبدو من العوامل المساعدة على تنظيم العالم بعد الحرب الباردة، لكنه أيضا يمكن أن يكون من أسباب الصراع والحرب.. ومع تعاظم فرص الاتصال بدون تكلفة تذكر عن طريق شبكة المعلومات "الإنترنت" عبر الحواسب والهواتف الذكية ، وما يشابها من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات فقد أصبح من شبه المستحيل السيطرة التامة على نوع وكم المعلومات التي تصل إلى عقول المواطنين.

إن الدولة طبقاً للقانون الدولي تتكون من إقليم وشعب وحكومة في أبسط التعريفات، وأن تأثير ثورة "المعلواتصالات" سلبي على العناصر الثلاثة المذكورة، فالإقليم لم يعد محدداً كما كان من قبل، نظراً لاختراع طرق متعددة لاختراق هذا الإقليم، وهي الأساليب التي لم تكن موجودة من قبل. في العصر الصناعي كانت الوسيلة الوحيدة لاختراق الإقليم هي الاختراق المادي، وبالتالي كان من السهل معرفة هذا الاختراق ووقفه إذا ما توافرت القدرات.. وكان من الطبيعي في العصر الصناعي الذي مجد المادة أن يكون الاهتمام الرئيسي هو وقف اختراق المادة وحمايتها.. أما الآن فلم تعد للمادة مكانتها المرموقة

التقليدية، فمعظم الموارد التي تعتمد عليها هذه الحضارة هي موارد غير ملموسة وغير مرئية، ومنها المعرفة نفسها وهي أساس تكوين الثورة المعلوماتية وبطبيعة هذه العناصر غير المرئية، يسهل تنقلها ويسهل اختراقها لأي إقليم مهما كانت نوعية ودرجة الحماية المتوفرة.

وحتى بالنسبة للعنصر الثاني في عناصر الدولة وهو الشعب، فنجد أن تأثيرات الثورة المعلواتصالاتية هي أيضاً سلبية بالنسبة له، فالمهم في الشعب ليس كونه مجموعة من البشر كما قد يوحي التفسير القانوني للمصطلح، ولكن المهم ما له من تأثير مباشر على قوة الدولة ،ومدى تماسك هذا الشعب وإيمانه وولائه للدولة التي يقطنها وينتمي لها ، وهذا ما يسميه علماء السياسة بالشعور القومي، وهو أحد أهم العوامل التي أدت إلى ظهور القومية.. ولكن ما حدث بعد الثورة المعلوماتية الحالية فإن أهم تأثير لها هو التأثير على إدراك المرء للزمان والمكان، فمن نتائج ذلك تقليص التباعد الجغرافي، فقد أصبح من المتاح الاتصال بأشخاص يقعون على مسافة كبيرة، كان يصعب في السابق قطعها، وأتيح له القيام بمهمات اتصالية عديدة كان يستحيل القيام بها إلا إذا كان الشخصان على مقربة، بعضهما من بعض. وقد أسهم هذا التحكم في المسافات والقفز على الفواصل الجغرافية في وجود نوع من الإحساس بالولاء والمشاركة وهو ما يطلق عليه المجتمعات الإلكترونية أو الجماعات المتخيلة، ومن شأن ذلك أن يضعف من ولاء الشعوب للدولة التي توجد داخل حدودها، فالتلاصق الجغرافي لم يعد الفيصل في توفير إمكانية الاتصال والتواصل وبالنسبة للعنصر الثالث من عناصر الدولة – طبقاً للتعريف القانوني – وهو وجود حكومة فاعلة تحكم الشعب المقيم في إقليم محدد، فقد كان للثورة "المعلواتصالية" أثر كبير على تغيير طبيعة وظائفها أيضاً.

ويمكن القول إن العولمة أصبحت تعني، بفضل التقدم في ثقافة المعلومات والاتصالات، نهاية الجغرافيا بمفهومها التقليدي، ويظهر ذلك في زيادة التدفقات المالية عبر الحدود، وفي السعي لتعميم أنماط ثقافية مستمرة من الغرب على صعيد عالمي، وفي نزع الصبغة الوطنية – القومية عن العمليات الاقتصادية، لأن الحدود الجغرافية تفقد أهميتها كفواصل بين نظم اقتصادية مختلفة، وستتعزز هذه الاتجاهات كلما تزايد الدمج بين تكنولوجيا المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات.

ويرى بعض المفكرين وفقهاء القانون أن قضية فقدان الحقوق السيادية قضية مهمة، بينما يراها منظور العولمة مسألة شكلية تافهة لا يستحق التوقف عندها كثيراً. ويحذر الكثيرون من خلط شائع بين الدولة والسيادة، فالسيادة – كما يقولون – سابقة على الدولة ولم تكن بالضرورة مرتبطة بالدولة ، والسيادة كمفهوم نشأ مع أرسطو منذ قرون ما قبل الميلاد، ومر المفهوم بتحولات مهمة عند هوبز وبودان وخلال الثورتين الأمريكية والفرنسية، ولكنه يدخل الآن أهم مراحل تحوله. بدأ مفهوم السيادة مرتبطا بالحاكم، أي مشتقاً من شرعيته، سواء كانت هذه الشرعية تاريخية أم سماوية، وجاء مستنداً إلى قطعة أرض، أي إلى إقليم. ومرت قرون متعددة لم تتوقف جهود الحكام خلالها لوضع حدود لهذا الإقليم الذي سيمارسون عليه هذه السيادة، وانتهت هذه المحاولات بنشأة الدولة وبرزت قيم وحلت مكانة قيم، بينها السيادة والقانون الدولي العام وغيرهما، واستمرت هذه القيم مجتمعة تمثل أسس نظام الدول.

المتتبع لمعظم الكتابات عن ثورة المعلومات يجد أن الفرضية الأساسية هي قلة الحاجة إلى الحكومة، ومحاولة ترشيد دورها في الحياة العامة إلى درجة التخلي عنها في بعض الأحيان. إن محاولة الإقلال من دور الحكومة في الحياة الاقتصادية يعود إلى النظرية الليبرالية الاقتصادية التي تعول على قوى السوق للاضطلاع بالدور الرئيسي في تنظيم الاقتصاد، وكان ذلك في العصر الصناعي، إلا أنه مع قدوم عصر المعلومات أخذت الآراء التي تنادي بتقليل دور الحكومة في التزايد، مما يهدد وجود الدولة بصفة أساسية، خاصة أن الحكومة هي أحد الأركان الأساسية في التعريف السياسي للدولة ، والذي يحفظ للدولة احتكار الحق الشرعي في استخدام القوة، بالطبع لا يمكن إلا للحكومة في الدولة أن تقوم بهذا الدور.

وإذا كان المنظوم المستقبلي للعلاقات الأمنية يحوي فاعلين دوليين جدداً لم يتمرسوا من قبل في قواعد اللعبة، فإنه من البديهي أن تسود العالم فترات من عدم الاستقرار حتى يتعلم الفاعلون الجدد القواعد والقوانين السائدة وما ارتبط به من أفكار الحداثة وما بعد الحداثة. وفي ظل هذه التداعيات ظهرت آراء لمفكرين يرون أن الدولة ما هي إلا تجسيد للفساد وتشجيع عليه، لأن أجهزة الدولة لا قوة لها على مجاراة السرعة التي تفرضها ثورة المعلومات، ويرجع ذلك إلى أن أجهزة الدولة مبنية في الأساس على النظام البيروقراطي الهرمي الذي توافق أساساً مع العصر الصناعي، ولكنه يعجز عن البقاء حياً في العصر المعلوماتي. لقد تخلفت أجهزة الدولة عن موكب التطور الإداري الذي صاحب ثورة المعلومات والاتصالات في حين قطعت الشركات الخاصة شوطاً طويلاً يصعب على الأجهزة البيروقراطية في الحكومة أن تلحق به، ولا عجب

بعد هذا أن نسمع من مسؤولين في الحكومات عن خططهم لإلغاء بعض الوزارات أو عن برامجهم لتخفيض شامل في العمالة الحكومية.

وفي حين تفقد الدولة العديد من عناصر القوة التي تمتعت بها لأزمنة طويلة، يظهر على الشاشة دور متنام لفاعلين آخرين اعتبروا في الماضي ثانويين، ومن أبرز الفاعلين الدوليين الشركات متعددة الجنسيات الآخذة في النمو والكبر والتي تجد لها مساحة متزايدة للعب دور كان يستحيل عليها لعبه في الماضي ، بالرغم من أن مصدر قوة هذه الشركات كان ولا يزال القوة الاقتصادية، وليس العسكرية أو السياسية، فإن التغيير الذي حدث والذي أضاف القوة النسبية لهذه الشركات هو أن طبيعة العلاقات العالمية قد تغيرت لصالح الاقتصاد وعلى حساب السياسة والاستراتيجية.

ولا يعني ذلك بأية حال من الأحوال أن السياسة والقوة العسكرية قد أصبحتا بلا أهمية، ولكن لا يمكن لأحد أن ينكر الدور المتنامي في الأهمية للاقتصاد في العلاقات بين المجتمعات. وقد أدى ذلك منطقياً لزيادة أهمية الشركات العملاقة التي قادت حملة تطوير هائلة لهياكلها للتواؤم مع متطلبات الثورة المعلواتصالاتية ولتعظم الاستفادة من قدراتها وإمكاناتها، كما أن حجم المعلومات المتاح يزداد كل يوم ، مما يصعب من عملية التنسيق في الإدارة خاصة في المستويات الوسطى، ويؤدي ذلك في النهاية إلى زيادة التعقد واستحالة التعامل معها مركزياً، ولذا يصبح من الحتمي تفكيك الشركة إلى شركات متخصصة صغيرة قادرة على التكيف مع التغيرات السريعة في البيئة على عكس من الشركات الديناصورات التي يستحيل أن تساير سرعة الإيقاع في عالم الموجة الثالثة (أحمد عبدالحليم عطية، ليوتار والوضع ما بعد الحداثي ، دار الفارابي)

وبالإضافة إلى الشركات متعددة الجنسيات، نجد أنه أصبح للأفراد دور متنام في العلاقات المجتمعية، حيث أتاحت تكنولوجيا المعلواتصالات الفرصة أمام الفرد لكي يتواصل ويتصل مع آخرين في دول أخرى دون الحاجة إلى المرور عبر القنوات التقليدية التي كانت تحتكرها الدولة، وفي هذا تعظيم لقدرة الأفراد على التصرف والفعل، وإن كانت محدودة حتى الآن ومازالت تخضع لقيود عديدة.

يقول الكاتب الفرنسي أوليفر دولف في كتابه "العولمة"، إنها لم تولد إلا بعد أن توزعت الأرض بين دول معروفة المعالم والحدود، تركز على قدسية السيادة. هذا التوزيع وبشكل رمزي، يمكن أن نعيد انطلاقته إلى مؤتمر برلين الذي أنهى قضية تقسيم القارة الأفريقية بين عامي ١٨٨٥ – ١٨٨٧م، وخلال قرن من الزمن تبدلت معطيات "الدولة" في كل مكان باستثناء أمريكا، ففي نهاية القرن التاسع عشر لم يكن هناك سوى عشرات الدول التي أصبحت اليوم حوالي ٢٠٠ دولة، منها ١٨٤ دولة أعضاء في منظمة الأمم المتحدة في الوقت الذي شارك في ألعاب أطلانطا الأولمبية عام ١٩٩٦ ما لا يقل عن ١٩٧ دولة، لقد مضى الوقت الذي قيل فيه إن للدولة اختصاصاتها الكلاسيكية، أو بالأحرى عهد الدولة اللاتدخلية، ومضى أيضا عهد الدولة التدخلية، لتصبح فيه الدولة، مستغرقة ب"ثورة" رأس المال الرافضة للخضوع لأية قيود، و"ثورة" المعلومات الرافضة لأية رقابة، و"ثورة" الشركات الكبرى المتعددة الجنسية التي انقلبت فعلاً إلى دول فوق الدول، وكأن الصراعات الحدودية لم تعد تشكل إلا نموذجاً تقليدياً قديماً في تاريخ نشأة الدولة أو رسم حدود سيادتها. ومن هذا المنطلق يطرح منظرو الفكر الدستوري سؤالهم: هل بدأنا ندخل مرحلة نهاية "الإقليم" الذي طالما شكل أهم عنصر من عناصر

تركيب الدولة، حيث أن هذه النهاية قد أخذت تمهد لها عناصر جديدة وقواعد مغايرة جعلت الدولة في موقف الدفاع.

وهكذا فإن الدولة كتجمع داخلي قد أصبحت تخضع إلى منافسة داخلية من قبل تجمعات "مالية" في طور التوسع، أي أن القاعدة القائلة بأن كل ما عدا الدولة من تجمعات يجب أن يخضع للدولة لم يعد لها مكانها في ظل البحث عن الغد. وكل قاعدة أو قانون كان ينص على "قطاعات" تدخل ضمن اختصاصات الدولة ولا مجال لدخولها ضمن اختصاصات تجمعات هي أدنى من الدولة، قد طمس. فلا غرابة أن نتحدث عن أفول الدولة لأعلى المستوى الوطني فحسب، بل حتى على المستوى العالمي، وكأن المجتمع الدولي مطالب بالاستعداد للاحتضار، إذ إنه ملزم بالخضوع من الآن فصاعداً إلى "سلطات" لا علاقة ولا رابطة لها بسلطة الدولة، سلطات متشابكة متداخلة، هرمية التكوين حتى وإن لم تتضح تماما بالنسبة للبعض.

في ظل العولمة انقلبت منظمات غير حكومية إلى منظمات متعددة الجنسية تبعا لأهدافها، كمنظمة العفو الدولية أو الصليب الأحمر أو منظمات الخضر وحماية البيئة، أو منظمات الدفاع عن حقوق الإنسان.. إلا أن منظمات أخرى "خارجة عن القانون" قد ولدت أيضا إلى جانبها، مما يعني ضرورة التطرق إلى مشكلة الأمن والاستقرار بجدية أكثر في ظل العولمة.. هناك مؤسسات تؤثر على الدولة القومية، وربما كانت توجه ضرباتها إليها من أعلى ، ومنها المؤسسات العالمية.. مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية.. والمنظمات الإقليمية مثل حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي.. وهناك كيانات أخرى توجه ضرباتها للدولة القومية تحت مسميات

تضفي عليها شرعية ظاهرية مثل المنظمات غير الحكومية، ومنها منظمة العفو الدولية وحركة السلام الأخضر وأطباء بلا حدود، تساندها في ذلك الجماعات العرقية التي تسعى للاستقلال ووسائل الإعلام والشركات متعددة الجنسيات. وقد تزايد دور معظم هذه المؤسسات والهيئات والجماعات على حساب الدولة القومية بشكلها التقليدي.. ويبدو أنها تسعى لملء الفراغ أو لأداء وظائف.. وتنفيذ جداول أعمال لا تقوم بها الدولة.

ويضاف إلى ذلك نوع من الجماعات غير المشروعة التي تعادي الدولة، وتحاول استغلال ما لا تقوم به الدولة لصالحها.. وكل هذه الجماعات توجه ضرباتها للدولة ومؤسساتها من أسفل.. كما قلنا، ولكن المثير حقا أن المنظمات الدولية والإقليمية توجه ضرباتها للدولة التقليدية من أعلى.. رغم أنها منظمات اشتركت الدول كلها في تأسيسها، ومن الطبيعي أن يؤدي كل ذلك إلى انعدام النظام في العالم والمسألة قضية إعداد وأرقام.. فمن الصعب تنظيم الكيانات كثيرة العدد مقارنة بالكيانات قليلة العدد. وتفتقر كل هذه المنظمات والشركات الكبرى للمقدرة على ممارسة نشاطها، وأداء أدوارها كأنها قوة كبرى تقوم بتنظيم العالم كما تريد، وتجد المنظمات الدولية بالذات أنها ليست مطلقة اليد، فهي دائما محكومة بما يتفق عليه أعضاؤها.

ويؤكد كل ذلك أنه حتى الأن مازالت الدولة القومية أقوى وحدة في العلاقات الدولية، رغم خلخلة نفوذها وسلطتها. وكان نتيجة طبيعية لكل التغيرات التي طرأت على العالم بعد الحرب الباردة، ظهور المزيد من مراكز صنع القرار في العالم، وظهور لاعبين جدد يتحملون مسؤولية تنفيذ جدول الأعمال الخاصة بهم. وقد تزايدت سلطة المنظمات الدولية في حالات عديدة

أكثر مما كان يحدث في الماضي، لكنها ليست قوية بما يكفي للردع ونزع فتيل الأزمات وتسوية الصراعات.

وبعد سقوط الشيوعية حدث ما أطلق عليه ثورة ليبرالية ، فاتجهت معظم دول العالم إلى سياسات التحرر الاقتصادي التجاري، أو ما يسمى التحول إلى اقتصاد السوق الحر. وتمثل الخصخصة أحد النقاط المهمة التي لا يتهاون فيها صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، وهي أساس جوهري يؤدي إلى إضعاف الدولة التي ترضخ لهذه البرامج، فالخصخصة – كما يقول د. رمزي زكي – ليست إلا إعادة توزيع الثروة لصالح الرأسمالية المحلية والأجنبية، حيث يتسنى بمقتضاها نزع ملكية الدولة ونقل أصولها الإنتاجية للقطاع الخاص، بغض النظر عن هوية جنسيته.

ومن الغريب بعد كل هذه التطورات أن يتصور البعض أن سقوط الاتحاد السوفييتي السابق من أسرار العالم الكبري في أواخر القرن العشرين.. وبالفعل.. ربما كانت هناك بعض الأسرار التي مازالت مجهولة، لكن ذلك لا ينفي أن سقوط الاتحاد السوفييتي كان حتمية سياسية وتاريخية وجغرافية لابد منها، فلم تكن القوة السوفييتية كافية للقيام بالدور العالمي الذي تمناه قادة الكريملين، كما أنها لم تكن كافية للامتداد الجغرافي الهائل من أقصى شرق آسيا إلى وسط أوروبا.

وفوق حطام الإمبراطورية السوفييتية.. لم تتعرض الدولة القومية في روسيا للضعف وحدها، بل ظهرت أعراض الضعف على الدولة القومية في قارات العالم الخمس بلا استثناء، وأسهمت التطورات الاقتصادية والمنجزات العلمية والتكنولوجية الجديدة في سرعة ظهور أعراض الضعف النسبي للدولة القومية..

وربما كانت عولمة العلاقات الاقتصادية من الأسباب المباشرة للضعف الذي تتعرض له الدولة القومية بشكلها التقليدي في أواخر القرن العشرين، في ظل تزايد حجم التجارة الدولية وتزايد تدفق الاستثمارات ورؤوس الأموال بين الدول. كما تضاعف الاعتماد على مصادر خارجية للمواد الخام.. وكشفت الشركات العالمية متعددة الجنسيات عن قدراتها وإمكاناتها الكبيرة على مسرح السياسة الدولية. ويمكن أن ندرك مدى تأثير هذه الشركات العملاقة في حياة رعايا دولة ما إذا عرفنا أن هذه الشركات تسبح فوق بحار هائلة من رؤوس الأموال والاستثمارات التي تبحث لها عن وطن يأويها، ويوفر لها فرصة الاستثمار والإنتاج والربح. وحين تقرر أية شركة من هذه الشركات إنشاء مصنع لها في دولة ما، فإن هذا يعني ببساطة توفير فرصة العمل والكسب للآلاف من الأيدي العاملة.

وقد انتشرت في أسواق العالم منتجات وسلع تحمل أسماء دول وجزر في جنوب شرق آسيا، لم يتصور أحد أبداً ذات يوم أن يكون لها دور في إنتاج سلع التكنولوجيا الجديدة، وتحدث العالم طويلاً عن أساطير النمور الآسيوية الجديدة. ولا يوجد سر وراء القفزة الاقتصادية والتكنولوجية الهائلة لهذه الدول، سوى أنها وفرت المأوى لرؤوس الأموال العالمية، الباحثة لنفسها عن وطن يأويها، ويوفر لها فرصة الاستقرار والإنتاج والتصدير والربح.

أحد أبرز الخبراء الأمريكيين في الشؤون الاستراتيجية والدولية مايكل كليرز له رؤية قد تكون مغايرة للرؤية الرسمية حول أسباب تفجر الصراعات المتنوعة اقتصادية واجتماعية وبيئية، ويتعلق إجمالها في الضغوط المتصاعدة على بيئة محدودة الموارد، وتزايد الهوة بين الفقر والغنى، وارتفاع عدد السكان

الذين يعيشون في مستوى الفقر وفي مدن الصفيح، وازدياد معدلات البطالة والتهميش.. وكل هذه العوامل تكتسب قوة دفع كبيرة بسبب تآكل بنى الدولة، مما يدفع البشر في هذه البلدان إلى التحول عن الولاءات الوطنية إلى ولاءات قبلية وعشائرية للتعويض عن انعدام الموارد والخدمات المقدمة من قبل الدولة.. ويعكس هذا الواقع من بين أشياء أخرى، ضعف مستويات الاندماج الوطني في هذه البلدان، وهو أمر ضاعف من حدته فشل برامج التنمية.. هذه الصورة العامة والسريعة لبعض مسببات الصراع في الفترة الراهنة لا يمكن استيعابها كاملة دون الخوض في نقاش للعولمة وتناقضاتها، وهو نقاش نظري بالضرورة، رغم أننا سنقدم إشارات هنا وهناك إلى بعض الجوانب السياسية والاقتصادية الملموسة بهدف إيضاح الصورة كاملة.

ويمكن تحديد بعدين مهمين في مسار العولمة، البعد الأول هو البعد التراكمي لتدفق الأحداث التاريخية والسياسية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، وهو ما يعطي العولمة أساسها المادي والسياسي، والبعد الثاني ما يطلق عليه الانقطاعات البنيوية بين المرحلتين السابقة والراهنة.. وأهم سمات هذه الانقطاعات البنيوية هي حقيقة أن العولمة تعيد تشكيل الخصائص الرئيسية للدولة في البلدان النامية، مما يؤثر في ممارستها للسيادة على أراضيها. ويعود ذلك إلى أمور عدة من أهمها أن الدولة لم تعد الموضوع الوحيد للقانون الدولي إذ إن هناك اهتمام متزايد بطبيعة ودور الشركات العابرة للقومية ومطالبها وما تمارسه من ضغوط على الدول، وبما تلعبه من دور كشريك في صياغة القوانين والتشريعات التي تحمي مصالح رأس المال.

الأمر الثاني الذي تشير اليه ساسكياسان هو أن نتائج العولمة بوصفها مساراً معقداً غير متساوية من حيث المدى والآثار.. فالعولمة تعني التحول من

الاختراق الرأسمالي السياسي الذي يستهدف التأثير على الدولة في بيئة دولية حكمتها تناقضات الحرب الباردة، إلى ما هو أبعد من ذلك، أي الاختراق الفعلي للحدود الجغرافية، بحيث لا تصبح هذه الحدود تشكل أي عائق أمام حركة رأس المال، وإن ذلك يتم عبر عمليتين: تحييد المكان ونظم السيطرة. فالمكان بحد ذاته لم يعد مهما لإتمام عمليات الإنتاج متى توافرت شروط أخرى، لكن هذا التحييد يظل محكوماً ببنية تتمتع بقدر كبير من المركزية على صعيد الأطر الإدارية. العملية الثانية هي نظم السيطرة التي تحكم عمل وعمليات الشركات العابرة للقوميات.

حقوق المواطنة

لقد خطت مسيرة العولمة خطوات واسعة نحو عالم واحد مكتمل الاندماج، ولعل أهم هذه الخطوات –كما يراها منظور العولمة – هي الزيادة الكبيرة في مساحة الأراضي والحقوق التي تم نزع "وطنيتها" أو "قوميتها" في دول كثيرة، بمعنى آخر هذه الأمور التي نجحت مسيرة العولمة في تحريرها من سلطة الدولة ومن قيود السيادة الوطنية، وليست الأرض التي تتحول إلى مناطق حرة، هي الموضوع الوحيد في الفقه السيادي المتزايد، ففي عدد كبير من الدول تأسست بنوك "خارج الإقليم".

بل إن مفهوم المواطنة والمواطنين يتعرض لإعادة نظر واجتهادات في التعريف. فبفضل تقدم مسيرة العولمة واحتماء أفراد متزايدي العدد والنفوذ برموز وقوى خارجية، هؤلاء يمكن أن يطلق عليهم تعبير أشخاص أو أفراد "فوق السيادة" ، لذلك لم تعد حركة رؤوس الأموال في معظم بقاع العالم تخضع لأي قيد حقيقي، سوى قيود السوق ولم تبق سوى نسبة قليلة من المال – ولكن

أرقامها كبيرة – هي التي تسكن أو تتحرك في سرية، أو في أطر غير إطار العولمة السائد، ولذلك فإن الحملتين الشرستين الناشبتين ضد سويسرا (الدولة والشعب والنظام المصرفي) وضد البنوك الإسلامية يندرجان تحت عنوان "ضبط القوى المتمردة"، على قواعد مسيرة العولمة أو المعرقلة لها.

القضية ، إذن ، هي الزيادة المطردة في التحرر من سلطة دستور الدولة ونظامها القضائي هو ما يحدث الآن ، مثلا الشركات المتعددة الجنسية تسعى إلى توزيع أو بكلمة أدق "بعثرة" أنشطتها الإنتاجية وأجهزتها الإدارية والمالية على نطاق واسع، وأتوقع أن يأتي يوم سيكون من الصعب فيه على دولة من الدول أن تعرف بدقة عنوان المقر الرئيسي لشركة تمارس نشاطاً على أراضيها. فالملاحظ أن معظم الشركات تتجه نحو تحقيق درجة قصوى من اللامركزية في تخطيط وتنفيذ أعمالها، إذ قد تختار الشركة بروكسل مثلا مقراً لإدارة الحسابات ونيويورك مقراً لإدارة الاستثمارات ولندن مقراً للإدارة القانونية وأكابولكو أو سانت تروبيز مقراً لاجتماع مجلس الإدارة، إلا أن هذا الانتشار الواسع لأقسام أو أنشطة الشركة العملاقة عابرة الحدود، يثير احتمالاً بل واقعاً تتعرض فيه الشركة لقوانين محلية متعددة، وفي الغالب متضاربة أو متناقضة، ويؤدي هذا التطور إلى أن تبحث الدول والشركات عن شكل قضائي غير تقليدي لتسوية النزاعات الناشئة بين الطرفين أي بين الدول والشركات، وبين الشركات بعضها مع بعض، لذلك انتشرت ظاهرة التحكيم التجاري الدولي.

من ناحية أخرى، يتوقع أن يتوالى انحسار القانون الدولي العام بسبب انحسار أهمية الدولة، في نفس الوقت الذي تصعد فيه أهمية الشركات المتعددة الجنسية، وما يتبع ذلك من زيادة النزاعات بين الدول والشركات ،

ولكن يبدو أن بعض المتمسكين بالدولة والمتفائلين بمستقبلها يرون أن الدولة كأي كائن آخر يمكنها أن تتطور لتتأقلم وتكون ذات فائدة، إذ ستظل الدولة هي المؤسسة الوحيدة الممنوحة حق توقيع الاتفاقات الدولية المتعلقة بتسريع وتعميق مسيرة العولمة الاقتصادية. وبالتالي فإنها – أي الدولة – هي الأمل الوحيد لتخفيف بعض أهم وأخطر سلبيات العولمة مثل اللامساواة بين الشعوب وداخل الشعوب من خلال المفاوضات التي تشترك فيها مع دول أخرى وممثلي الشركات والمؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومنظمة التجارة العالمية، وكلهم شركاء في قيادة مسيرة العولمة، ولذلك تتوقع تحليلات بعض مفكري العولمة أن يزداد اعتماد "الدولة" في دعم شرعيتها على مصادر وبيئات خارجية – وأن يقل جداً اعتمادها على المصادر الداخلية – بل إنه يتردد في بعض الكتابات أن السيادة الوطنية قد تجد لنفسها، أو يجدون لها مضموناً جديداً، خصوصا بعد أن يقل اعتمادها على مصادرها التقليدية وفي مقدمتها الشرعية المستمدة من الحاكم أو الشرعية المستمدة من الأمة باعتبارها كانت – قبل تقدم مسيرة العولمة – مصدراً لسلطاتها.

لم أتحدث هنا عن تطورات أخرى في مسيرة العولمة تحققت على حساب السيادة الوطنية.لم أتحدث عن الفضائيات العابرة للثقافات والسياسات والأديان وصحافة المناطق الحرة، ولا عن إنشاء بعثات "فوق دبلوماسية" لأجهزة الشرطة المحلية في دول أخرى، مثل بعثات مكتب التحقيقات الفيدرالي الأمريكي، ولا عن ممثلات العولمة الاجتماعية كمنظمات حقوق الإنسان، وتمكين المرأة، وتحديد النسل، وتجريم عمالة الأطفال، فهذه أيضا كالشركات عابرة الجنسية لا مقار رئيسية لها، ولكنها تخترق حدود الدولة وأحيانا تهدد سيادتها الوطنية .

ولكن أكثر ما يثير التعجب لدى كل المصلحين هو ما يراه البعض بأن العولمة ليست مجرد "انفتاحات" إنما هي أيضا شكل من أشكال "الانغلاقات" على أساس أن المناطق الأفضل، أو بالأحرى تلك الدول المتطورة التي تتمتع بكل الامتيازات، لا تود أن تتحمل أعباء بؤس الآخرين.. وعلى نطاق حتى البلدان المتطورة، فإن البؤس قد حول بعض فئات شعوبها إلى "فئات خطرة"، فما الذي يجب أن نقدمه إلى هؤلاء؟

ما الذي تستطيع أن تفعله "الدولة" التي صدرت الأحكام بـ"غيابها"، وهي التي غالبا ما عجزت عن الإحاطة بمثل هذه القضايا وهي في أوج جبروتها وسيادتها؟

الفصل الثامن

حروب العولمة

عولمة بدون حروب.. شعار المثاليين

لا شك أن رهان المبشرين بالعولمة بأن تكون السنوات التالية لظهورها وما ارتبط بها من أفكار خالية من الحروب. المثاليون رأوا أن الحروب كانت بسبب افتقاد الشعوب إلى المعلومات عن بعضها، ولذلك فقد اعتبر المبشرون بالعولمة أن تواصل الشعوب مع بعضها البعض كفيل بإسقاط خيار الحروب، لكن ما حدث هو عكس ذلك تماما.

لكن العولمة حملت معها نوعا جديدا من الحروب لم يكن معروفا من قبل، حيث تعتبر القوى العالمية أن أمنها القومي يمتد لما ما هو أبعد بكثير من حدودها الجغرافية، وما حدث هو أن الواقع يؤكد على أن العولمة تبشر بحروب من نوع جديد في الشكل وفي المجال، فهي حروب أكثر إصابة وتدميراً للبشر دون الماديات ، فإذا كانت الحروب والصراعات في حقبة ما قبل ظهور العولمة قد تميزت بأنها حروب تنشأ بين كتل جغرافية متجاورة تتنافس على مساحات من الأرضي أو الموارد الطبيعية، فإن الحروب في عصر العولمة تتميز بأنها حروب "صفرية" تستهدف القضاء على وجود دول أو تفكيكها وحتى إبادة شعوب، أو في أحسن الأحوال تحويل شعوب بلدان بأكملها إلى موجات من اللاجئين تتحرك عبر حدود دول أخرى لتهجر بلادها الأصلية إلى الأبد.

والسمة الأساسية في حروب حقبة العولمة وما بعد الحداثة، هي أنه في هذه الحروب تشابكت الجيوش مع الجماعات المسلحة التي تتحرك وفقا

لأجندات مذهبية، سواء كانت هذه العلاقات المتشابكة علاقات مع أو ضد، ورأينا جيوش دول كبرى تقدم غطاء عسكريا لجماعات مسلحة تحارب في دولة بعيدة عنها، كما رأينا جماعات المصالح المذهبية والسياسية توفر الغطاء السياسي والأخلاقي لتدخل دول أخرى في بلدانها الأصلية، سواء كان هذا التدخل العسكري في شكل غارات جوية أو تدخل بري على الأرض.

أما في الجنوب نفسه فقد اشتعلت حروب الإبادة ضد الأجناس الأقل تطوراً أو استعداداً للدخول في سياق العولمة.. وعلى بعد آخر فإن العولمة قد يأتي معها نوع من الثورات والانقلابات، مستنداً إلى تطورات وإنجازات تكنولوجيا الاتصال.

الصراعات والتناقضات التي هي أساس الحروب مازالت قائمة في صلب النظام الجديد، بل وتحولت هذه التناقضات إلى ما هو أخطر بين دول العالم المختلفة في ظل تشابك المصالح فيما بينها، فكما دعمت معطيات العولمة الاتصال بين الشعوب من خلال الثورة المعلوماتية وبعد ظهور الإنترنت وشبكات التواصل الاجتماعي والهواتف الذكية، فقد دعمت نفس القوة العسكرية العابرة للقارات، ووفر لها من الأدوات ما لم يتوافر من قبل لأية قوات مسلحة، ووجدنا لأول مرة دول تتدخل في مناطق جغرافية بعيدة عنها لإسقاط أنظمة أو دعم ثورات أو حتى تفكيك دول كانت متماسكة لمئات السنوات.

إن أهم نقطة يعتمد عليها المتفائلون هي أنهم يفسرون أسباب الحروب على أنها تنبع من عدم توافر معلومات صحيحة كافية عن الطرف الآخر، ولذا عندما تتاح للمجتمعات فرصة عبور الجهل المتبادل من خلال تطبيق مبدأ التدفق الحر للمعلومات يستتب السلام. وعادة ما تقرن هذه المدرسة من

التفكير التدفق الحر للمعلومات بالتبادل الحر للسلع، والتجارة الدولية الحرة، من منطلق ليبرالي.

ومع التدفق المعلوماتي ، أصبحت الاشكالية الكبرى التي تواجه أجهزة المخابرات الحديثة هي ما يطلق عليه (أزمة الشلل التحليلي) مع توافر المعلومات بشكل لم يسبق له مثيل خاصة مع سهولة الاتصالات، ونقل هذه المعلومات عبر الهواتف الذكية بما في ذلك نقل الوثائق التي قد تمس الأمن القومي، حيث أصبحت المشكلة ليست في الحصول على المعلومات أو نقلها، بل المشكلة في فشل التحليلات المهمة في الوصول إلى الشخص المناسب في الوقت المناسب من أجل اتخاذ القرارات المصيرية، وقد أدى هذا إلى إعادة النظر في مفهوم سرية المعلومات، والتوجه إلى التقليل من الضوابط الخانقة على سريان وتبادل المعلومات. وقد أدى ذلك إلى إمكانية الحصول على المعلومات المهمة من مصادر مفتوحة للجميع، وبذلك أصبح الاعتماد على المصادر السرية فقط أمراً يقود إلى أخطاء تحليلية.

وإذا كانت الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين قد تميزت بالتكتلات العسكرية خصوصاً بين القوى التي اشتركت ثم انتصرت في الحرب العالمية الثانية، وعلى قاعدة النتائج التي انتهت إليها هذه الحرب، وبدء ما وصف بمرحلة الحروب الباردة التي شملت بتأثيراتها خريطة العالم كله، فإن الميزة الأولى والأساسية لعقدي الثمانينات والتسعينات وما يشهده العالم حتى الآن هي السعي الحثيث، لإقامة تكتلات من نوع آخر مختلف عن العقود الأربعة الماضية تماما، هي التكتلات الاقتصادية الواسعة والكبيرة ، فالتكتلات الجديدة ليست تكتلات جغرافية تتسم بطابع عسكري، بل هي تكتلات تتجاوز

المناطق الجغرافية المتجاورة من خلال التشابك عبر الشبكات وتجمع تحت لافتتها دولا وجماعات مصالح متباينة.

في سياق هذه المراحل كان "حلف شمالي الأطلنطي" بين ما وصف يومها بدول العالم الغربي هو الكتلة العسكرية للغرب بمعناه السياسي، وحلف وارسو، بين ما وصف بدول العالم الشرقي أو العالم الاشتراكي هو الكتلة العسكرية للشرق بمعناه السياسي.

وعلى مدى سنوات الأربعينات والخمسينات، وتحت مظلتي هذين الحلفين الكبيرين، بقوتهما التقليدية والنووية، تم عملياً تكريس تقسيم ألمانيا وكوريا على امتداد الفترة الزمنية اللاحقة كلها، كما تم تقاسم المصالح والنفوذ في أنحاء العالم الأخرى بما في ذلك العالم العربي، أما في الثمانينات والتسعينات، فقد بدأت مرحلة جديدة تماماً أنشئت فيها تكتلات اقتصادية بالغة الأهمية، أولاً: في حد ذاتها، وثانيا:لأن من شأنها أن تغير الكثير من معالم صورة العالم في القرن الحادي والعشرين.. وأبرز هذه التكتلات حتى الآن هو الاتحاد الأوروبي الذي بلغ في السنوات الأخيرة مرحلة متقدمة جداً على طريق الاعتراف به ككيان واحد متكامل، وإن كانت دول أوروبية عدة لم تدخله بعد، فضلاً عن وجود بعض العقبات التي تعترضه من داخله. ويأتي بعده ما يوصف بأنه منظمة دول الباسيفيك "اليابان والصين وأستراليا" في الإطار نفسه.

وكذلك الطرح الإسرائيلي الذي بدأ في التسعينات وتناولته مرارا تصريحات وتلميحات القادة الاسرائيليون عن "الشرق الأوسط الجديد"، كما نشر رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز كتاباً بالعنوان نفسه.

وفي المقابل هناك الطرح العربي الذي رفض الفكرة وعمد إلى تسفيهها من أساسها مبرزاً كبديل عنها الحقيقة التاريخية في المنطقة "العالم العربي الجديد"، باعتباره السوق العربية الطبيعية الموحدة، وليس في الجغرافيا أو في المصلحة الاقتصادية وحدهما، وإنما أيضا وإضافة إلى ذلك كله في التاريخ الواحد والمستقبل الواحد والثروات الطبيعية واللغة الواحدة.

لكن هذه التكتلات الجغرافية سقطت الآن، ولم يعد لها وجود واقعي في ظل معطيات العولمة والحداثة وما بعد الحداثة، حيث فرضت معطيات الواقع المعلوماتي والاتصالي الجديد أوضاعا جديدة على الأرض تتجاوز الحدود الجغرافية بشكل لم يسبق له مثيل.

وهناك غاية أساسية أخرى، وإن تكن غير معلنة إلا في كتابات المفكرين الاستراتيجيين وحدهم، فهي الجواب على السؤال الأكبر والأهم الذي ساد منذ بداية القرن الحادي والعشرين ، والذي طرحته بشكل خاص المرحلتان السابقتان كل منهما على حدة وكلتاهما معا، مرحلة التكتلات العسكرية ومرحلة التكتلات السياسية.

وقد أكد هذا السؤال بما لا يدع مجالاً للشك أن من يملك القوة الاقتصادية في العالم هو من يملك عملياً وموضوعيا القوة العسكرية والسياسية فيه، وبالتالي السيطرة ومد النفوذ إلى خارج الحدود، وليس العكس. وبهذا المعنى، فمرحلة إنشاء التكتلات الاقتصادية، أو السعي لإنشائها، مؤهلة لتكون مرحلة "حرب باردة" كاملة، من نوع جديد، يستخدم كل طرف فيها ما يملكه من أسلحة ونفوذ وهيمنة هنا وهناك، إن لم يكن لتعزيز وتقوية التكتل الذي ينتمي إليه ويرى فيه مصلحته المباشرة، فأقله العمل بكل وسيلة ممكنة أو متاحة

لمنع الآخرين من إقامة تكتلات منافسة.. وفي هذا المجال لم يعد خافيا على أحد في أوروبا نفسها، وبرغم ظواهر الود الطافية على السطح من واشنطن إلى باريس وبون ولندن وغيرها، أن السياسة الفعلية للولايات المتحدة تقوم على العمل بجهد وبكل وسيلة لعرقلة تطور الاتحاد الأوروبي إلى قوة موحدة فعلاً وبشكل كامل، بالقدر نفسه الذي تحاول فيه وضع العقبات في طريق الاتحاد الباسيفيكي، فضلا عن احتمال تطور جامعة الدول العربية إلى جامعة حقيقية للتكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

ولم يكن التدخل الأمريكي المباشر في البوسنة إلا النموذج الحي للمسعى الأمريكي الموجه ضد أوروبا، وضد اتحادها بشكل خاص. فقد أدى إلى الحيلولة دون الوصول إلى حل أوروبي للمشكلة، بل إنه فرض حلاً أمريكيا تمثل بـ"اتفاق دايتون" الذي يشكل تقسيما للبوسنة تحت شعار إعادة توحيدها كذلك ليس التحريض الأمريكي الدائم على الصين، مرة تحت ستار الدفاع عن حقوق الإنسان، ومرة تحت ستار الخوف من محاولة تطوير القوة النووية الصينية، إلا النموذج الآخر على سياسة زرع الأسافين الأمريكية، في سكة التقارب بين الصين واليابان وأستراليا لعرقلة أو تأخير أو حتى ضرب احتمال وصول هذه الدول إلى إقامة تكتلها الاقتصادي في شرق الكرة الأرضية.

أما في المنطقة العربية، فنماذج زرع العراقيل والعقبات لمنع قيام السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية كثيرة ومتنوعة، فضلاً عن أن دولاً أخرى كثيرة تشترك في عملية الزرع هذه إلى جانب الولايات المتحدة الأمريكية، والسبب الأهم في ذلك من وجهة نظر هذه الدول، يعود قبل كل شيء إلى الخوف من مثل هذه السوق العربية على اقتصادات العالم كله في

المستقبل، انطلاقا من حقيقة تمركز عناصر الطاقة باعتبارها عصب الحياة والصناعة في العالم في هذه المنطقة بالذات، إضافة إلى وجود هذه الكمية من الثروات المالية والنقدية الضخمة فيها، وهكذا فقد عكست الحروب الاقتصادية بين تكتلات الشمال لغة جديدة لعصر جديد. صحيح أن هذه اللغة ليست واحدة في كل بقاع العالم، بل وليست واحدة بين دول الشمال نفسها، حيث سنجد لمعاني الصراع الاقتصادي بينها تجليات مختلفة تبعا لطبيعة كل تكتل اقتصادي وظروفه. فالصراع بين اليابان وأوروبا ليس هو نفسه بين الأخيرة والولايات المتحدة ولا هو نفسه بين الأخيرة والصين.. وهكذا.

بل إن الدور الذي لعبته الأوضاع الاقتصادية في فترة ما عرف باسم الحرب الباردة، أدى في نهايتها إلى نتائج أخطر، فأعيد تخطيط الحدود واندثرت إمبراطوريات قديمة، وقامت دول جديدة بلغ عددها أكثر من ١٧ دولة هي الجمهوريات التي كانت تكون ما يسمى بالاتحاد السوفييتي، وأيضا الجمهوريات التي كانت تكون ما كان يسمى بالاتحاد اليوغوسلافي.. وأعيد تقسيم خريطة المنتصرين والمهزومين، فالاتحاد السوفييتي الذي دخل بجيشه الأحمر إلى برلين منذ نصف قرن ورفع العلم الأحمر على مقر المستشارية الألمانية الهتلرية يتلاشى تماماً من الوجود، وتعاني روسيا أكبر جمهوريات الاتحاد السوفييتي السابق أزمات اقتصادية وسياسية حادة. وألمانيا المهزومة منذ نصف قرن انقسمت إلى جمهوريتين تتصارعان فيما بينهما، وهي تقف الآن بعد توحيدها بإحساس قوي بالانتصار، وهي تملك اقتصاداً قوياً يعتبر ثاني أقوى اقتصاد في العالم، وتلعب دورا رئيسيا في توحيد أوروبا، ليس فقط من خلال دول ماستريخت والاتحاد الأوروبي، بل أيضا بضم بلدان شرق أوروبا إلى هذا الاتحاد.

كذلك فإن اليابان التي رفعت رايات الاستسلام البيضاء بعد أن أدت القنبلة الذرية الأمريكية التي ألقيت على مدينتي هيروشيما ونجازاكي اليابانيتين منذ نصف قرن إلى تدمير وحشي للناس والمدن، فهي التي تحتل الآن في الواقع مركز المنتصر، وقد أصبحت تملك أكبر قوة تصديرية في العالم، وهي صاحبة اليد العليا في الديون في العالم من خلال موازينها التجارية مع الدول الأخرى التي تعاني من عجز تجاري مع اليابان.

أما روسيا التي احتلت في يوم من الأيام بعض الجزر اليابانية ثمناً لانتصارها منذ نصف قرن، فهي تدق الأبواب اليابانية منذ سنوات طمعاً في قروض ومساعدات وتكنولوجيا حديثة، بينما تملي اليابان شروطها التي وصفها الرئيس الروسي بوريس يلتسين بأنها شروط قاسية ومذلة.. إن ثمة صراعات وحروب تتم بالفعل، كما أن بعضها يمكن أن يحدث أيضا في المستقبل دون أن يتخذ الشكل التقليدي الذي عرفناه وخبرناه في الحربين العالميتين الأولى والثانية.

تصور البعض أنه خرج منتصرا وإلى الأبد من معركة الحرب الباردة وترددت مقولات ونظريات تحاول تأكيد ذلك، لعل من أهمها الكتاب الذي خرج به الكاتب الأمريكي الجنسية فوكوياما "نهاية التاريخ والرجل الأخير"، وهناك كاتب أمريكي آخر طور نظريات فوكوياما عن الجيوب المعاكسة للانتصار الأمريكي والغربي، ووضعها في إطار صراع أو حروب الثقافات، فصموئيل هنتجتون يخرج بنظريته التي تقول إن صراع الغد سيكون في الأساس حروباً ثقافية أو مواجهات حضارية بين سبع تجمعات أساسية، بالإضافة إلى التجمع الحضاري الأساسي من وجهة نظره والذي يقوم على القيم الثقافية المستمدة من الحضارة المسيحية اليهودية، وهناك التجمع الثقافي الإسلامي،

ثم التجمع الثقافي الهندوكي، ثم التجمع الثقافي البوذي "اليابان"، والكونفوشيوسي "الصيني"، ثم التجمع السلافي "الروسي"، وفي كل الأحوال فإن ما تبشر به هذه النظريات المشبوهة هو محاولة تعميد وتدشين فكرة التفوق والتفرد الشمالي الغربي، وحتمية سيادة وهيمنة هذا الشمال بكل قيمه وتراثه وعاداته حتى ولو أدى الأمر إلى حروب ثقافية.

ولكن رياح التغيير التي عصفت بمعادلة الحرب الباردة في أشكالها القديمة واصلت انطلاقها، لتقصف في وتيرة أسرع المقومات الأساسية التي حاول منظروها تأكيد الانتصار الحتمي للقيم الأمريكية والغربية، فالمؤرخ والكاتب الأمريكي بول كيندي هو الذي تولى تفنيد وتمحيص هذه الادعاءات حين قرر في كتابه "على مشارف القرن الواحد والعشرين"، أنه ليس صحيحاً أن أمريكا قد كسبت الحرب الباردة، ولكن الأصح أن كلا من روسيا وأمريكا قد خسرت هذه الحرب، وأن المنتصر الوحيد هو قوى الأطراف التي استفادت طوال نصف قرن بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية من وجود مظلة عسكرية وتوازن نسبي في القوى العسكرية لكل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة، وركزت على الجانب الاقتصادي وتفوقت فيه.

ومن هذه الزاوية اعتبر بول كيندي أن المنتصر الحقيقي هو المنتصر في حروب اقتصادية في الأساس، وأن عوامل النصر والهزيمة لن تحددها قوى الجيوش أو القدرات التدميرية التي تملكها الدول ولكن القوة والثقل الاقتصادي، ويذهب كنيدي إلى أن أدوات هذه الحرب الجديدة منحصرة في التعليم والبحث العلمي والتكنولوجيا.

لقد جاء الاتجاه إلى إقامة التجمعات الاقتصادية الكبيرة: الاتحاد الأوروبي، السوق الأمريكية، النافتا، التجمع الآسيوي "أتيك"، ليؤكد مرة أخرى الصراع الاقتصادي المباشر كبديل عن الصراع الأيديولوجي والفكري، وأدى انفجار المناوشات التجارية وما يمكن أن تسفر عنه مضاعفاتها من حروب تجارية طاحنة بين هذه التجمعات الاقتصادية والسكانية الكبيرة إلى هدم الأسس غير المقدسة للمبشرين الجدد، التي كانت تقوم على هارمونية الانتصار الأبدي والقيادة الواحدة المنفردة، فالحروب والصراعات تاريخياً قامت وتقوم نتيجة تباين المصالح وتضاربها، فالصراع حول الأسواق الذي تفجر يوماً في شكل حرب الحاصلات الزراعية بين دول الاتحاد الأوروبي وأمريكا قابل للانفجار دائما وفي قضايا أخرى.

كما تمثل مشاكل الخلل في الموازين التجارية الأمريكية مع دولة مثل اليابان والمعركة التي تسعى من خلالها إلى التقليل من السيطرة اليابانية على الأسواق العالمية مشاكل مرشحة لمسارات معقدة وخطرة. فالذي لا شك فيه أن العالم مقبل على أشكال جديدة وخطرة من الصراع، فالحرب الباردة بكل موبقاتها كانت حرباً محكومة في ظل وجود كتلتين لكل منهما ثقلها الاقتصادي ورادعها العسكري المتوازن.. ولكن الحرب التجارية وفتح الأسواق سواء بين دول الشمال الغني نفسها أو بينها وبين دول الجنوب والتي مازالت حتى الآن المصدر الأساسي لأكثر من ٧٠ % من المواد الخام وخاصة في مجال الطاقة يمكن أن تتحول مع تداعيات المنافسات التجارية المحتومة إلى حرب ساخنة ومدمرة.

ولا يهم بعد ذلك الشعارات والمبررات، سياسية كانت أو دينية أو ثقافية أو حتى شعارات إنسانية مثل حقوق الانسان، وحقوق الأقليات ، فقد عرفنا

تماما أن هذه المصالح الاقتصادية غالبا ما ترتدي مسوحا قومية أو ادعاءات عنصرية وعرقية وطائفية.

والأمثلة كثيرة سواء في الصراعات التاريخية أو في النيران المشتعلة في الوقت الحاضر. إن الحرب الاقتصادية الدائرة الآن بين معظم الأقطاب الشمالية كثيراً ما غلفت بشعارات سياسية وثقافية متنوعة في نفس الوقت الذي بدأ فيه كثير من هذه التكتلات في الصراع على أسواق بعينها، ومعظمها في دول الجنوب وبعضها في دول العالم الثاني الآسيوي، فالصراع الضاري بين الاتحاد الأوروبي والقطب الأمريكي حول المنطقة العربيةبشكل عام ومصر ودول الخليج العربي بشكل خاص قد انتهي لصالح القطب الأمريكي ولو مؤقتا، في نفس الوقت الذي حاولت فيه الولايات المتحدة أن تدعم نشاطها الاقتصادي في العالم بالانفتاح على عدد من الدول الآسيوية، فشكلت منظمة التعاون الاقتصادي لمنطقة آسيا، وذلك لمحاولة حصار الصين اقتصادياً ومواجهة النشاط الأوروبي داخل بلدان النمور الآسيوية. بالمقابل فقد عانت دول الاتحاد الأوروبي في حروبها الاقتصادية، ليس فقط مع القطب الأمريكي إنما أيضا مع كل من الصين واليابان، وهو ما يتضح غالباً في هذا الارتباط "الأنجلوسكسوني" بين بريطانيا والولايات المتحدة، التي جعلت الأولى في أعين بعض الدول الأوروبية، وكأنها "صوت أمريكا" في داخل الاتحاد الأوروبي.

في نفس الوقت فقد أثر توسيع الانضمام إلى دول الاتحاد الأوروبي من قدرته الاقتصادية وفاعليته الدولية ولعل المساعدات والاستثمارات المتعددة التي تقوم بها دول الاتحاد الأوروبي، وخاصة ألمانيا في بلدان أوروبا الشرقية تمهيدا لضم ثلاثة منها على الأرجح بولندا والتشيك والمجر قريباً، لهو دليل

آخر على خصوصية البناء الأوروبي والصعوبات التي تواجه تحركه الاقتصادي والسياسي على مستوى العالم كله.. ومن هنا فإن النقاط التي ربحها القطب الأمريكي طوال هذا العقد في مواجهة دول الاتحاد الأوروبي بدت واضحة وذات دلالة، على الرغم من كل المتاعب الاقتصادية التي يعاني منها النموذج الأمريكي، بل وكل عوامل الضعف الكامنة فيه، إلا أنه لكونه يستند على دولة (قارة) ونموذج سياسي يتميز بالديناميكية الشديدة، وسرعة الحركة بجانب امتلاكه آلة إعلامية هائلة القوة والتأثير وأيضا قوة عسكرية رادعة، كل ذلك قد عظم من دوره السياسي، وبالتالي الاقتصادي في العالم كله.

صراع السلطة وتقسيمات عالمية جديدة

وكان من دواعي القلق لدى الكثيرين أن العولمة لم تبشر بتغير التقسيمات في العالم، بل يمكن أن تسهم في اتساع الهوة، وبالتالي في مخاطر قيام الحروب سواء بين الشمال والشمال اقتصاديا أو بين الشمال والجنوب، والجنوب والجنوب عسكريا. وإذا كان يحلو لبعض السياسيين أن يتحدث عن الكثافة السكانية المطردة كمبرر لعدم القدرة على توحيد العالم تقنياً وصناعياً، إلا أن مثل هذا التبرير يصبح بلا معنى إذا ما قلنا إن ٢٠ % من السكان في العالم يحتكرون ما لا يقل عن ٨٠% من الدخل العالمي حالياً، بل إن هذا الاحتكار قد كان موجوداً حتى في عهد الكتلتين، إذ إن ١٥% من السكان في العالم غير الماركسي كانوا يحتكرون ما لا يقل عن ٦٢% من الدخل العالمي. ومن البديهي أن مثل هذا الاحتكار بوجهيه إنما يتعلق بالغرب، ولأسباب سياسية خالصة ترفض الالتفات إلى قضية العدالة في العلاقات الدولية، كما ترفض الاستماع إلى التحذيرات العملية التي تطلقها مجتمعات

مختلف القارات، والمتمثلة في قائمة طويلة من أعمال العنف والإرهاب، والنزاعات الحدودية والداخلية العرقية التي قد تنذر بمرحلة من الانحطاط الاجتماعي الدولي، ارتسمت ملامحها على الأخص في أوروبا بمناسبة الحرب البوسنية.

وإذا قبلنا المثل القائل بأن خير حقل للحرية هو السلم ، فإن خير حقل للسلم إنما هو الحياة الأفضل ، التي أفرزها التقدم التكنولوجي، والتي لم تتوزع توزيعا عادلا بين شعوب الأرض، الأمر الذي يعزز الأزمة التي تعيشها الديمقراطية السياسية. فلم تعد قادرة على احتواء مفهومها للحرية أو للسلم.

يحثنا هذا على التأكيد بلا تردد، على أن كل أسباب الحرب والتنافس وتفجر الصراعات وبؤر التوتر عبر العالم ، مازالت قائمة لكن بأشكال وصور مختلفة .

هل تبشر العولمة بثورتها التكنولوجية بأشكال وأساليب جديدة في الثورات والحروب الأهلية، وممارسة الصراع على السلطة؟ إن هذا، تكشفه المقدمات، فنحن نجد أنه كما لعبت تكنولوجيا الاتصال الحديثة أدواراً سياسية مهمة خلال الثمانينات.. ومن تلك الأدوار دورها في تهيئة ودعم الانتفاضة نحو الديمقراطية في شرق أوروبا والاتحاد السوفييتي ثم تسريع إيقاع حدوثها، ثم في التأثير على اتجاهات الرأي العام العالمي نحوها،كما سبق أن لعبت أدواراً متشابهة بالنسبة لإيران والانتفاضة الفلسطينية. وقبل ذلك كان لها دورها بالنسبة لعملية السلام في الشرق الأوسط بدءاً من معاهدة كامب ديفيد في نهاية السبعينات حتى الاتفاق الأردني الفلسطيني في التسعينات.. كما كان لتكنولوجيا الاتصال الحديثة دورها في تعريف الرأي العام الدولي ببعض

الأحداث السياسية في دول العالم الثالث مثل: مذبحة صابرا وشاتيلا والانتفاضة الفلسطينية (انتفاضة الحجارة) في الأرض المحتلة، من خلال تهريب الأفلام التي صورها الفلسطينيون بكاميرات الفيديو المحمولة إلى الخارج، وتسريبها إلى وكالات الأنباء العالمية التي قامت ببثها تلفزيونيا، فاخترقت الحصار الإسرائيلي الإعلامي على أنباء الانتفاضة خلال التسعينات.

وخلال جهود المعارضة الإسلامية الشيعية لتدمير حكم الشاه في إيران خلال نهاية السبعينات، والتي قادها الإمام الخميني من باريس، استخدمت التسجيلات الصوتية استخداما سرياً متسعاً سواء أعدت داخل إيران أم هربت إليها من الخارج.. وفي تدليله على الآثار السياسية والاجتماعية لتكنولوجيا الاتصال الحديثة، يعرض محمد حسنين هيكل لتجربة الرئيس الراحل محمد أنور السادات كواحد من قادة العالم الثالث الذين فهموا إمكانية ثورة وسائل الاتصال سواء على المستوى المحلي أو المستوي العالمي. ويصف هيكل تأثير الإعلام الدولي بتكنولوجياته العديدة على أنور السادات بقوله: "إن السادات كان نجماً لامعاً يبدو قادراً على القفز فوق حدود الزمان والمكان، ويمد يده مباشرة إلى أيدي وآذان ملايين من الناس لا يعرفهم، ومقياس النجاح والفشل بالنسبة له لا يقاس بعدد الأصوات التي حصل عليها في انتخابات أو بحجم أغلبية تقف وراءه في برلمان، ولكن بعدد المرات التي ظهرت فيها صورته على أغلفة مجلات مثل "تايم" و"نيوزويك"، وعدد المرات التي ظهر فيها على الشاشة في أحاديث مع أمثال "والتركرونكايت" و"باربارا والترز" و"دافيد فروست"، وبالرحلة إلى القدس ليصنع لنفسه دائرة انتخابية عالمية، ولكنه – على حد تعبير محمد حسنين هيكل – قد خسر القاعدة الطبيعية التي كانت له باعتباره رئيساً لمصر وهي العالم العربي.

الفصل التاسع

العولمة والعالم العربي

إسرائيل هي المنتفع الرئيسي في مواجهة العرب

انعكست أفكار العولمة وما ارتبط بها من تيارات حداثية على العالم العربي أكثر من أية منطقة جغرافية أخرى في العالم، فلم يكن من المصادفة أنه في ظل السيادة غير المسبوق للشبكات الإلكترونية، وتدفق المعلومات والاتصالات عبر الشبكات الاجتماعية بواسطة الحواسب والهواتف الذكية، فإن العالم العربي فقد وحدة عددا من دوله التي انقسمت وتفتت ودخلت في حروب أهلية لا يعرف متى سوف تتوقف بعد أن مر العالم العربي بسنوات الربيع العربي.

كان من المفارقة أن ثوار الميادين في الدول العربية يهتفون بإسقاط نظم حكم راسخة في دولهم ، وفي نفس الوقت يخرج رؤساء دول عظمى ليحددوا لبعض رؤساء هذه الدول تاريخ تركهم للسلطة باليوم والساعة، ولا شك أن هؤلاء الرؤساء العرب الذين أطاحت بهم الثورات العربية التي انتشرت مثل النار في الهشيم عبر الشبكات الاجتماعية لم يحسنوا إدارة الحراك السياسي في بلدانهم، لكن ذلك لا يمنع أيضا من أن بلدانهم فقدت سيادتها بعد أن عصفت أفكار ونتائج العولمة بسلطة الدولة.

إن إضعاف سلطة الدولة والتخفيف من حضورها لصالح العولمة يؤدي حتما إلى استيقاظ أطر للانتماء سابقة على الدولة أو منافسة لها متصادمة معها،

كالقبيلة والطائفية والديانة والمذهبية، والنتيجة هي تفتيت المجتمع وتشتيت شمله، مما يجعل الدولة أو ما سيتبقى منها منهمكة في شأن واحد هو الحفاظ على "الأمن" و"النظام"، بالفعل في نظام العولمة يتقلص دور الدولة كمراقب وموجه للمجال الاقتصادي إلى درجة الصفر أو على الأقل يراد منه ذلك، أما في مجال الاتصال والإعلام والثقافة، فالمراقبة أصبحت مستحيلة عملياً إذ لم يعد للدولة في هذا المجال سوى خيار واحد هو تسهيل الاتصال وسريان الإعلام لفائدة الشبكات العالمية.

أما السياسة الخارجية في نظام العولمة فتتولاها بصورة مباشرة أو غير مباشرة مؤسسات ما يسمى بـ"المجتمع الدولي"، فضلاً عن التأثير الذي تمارسه المؤسسات الاقتصادية "العالمية"، مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.. وجميع الشؤون التي ينتزعها طوفان العولمة من الدولة الوطنية ينتزعها أيضا من السياسة فيتركها بدون موضوع.

الإطاحة بالموروث المؤسسي

عندما هبت العولمة على العالم العربي كانت بالنسبة له أكثر اختلافا، لعدة اعتبارات منها ما هو خاص بالظروف العربية، وآخر خاص بالأهمية التي يشغلها العالم العربي جيبولتيكيا واقتصاديا في النظام الجديد، ومنها ما هو خاص بالخصوصية الثقافية العربية الإسلامية، التي إن كانت عامل قوة وتماسك للكيان العربي، فهي عامل تحد وتدمير من قبل قوي العولمة.

ومن الملاحظ أن العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد شهد عدة ظواهر غريبة، مفجعة، اصطدمت بقيم الإنسان العربي الذي أفقده تلاحق الأحداث ومفاجآتها المدمرة الكثير من توازنه، وخضع فيها الكثير من المثقفين

لآليات القدم الحديدية التي تسحق وتدمر أمامها كل ما هو مغاير، وأدخلت المثقف المطيع المتعاون نحو آلة تدويرها الجبارة، ليتحول إلى مجرد ترس في جزئيات قضاياها الغريبة والمشوهة والتي أصبحت قضايا كبرى، فالختان مازال مستمراً لاغتصاب وانتهاك الإناث وسحق آدمي بشع لهن! أما الحجاب فكان عودة للوراء وعصر الحرملك، وتحويل المرأة إلى مستوى أقل من إنسانيتها، وهكذا إنها ليست "مشروعا ينتظر التحقيق" ولا هي مجرد عملية "تسريع وتقوية للمنافسة والتبادل الدولي"، بل إنها واقع فرض نفسه بواسطة "إمبراطورية الرأسمال النقدي" المستقل عن "الرأسمال الصناعي"، وإمبراطورية دفعت "الليبرالية المتوحشة" إلى أقصى مدى.

وهكذا عملت العولمة على الإطاحة بالمؤسسات التي كانت قد قامت في النصف الثاني من القرن العشرين بحماية التوازن الاجتماعي، الذي كانت تتولاه الدولة، والذي تشمل عناصره الأساسية العامل المأجور بوصفه وسيلة للاندماج الاجتماعي، فضلا عن كونه طريقا للمكسب الفردي، والنظام النقدي الدولي المؤسس على قيم ثابتة للتبادل، ووجود مؤسسات دولية قوية تفرض الانضباط والامتثال على الرأسمال الحر.

إن تقويض هذه العناصر الأساسية لمنظومة الدولة أدى إلى البطالة والتهميش والإقصاء لدور ملايين الشباب، وإدخال المجتمعات حتى المتقدمة منها نسبياً في بطالة هيكلية عانى منها الشباب العربي أكثر من أية منطقة جغرافية أخرى. فليس من شك في أن العولمة تهدر سيادة الدولة، وتترك المواطنين غير محصنين ضد تدخلات من الخارج شأنها زعزعة الاستقرار الاجتماعي والمساس بالوحدة القومية ، وهو ما حدث فعلا في العالم العربي.

إن المنادين بإعطاء الأولوية للصراع هم الذين يؤمنون بضرورة إذكاء المشاعر الوطنية والقومية بصفة مستمرة ودون كلل، بينما لفلسفة العولمة أثر كبير في التهوين من شأن الشعور بالانتماء، وفي تبرير الهجرة إلى الخارج، ولو بحثاً عن لقمة العيش، وتحاشي بطالة متفاقمة أصبحت تطحن الكثيرين، حتى أصبح هناك شعورا متناميا بأن مرجعية العولمة بسبيلها أن تحل محل مرجعية القومية.

وفي حقيقة الأمر وحتى قبل تداعيات ثورات الربيع العربي فإن المجتمعات العربية تعاني من حالة ضعف ووهن الدولة السياسي والأيديولوجي، وهو الضعف الذي تولدت عنه ظواهر العنف والتطرف لجماعات واسعة خارجة على النظام والدولة. تفتقد الدولة أيضاً في ظل هذا النظام إعلامها الذي استباحته القنوات الفضائية، وأسواقها التي استباحتها الشركات متعددة الجنسيات، ونظامها السياسي الذي أصبح مقيداً بقرارات الهيئات الدولية.

غير أن الأخطر في ذلك هو تأثير العولمة على مجريات إدارة الصراع مع إسرائيل، التي تحاول الدفع بحل الصراع في إطار بعيدا عن الشرعية القانونية والدولية، حيث تشغل إسرائيل موقعاً هاماً وإستراتيجياً في إطار نظام العولمة، وهذا يقود إلى أن حل الصراع يعني إضفاء القوة والنفوذ على الوضع الإسرائيلي، وبروزها كتجمع ليهود العالم الذين يشغلون موقع الصدارة في الاقتصاد العالمي والإعلام العالمي والمنظمات والهيئات الدولية.

فإذا انتقلنا إلى الجانب الثقافي الذي تبرز فيه الهوية العربية الإسلامية كعامل جذب وقوة لايستهان بها في مقاومة ثقافة العولمة، فلنا أن نتخيل ضراوة المعركة ضد الإسلام والثقافة العربية والتقاليد.

بحكم موقعها الاستراتيجي فإن المنطقة العربية ، تشكل هدفاً حيوياً لديناميكية طوفان العولمة، حتى ولو كانت إحدى المناطق الأكثر تمنعاً على الاختراق الثقافي، كما أنها تعرف نفس الأزمة المستحكمة التي تطبع الدول القطرية، مما يزكي نوازع التفكك والانفصال، خصوصاً إذا راعينا الطابع المتنوع للتركيبة الديمغرافية في أغلب الأقطار العربية.

لقد عجزت النخبة السياسية العربية عن قراءة المتغيرات الدولية الجديدة التي تفرض على البلدان الصغيرة الاحتماء بالتكتلات الإقليمية الواسعة لمواجهة الإشكالات الداخلية، التي لم يعد بالإمكان حلها على المستوى الوطني الضيق، حتى في الأقطار الأوروبية الأكثر نمواً. صحيح أن النظام الإقليمي العربي، لا يمكنه أن يماثل في الوقت الحاضر النموذج الأوروبي، الذي نجح في خلق آليات الثقة المتبادلة بين عناصره ودفعها إلى التكافؤ فيما بينها ، مما يجعل المطلب الديمقراطي مكوناً مركزياً من مكونات الدعوة القومية كما يطرحها الفكر السياسي العربي في أيامنا، إلا أن الوعي بعوائق الاندماج الاقليمي العربي، لا ينبغي أن يكون مبررا للتنصل من المرجعية القومية نفسها، التي ليس لها محتوى أيديولوجي بعينه، حتى ولو رأت بعض الأنظمة احتكارها والاستئثار بها. فلا يزال المطلب الوحدوي مطلباً ضرورياً، بل ملحاً أكثر من أي وقت مضى. ذلك أن البديل عنه، إما تكريس التفكك القطري والانكفاء العرقي والطائفي الذي يتهدد الكثير من الساحات العربية، أو الانجراف في معادلات إقليمية ودولية هجينة ليس لها مقومات موضوعية للقيام والاستمرار (الشراكة الشرق أوسطية أو المتوسطية أو الأطلنطية). ومن المؤكد أن الفكرة القومية تقتضي تجديد الطرح والمضمون وإعادة بناء المقومات والأسس المنهجية، لاستيعاب حقائق المرحلة ومتغيراتها.

شبكات الهيمنة العالمية

تطرح أيديولوجيا العولمة حدوداً أخرى، وهي حدود إمبراطورية غير مرئية ترسمها شبكات الهيمنة العالمية على الاقتصاد والأذواق والثقافة في العالم العربي، كما في الدول التي تطمح إلى إرساء دعائم التنمية، في إطار وطني قومي ينظر إلى العولمة كظاهرة يكون كل نمو أو تقدم فيها على حساب الدولة والأمة. و"العولمة"، بهذا المعنى تعني نقل اختصاصات الدولة وسلطتها في المجال الاقتصادي والإعلامي أيضا إلى مؤسسات عالمية، تماما مثلما أن الخصخصة يمثل نزع ملكية الدولة ونقلها إلى أفراد، وهم في عصر العولمة ليسوا بالضرورة من أبناء الوطن، بل هم "ينبغي أن يكونوا" من أصحاب رأس المال الذي لا وطن له.

ومن هنا ينظر إلى العولمة على أنها تستهدف ثلاثة كيانات، الدولة والأمة والوطن. وإذا سحبنا هذه الكيانات الثلاثة فماذا يمكن أن يبقى على الساحة المحلية والدولية؟ يبقى ما يحل محلها جميعاً، الإمبراطورية الجديدة في عصر العولمة التي ترتكز على :- الشركات والمؤسسات المتعددة الجنسية. - القادرون على الاستهلاك والذين يوحد بينهم ويجمعهم ما تلقيه إليهم العولمة من سلع وبضائع ومنتجات إلكترونية تزرع فيهم ميولاً وأذواقاً ورغبات مشتركة، إنها (الأممية) الاستهلاكية في عصر العولمة.- من لا تتوفر لديهم القدرة المالية على الاستهلاك، فهم معرضون للتهميش والإقصاء، وينتظر أن يتم التخلص منهم عن طريق (الاصطفاء الطبيعي) الذي يتوج المنافسة التي أصبحت تعني أكثر من أي وقت مضي أكثرما يمكن من الربح، وأقل ما يمكن من العمال.

يقول الكاتب المغربي محمد عابد الجابري: يبدو عالم العولمة من منظور هذه التصورات كعالم بدون دولة، وبدون أمة وبدون وطن، إنه عالم "المؤسسات والشبكات، عالم الفاعلين "وهم المسيرون"، و"المفعول فيهم" وهم المستهلكون للمأكولات والمعلبات والمشروبات والصور و"المعلومات" والحركات والسكنات التي تفرض عليهم في الفضاء الذي تصنعه شبكات الاتصال، ويحتوي احتواء كل من الاقتصاد والسياسة والثقافة الذي هو عبارة عن "وطن" جديد لا ينتمي لا إلى الجغرافيا ولا إلى التاريخ، أي "وطن" بلا "حدود"، وبدون ذاكرة وبدون "تراث"، إذا كانت العولمة نظاماً يقفز على الدولة والأمة والوطن يعمل على الأقل كنتيجة لذلك، على التفتيت والتشتيت (محمد عابد الجابري، مسألة الهوية: العروبة والإسلام ، مركز دراسات الوحدة العربية).

لقد كانت السياسة تمارس إلى عهد قريب من خلال الاختلاف والاتفاق حول شؤون الدولة إذ كانت الأحزاب مثلاً تتمايز بتنوع برامجها واختلافها وتناقضها، وكان هناك في الجملة اختيارين اقتصاديين اجتماعيين تمارس فيهما ومن خلالهما السياسة، أحدهما يوصف ب"اليسار"، والآخر ينعت ب"اليمين"، مع ما في كل منهما من درجات وتعدد وتنوع، مما يفسح للممارسة السياسية مجالاً أوسع وأرحب، أما اليوم فالعولمة تفرض طريقاً واحدا وهو "الدولة" وفكراً واحداً هو "الليبرالية" التي تعني اليوم التخصيص والعولمة.

وفي هذا السياق شدد الباحث الأردني "واصف عازر" على ضرورة أن يعيد العرب النظر جذرياً في علاقاتهم الاقتصادية، فما دامت السوق العالمية ستهدمهم فإن عليهم أن يتصرفوا بجدية من أجل قيام سوق عربية مشتركة، وضرورة ربط الصناعة العربية بعضها ببعض وتطويرها، وتشجيع البحث العلمي

والابتكار والتفاعل مع العلم والتكنولوجيا الحديثة، وتطوير المنتجات السلعية والخدمية العربية، ليكونوا قادرين على دخول الأسواق العالمية على قدم المساواة (واصف عازر ، حوار الخيارات، دار الكمال).

هكذا يتحول العالم إلى سوق واحدة يأكل فيها القوى الضعيف، ويبيع فيها المنتج الجيد بضاعته إلى المستهلك العالمي، ولا توجد سوق للمنتج الرديء ، فالهيمنة لن تخدم الضعفاء والمتخلفين. ولا تقتصر أخطار العولمة على العبودية الاقتصادية التي تحل بشعوب العالم الفقيرة والمتخلفة، فهي في هذا الجانب لا تعني تقسيم العالم إلى أغنياء وفقراء أو إلى منتجين ومستهلكين، ولكنها تتعدى ذلك إلى إعادة صياغة العلاقات البشرية على نحو جديد، لا يعود فيه للقومية أو الدين أو العرق أو الحدود السياسية أية قيمة تذكر، فالعالم سيكون محكوما لحفنة من الشركات المتعددة الجنسيات التي لا تتقيد بالحدود أو الجنسيات أو اللغات أو حدود العرق والقومية، فما يجمعها معا هو المال والربح والهيمنة على السوق العالمي.

أخطر ما في هذه الهيمنة الانعكاسات المدمرة، التي تلحق بالحياة الروحية للإنسان المعاصر، فالسوق والاستهلاك وديماجوجية الإعلان ليست هي المقومات الوحيدة للحياة الإنسانية السوية.

وقديما قال المسيح مقولته المأثورة "ليس بالخبز وحده يحيا الإنسان"، أما الآن فيمكن القول إن وحدانية السوق سوف تقضي تدريجياً على الاستقرار الروحي للإنسان من جراء الركض المتواصل وراء الحاجات الاستهلاكية اليومية. وحدانية السوق أو العولمة تعني عبادة وثن واحد هو المال، تعني أن تفقد الحياة معناها حين لا يقدم لها سوى منظور واحد، وهو النمو الكمي للإنتاج

والاستهلاك. هذا ما قاله المفكر الإسلامي الفرنسي روجيه جارودي، ففي اقتصاد السوق، أي في مجتمع كل ما فيه سلعة تباع وتشترى بما في ذلك العمل البشري، تقوم شريعة الغاب المجردة من أية غاية إنسانية خالصة، على أن اقتصاد السوق هو شكل من أشكال الاقتصاد الحيوانية، ولكن هل تعني وحدانية السوق إمكانية التوصل يوما ما إلى وحدانية الثقافة؟ ذلك هو ما تحاول الولايات المتحدة الأمريكية أن تفعله، فالرأسمالية الأمريكية التي أصبحت القوة الوحيدة المسيطرة على العالم من خلال أفكار العولمة وما يترتبط بها من أفكار حداثية.

ومن هنا ، ليس غريباً أن تطلق صفة برميل القمامة على جهاز التليفزيون الذي ينقل إلى بيوتنا كل هذه الأوبئة. النموذج الثقافي الأمريكي وثقافة النمط الواحد الأمريكي هي الخطر الذي حاولت أوروبا أن تضع حداً لانتشاره من خلال فرض رقابة صارمة على سيل الإنتاج التلفزيوني والسينمائي الأمريكي، ولكنها تقف الآن عاجزة عن التصدي لهذا التدفق الأكثر خطورة عبر أجهزة الإنترنت، أما الدول العربية فحتى لو أنها حاولت إغلاق نوافذها أو أبوابها في وجه طوفان النموذج الأمريكي فهي لن تستطع إلى ذلك سبيلا، لأن أنظمة الاتصالات العالمية جعلت من الانعزال الثقافي مسألة مستحيلة.

وإذا كانت العولمة تنطوي، في بعض جوانبها على إمكانية التواصل الثقافي بين الشعوب، فإن هذا التواصل يقع في المحظور نفسه الذي ما يزال يعاني منه إعلام عالم الجنوب، حيث يتدفق نمو الإعلام وفي اتجاه واحد وهو إعلام دول الشمال، دون أن تتاح للإعلام القاصر في الجنوب فرصة الوصول إلى دول الشمال.

وكما يسيطر الإعلام الغربي المقروء والمرئي والمسموع على نوافذ عقولنا، فإن العولمة الثقافية والنموذج الأقوى فيها، والأكبر شراسة وشروراً وهو النموذج الأمريكي سيظل يهدد حياتنا الروحية وحياة أجيالنا القادمة.

إن ما نشاهده في تيار العولمة، أو زوابعها وعواصفها بالنسبة للعالم العربي هو أنها تحمل في طياتها الكثير من التهديدات والمخاطر ليس على المستوى الاقتصادي، حيث إن المنافسة والتجارة الحرة غير المتكافئة تعني تدمير كافة أشكال الإنتاج غير القادرة على المنافسة وإخراجها من سوق الإنتاج. أما القوى البشرية غير المؤهلة والمدربة، فلا مكان لها في عالم الاختيار الطبيعي، الذي يعني عزلها في بؤر الجريمة أو الفاقة أو الموت خارج التاريخ.

يقول الكاتب الموريتاني السيد ولد اباه: "إن ضبط حركية العولمة في الأدبيات العربية السيارة لم يسلم في الغالب من المسلك التبسيطي، الذي يكتفي بتكرير المستنسخات الرائجة في الغرب، مثل التبشير بالقرية الإلكترونية، والسوق العالمية المتجانسة الموحدة، والقيم الكوكبية التي تقضي على الحواجز الثقافية وأنماط التمايز الحضاري، ولذا فإنه لابد هنا من التمييز داخل ظاهرة العولمة بين مقومات تقارب ثقافات العالم، ومحاولة فرض نموذج معين على كل العالم (السيد ولد أباه ،عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، مدبولي الصغير)

الثورة الاتصالية المعلوماتية من المفترض أن تكون بنية أساس للتقارب، وليست توظيفاً أيديولوجيا" لفرض نموذج ثقافي مجتمعي بعينه: النموذج الغربي في صيغته الأمريكية. إننا نستشف من بعض الكتابات المستقبلية الأخيرة –

الفين توفلر مثلاً–النزوع الواضح نحو تحميل أدوات العولمة برؤية كوكبية مرتبطة بها، مما يطرح بقوة سؤال الحد الفاصل بين القيم الشمولية العامة والمعايير الخصوصية القيمية.

والواقع أن الخطابين يعبران عن اتجاهين بارزين في الخارطة الدولية الجديدة، تشكلا بعد نهاية الحرب الباردة، وهما: مسار التكتل وإنهاء الحدود والفوارق .. ومسار التفكك والتجزؤ والانكفاء على الخصوصيات العرقية والثقافية. ولا نحتاج هنا إلى تبيين ملامح الاتجاهين المذكورين، وحسبنا الإحالة إلى مؤشرات الاندماج الاقتصادي والتقني على المستويين الإقليمي والدولي، وتوجيه النظر إلى الساحات الدولية الملتهبة بشتى الكيانات القطرية ، من هنا نصل إلى موقع الفكر العربي القومي في عالم يتنكر لأيديولوجيا التميز الثقافي، حيث تكتسب الكيانات القطرية الصغيرة في الوقت نفسه حق البقاء والانفصال عن الدول المتنوعة على مستوى التركيبة العرقية والدينية.

من خلال المعطيات المعرفية السابقة والتي تفرض نفسها يمكن استنتاج أسباب انهيار الفكرة العروبية القومية ذاتها، وأن علاج خلل النظام العربي مشروط بإلغاء التصور الاندماجي التوحيدي، وتكريس المعادلة القطرية على المستوى السياسي مع الإقرار بالمظلة الثقافية الجامعة للعرب، التي لا تختلف من هذا المنظور عن عوامل التقارب اللغوي والبشري بين أقطار أمريكا الجنوبية..

السؤال المطروح يظل: ما البديل عن النموذج القومي العربي في ظل المتغيرات الدولية الجديدة، التي هي الاتجاه إلى العولمة، والاتجاه المضاد إلى التفكك والتصادم الثقافي والعرقي؟

من هنا تبرز أهمية التعاون الاقتصادي العربي ، والذ يجب ألا يكون ليس مجرد اتفاقات تعقد، فإذا لم تتوافر المقومات الحقيقية ، ظلت هذه الاتفاقات حبراً على ورق. لقد عرفت المنطقة العربية خلال الحقب الماضية القريبة توقيع مئات من اتفاقيات وبروتوكولات التعاون والمشروعات الاقتصادية المشتركة، ولم يترتب عليها أية نتائج عملية، بل لعل توقيع مثل هذه الاتفاقات وهزال النتائج المترتبة عليها كان وبالاً على فكرة التعاون الاقتصادي العربي، لأنها ساعدت على إيجاد أزمة ثقة في فكرة التعاون ذاتها، ولذلك فإنه من الأحرى الدراسة والتريث بدلاً من الاندفاع في توقيع وثائق نعرف مقدماً أنه لن يكون لها أي حظ من التطبيق.

من المؤكد أن انعدام الإرادة السياسية كان دائماً الصخرة التي تحطمت عليها محاولات التقارب والتعاون الاقتصادي ، فالدول العربية – ورغم ما تطلقه من شعارات للتعاون الاقتصادي –كانت مهووسة بالدرجة الأولي بقضية أمن النظام ، فاتفاقيات انتقال المواطنين بين الدول العربية دون عقبات وقفت أمامها اعتبارات الأمن التي كان لها دائما الغلبة. وكثيراً حدث إغلاق للحدود أمام البضائع والأفراد لتقلبات أهواء السياسة فيما بين الدول العربية.

نجاح التعاون الاقتصادي هو رهن إلى حد كبير بتوافر نظم ديمقراطية سياسية في الدول العربية، فإذا كانت أوروبا قد نجحت في تحقيق تقارب اقتصادي ناجح خلال السنوات الماضية، فإن ذلك يرجع إلى أن الانضمام إلى الوحدة الأوروبية قد سمح به فقط لتلك الدول التي تشترك في قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان. فالتعاون الاقتصادي يأتي لاحقاً للإصلاح السياسي. الخطوة الأولي للتعاون الاقتصادي تبدأ بعد تمكين الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان وسيادة القانون.

كثير من الالتزامات والاتفاقات الدولية التي تعقدها دول المنطقة سواء في إطار اتفاقية الجات ومنظمة التجارة العالمية، أو في إطار اتفاقيات الشراكة الأوروبية.. هذه الالتزامات سوف توحد إلى حد بعيد أوضاع النشاط الاقتصادي في الدول العربية وفقًا للمعايير التي تفرضها المنظمات الدولية أو الاقليمية (الأوروبية)، بحيث تتقارب شروط مباشرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول. وفي هذه الحالة يتم توحيد المفاهيم وتنسيق السياسات،كنتيجة لالتزام هذه الدول بفتح أسواقها وتحديد شروط وأوضاع النشاط الاقتصادي بمقتضى اعتبارات تحرير التجارة العالمية، وبذلك قد تتحقق بعض نجاحات للتعاون العربي – عبر تحرير تجارة الدول العربية مع العالم الخارجي – فيما فشلت فيه جهود التعاون بين هذه الدول العربية.

الدول العربية لا خيار عن تعاونها ووحدتها الاقتصادية، فذلك هو السبيل للشروع في اتفاقها جميعا بشكل أفضل مع التكتلات العملاقة، وإلا فإن هذه التكتلات سوف تكتسح بمنتجاتها وسلعها الأسواق العربية بلداً .. بلداً، مدمرة صناعاته ومؤسساته المالية والخدمية ومكتفية بتحويل البلدان العربية إلى مجرد سوق للاستهلاك.

إن موقفاً عربياً مشتركاً في قضايا السياسة الخارجية يشكل حجر الزاوية للتعامل الحقيقي والمتكافئ بين العرب وهذه الدول، حيث يستطيع العرب بمقدراتهم الاقتصادية والبشرية والثقافية الهائلة أن يدفعوا القوى الكبرى لاحترام وجهات نظرهم ومواقفهم بالنسبة لقضاياهم المصيرية.. كذلك فإن التحذير من التعامل مع النظام العالمي الجديد بمواقف عربية متباينة ليس مجدياً إذ لا يكفي أن يبقى الموقف العربي يتسم برد الفعل والترقب، ومن الضروري أن

يتسلح بروح المبادرة، وأن تكون له بصمات واضحة في القرارات السياسية والمحافل الدولية.. لكن كيف يكون ذلك؟

على العالم العربي ألا يبقي سوقا استهلاكياً للصادرات الغربية مضافا إليها اليابان ، إذ ليس المقصود إغلاق الأسواق العربية في وجه الصادرات الأجنبية التي تغزو العالم أجمع، ولكن أن تكون الاتفاقات التجارية الدولية التي يعقدها العرب متوائمة مع مصالحهم ومواقف الأطراف الأخرى من قضاياهم، لكن الذي يحدث يصب في غير مستوى الآمال ، إذ إن الدول الصناعية تسعى دائماً إلى إغراق أسواق العالم الثالث بمنتجاتها، حيث تبقى هذه الدول تئن تحت وطأة الديون المتراكمة وقرارات صندوق النقد الدولي.

ويمكن القول:

إن من تأثيرات العولمة المباشرة فتح عهد جديد للمنافسة، فقد غيرت العولمة جوهر النشاطات الاقتصادية، فحولت الاقتصاديات المرتكزة على الحدود الوطنية إلى اقتصاديات مفتوحة ، وجعلت المنافسة على المستوى الدولي تضخم نتائج الصراع من أجل غزو الأسواق وتؤدي إلى ظواهر الهيمنة العالمية. وعليه ستصبح الاقتصاديات الوطنية أقل استقلالية وأكثر حساسية للعلاقات غير المتكافئة التي تربطها في الوقت نفسه. ستلغي العولمة الاقتصادات العاجزة عن الصمود أمام القوى المهيمنة ومواجهة الاقتصاديات الأخرى التي تبدو أقوي منها.. إنها ستؤدي إلى توسع ظواهر التهميش الاجتماعي فالأفراد والمؤسسات والمدن والأمم غير القادرة على المنافسة ستبقى معزولة من السباق.

وإذا انتقلنا من دائرة التكتلات الاقتصادية إلى مجال السياسة ، فإن المجتمع العربي بنخبه انقسم على نفسه إزاء الظاهرة إلى قسمين : ما بين مبشر بالعولمة، ورافض لها.. المبشر بها يعتبرها قدراً لا مفر منه ونعمة جاءت لتنتشل المجتمعات العربية من واقع التخلف والتأخر والأنماط التقليدية للفكر والسلوك، إلى مجتمع متطور راقٍ يخضع لآلية علمية ، مجتمع الحرية في الاستهلاك والاستمتاع.. أما الرافض للعولمة المقاوم لها يرى فيها امتداداً للظاهرة الاستعمارية، وموجة جديدة من موجات محاولات الغرب استرقاق العالم في صورة وسائل غير مباشرة عبر آليات السوق ونظم المعلومات وأجهزة الاتصالات.

وفي قلب هذين التيارين هناك التيار الوسطي ، الذي حافظ على قيادة المسيرة العربية منذ عصر النهضة وجنبها مخاطر تطرف الرفض أوالتبعية، ويرى أن العولمة وإن كانت اتجاها يحمل في طياته الهيمنة الاستعمارية إلا أنها اتجاه في التطور الاقتصادي والتكنولوجي لا يمكن الوقوف عنده، وأننا إذا انفتحنا على العالم تكنولوجياً واتصالياً فلا يعني التسليم بأفكار وأيديولوجيات العولمة ومحاولتها إلغاء الشخصية القومية والهوية الذاتية.

إن العولمة في صورها الراهنة غير مقبولة، وهي مازالت تعرض شعوب الجنوب لويلات ومآس.. والحقيقة أن الثنائية شمال / جنوب، التي أصبحت بعد زوال الثنائية شرق / غرب ، صورة الثنائية الأكثر بروزاً قد أصبحت الآن تتميز في نظر شعوب الجنوب بخاصية لم تكن موجودة من قبل ،كانت شعوب الجنوب تؤمن من قبل بأنها تقف "في اتجاه التاريخ"، وأنها تتسم بـ"التقدمية".. وكان الشمال (أو ما أصبحنا نصفه بـ"الشمال" وكان موصوفا وقتذاك بـ"الغرب"

متهماً بأنه عدو "التقدمية"، وبأنه موطن الاستعمار والكولونيالية.. ذلك من آثار الانتصار على الفاشية في الحرب العالمية الثانية.. كان الانتصار على الفاشية مصدراً لقوة دفع هائلة للقوى التي وصفت نفسها بأنها تمثل "حركة التاريخ".

لقد أصبح الشمال هو المرجعية وليس الجنوب! ومع اتساع الفجوة، يزداد الإحباط والاقتناع باستحالة اللحاق.. فكيف الجمع بين العولمة وعالم تمزقة ثنائية من نوع خاص تتخذ شكل الاستقطاب الحاد .

والمفارقة هنا هي أن إسرائيل هي الأكثر قدرة من جميع الدول العربية على مواكبة العولمة، والاستفادة من الظاهرة قبل غيرها، بل إن الدول العربية قد أصبح عليها أن تجد لنفسها هي الأخرى موقعاً لها ، وجدير بالملاحظة أن طوفان العولمة يرشح إسرائيل، كي تبرز أمام دوائر أعمال أمريكية وغربية معينة بوصفها أكثر قدرة على فتح الأبواب لشبكات المال والأعمال والإعلام العالمي من أية جهة أخرى بالمنطقة!.

وهكذا نرى أن هذه العملية ظاهرة قد تحل الصراع العربي الإسرائيلي، وقد تعوق معالجته بالطرق التقليدية ، فمن شأنها إحداث انعطافة في الجهود المبذولة لإيجاد حل للصراع نحو حلول تجري في إطار طوفانها وهيمنتها، بديلاً عما ميز هذه الجهود إلى الآن، وأعني بذلك الحرص دائماً على إبراز خصوصية هذا الصراع لا طمسه.. وعلى معالجته بمقتضى ثوابته بمنأى عن المستجدات العالمية.

وهكذا نرى أن هناك ظروف دولية وأيضا إقليمية ذات تأثير مباشر في طبع العالم العربي بطابع العولمة، وهذا بدوره لابد من أن يزيد من أوجه التوتر

الاجتماعي، فيؤدي إلى مواجهة بين أنصار العولمة وخصومها في مختلف أرجاء العالم العربي، لا في مشرقه فحسب، وإنما في مغربه كذلك.. غير أن الطرف الذي يجسد الاتجاه العولمي في المغرب ليس هو في المقام الأول إسرائيل (وخلفها الولايات المتحدة) وإنما هو القطب الأوروبي، المتمثل أساسا في الاتحاد الأوروبي، وبالذات في ظرف ينجز فيه هذا الاتحاد خطوات متتابعة إلى الأمام نحو مزيد من الاندماج (قضية توحيد العملة رمز ناطق في هذا الصدد)، بينما يتعرض العالم العربي لصور من التفكك تزداد تفاقما.

ولا شك أن الاتحاد الأوروبي قطب عولمي متميز عن القطب الأمريكي، وهو أيضاً منافس له، ولم تقف العولمة بحكم آلياتها عقبة في وجه احتدام التنافس بين أقطابها، بل ربما كان التنافس الحاد من صميم نسيجها، فهي ليست عقبة في أمام حرية المناورة، ولكنها تتيح للأقوى فرص مناورة أفضل من تلك التي تتوافر لمن لا يملك مصادر قوة.

الفصل العاشر

حدود العولمة

لا أخلاقية العولمة وازدواجية معاييرها

في ظل تداعيات العولمة وما ارتبط بها من أفكار حداثية وفيما بعد الحداثة ظهرت إرهاصات لما يطلق عليه حروب الجيل الرابع، وهي الحروب التي تعتمد بشكل كبير على إشعال الصراعات، وإدارة جزء منها ، من خلال شبكات الاتصال وأدوات الاتصال الذكية، بعد التطور الكبير الذي طرأ على استخدام الشبكة المعلوماتية عبر الإنترنت، فببساطة ليست هناك حاجة لقصف جوي أو مدفعي لتكبيد الدول التي في حالة عداء مع دولة أو جماعة مسلحة خسائر بملايين الدولارات، بل يكفي أن تتم القرصنة على أنظمة الحواسب التي تدير العمليات المالية والاقتصادية للدولة المعادية لتكبيدها خسائر بمليارات الدولارات (أسامة هيكل ، حروب الجيل الرابع: الإعلام.. وتفتيت المجتمعات ، سما للنشر والتوزيع).

وهناك كثير من الآراء التي خضعت في حكمها على هذا الشكل الجديد من حروب الجيل الرابع العابرة للحدود سوف تكون نتيجة مباشرة لتأثير آلة الإعلام الجبارة، فكانت أسيرة للغة تلك الآلة ومفرداتها، ورددت هذه المفردات كحقائق لا تقبل الجدل، ولذلك تبدو لمن يناقشها مدى ضخامتها وهشاشة دعائمها، ولم تحاول تجاوز تلك اللغة وإنما أعادت ترديد هذه الآراء في بيئاتها مادامت صادرة عن أصحاب وصانعي العولمة فلا مجال لمناقشتها.

وآراء أخرى استندت في تحليلاتها واستنتاجاتها للمستقبل على مقدمات وفرضيات صحيحة تجاوزت فيها حالة الصراع بين القديم والجديد وبين الأصيل والوافد، ثم عادت تشكل مجموعة من المشكلات المتخيلة بناء على هذه الاستنتاجات، والتي هي مجرد استنتاجات قد يكون بعضها صحيحاً وقد يكون أغلبها مجرد خيالات.

لا يخفى على أي متتبع للكتابات والأفكار حول موضوع العولمة والمستقبليات البديلة، أن هناك نوع من التسليم بالظاهرة كقدر، وقد يكون ذلك نوعا من التسليم الفكري بالأطروحات التي تتحدث عن نهاية التاريخ وموت الاستشراف المغاير.

لكن في نفس الوقت ولا يمكن التسليم بالمستقبل الاجتماعي بنوعية من الدوجما الحتمية، بل أن الأمر يحتاج منا، أكثر من أي وقت مضى، إلى عملية مضنية من الفكر والاستشراف، وليس للتفكير بالمستقبل التقني، ولكن كما ذكرت بالمستقبل الاجتماعي كذلك.. إن التشوه الحاصل في تجارب التحول الاجتماعي لبلدان المعسكر الاشتراكي السابق وغموض الصورة تؤكد على ما أقوله (أمين سمير علي، حيدر إبراهيم عبدالمعطي، العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة).

وقد يقود هذا الصراع إلى تصور الصيغة القادمة للحرب بين أنصار وقوى العولمة أو إدارة الصراع الذي ينتشر بين قوى العولمة، والتي عبر عنها أحد قادة حرب الخليج الأمريكان الذي حدد هدف حرب المعلومات كإحدى تقنيات الهيمنة الأساسية بأنها إعادة تشكيل إرادة شعب آخر عن طريق تغيير تصوره للواقع.

وعلى ذلك فإن الانتصار في حرب المعلومات هو أن تجبر العدو أن يفكر كما تريد، (المعلومات في هذا التصور هي أداة أو تقنية يتم استخدامها على عدة مستويات، بدءاً من تحديد التصورات عن كيف يفكر الآخر إلى العوامل المؤثرة في قراراته، إلى التدخل بشكل أو بآخر لتوجيه قرارات وأفكار القادة إلى الاتجاه المراد له بما يخدم المصلحة النهائية)، ومن هنا فإن التسليم بمعطيات وأطروحات أفكار العولمة والانسياق في تيارها بلا صراع أو تفكير، هو نوع من الاستسلام قبل أن تبدأ المعارك.

ويشير "جون وارن" الذي كان مسؤولاً عن تخطيط العمليات الجوية الأمريكية في حرب الخليج إلى قضية التشابه بين الدور الأمريكي في فرض الهيمنة باستخدام تقنيات العولمة التكنولوجية والاقتصادية وبين الطريقة التي نشأت بها الأمة الأمريكية. فمنذ أربعة قرون بدأت عناصر من الأمة البريطانية (الإمبراطورية التي كانت لا تغيب عنها الشمس) في استعمار واستيطان القارة الأمريكية، واتبعت جميع أساليب الإبادة والتدمير ضد السكان الأصليين في القارة الأمريكية، وفرضت الأساليب الأنجلوساكسونية في الحياة والتفكير، ولذلك تحولت المجموعات المهاجرة إلى قوة أساسية في القارة ثم قوة عظمية بعد ذلك، والجديد أن المحاولة الأمريكية الجديدة لا تعتمد على القتال المباشر وتدمير الآخرين، وإنما على استخدام التقنيات الجديدة للمعلومات والاقتصاد وعلوم الاتصال والإعلام، كمادة جديدة لزعزعة الآخرين وتخويفهم وأيضاً للتأثير في أفكارهم، بحيث يقومون من خلال هذه المؤثرات سواء في حالة السلم أو الحرب باتخاذ قرارات لصالح الأهداف الأمريكية في النهاية، وإن كانت في بدايتها تعبر عن استقلال القرار، حيث أن المسافة بين المؤثرات التي أسهمت في صنع القرار.

إن سقوط الدولة القومية وخضوعها لمتطلبات طوفان العولمة أوهام صنعها أصحاب هذا التيار، حيث يتصورون أن الدولة القومية مثل عرائس المولد التي يمكن أن تتداعى من مجرد التهويش أو التهديد برعبها، وهو ما لم يحدث، لا في تاريخ العولمة ولا في أي تاريخ لحضارات سابقة، حيث كان الصراع والتشبث بالبقاء هو سمة من سمات التاريخ.

وبالإمكان أن نتوقع تعرض جيل الشباب العربي إلى تأثيرات وضغوطات حادة خلال الفترة المقبلة، أكثر مما تعرض له في أية حقبة زمنية ماضية، فهناك أزمة اجتماعية لظاهرة العولمة، وهي بيننا الآن وستتفاقم، وعلينا توفير رؤية لأبعادها في أي عملية استشراف للعولمة.. وفي الواقع، ومن خلال تحليلاتي الأولية لمثل هذا الموضوع الشائك والصعب، أقول إن هنالك أربعة أبعاد يمكن مناقشتها في تحليل الأزمة المقبلة من منظور سوسيولوجي:

أولا: مسألة انتشار المعلومات.

ثانيا: قضية إنتاج المعرفة.

ثالثا: ما يتعلق بحسن الهوية، وأخيرا طبيعة ما سيطرأ من تغيير على معنى السياسة أو المشروع السياسي.

وهذا يعني أن ثورة المعلومات هي من أكثر أشكال التعبير الاجتماعي الواسعة الانتشار التي سيختبرها الشباب العربي بوجه الخصوص، والإنسان العربي عامة خلال العقدين القادمين. ومن المتوقع زيادة سريعة في نسبة العاملين أو المحتكين بهذا الحقل من مجموع قوة العمل.

ماذا يعني هذا سوسولوجيا؟

يعني أن التطور الحاد الذي ستأتي به البرمجيات الالكترونية والتواصل المعرفي سيؤدي إلى جعل العديد من الفعاليات والنشاطات التي تبدو حاليا متناقضة ومتنافرة، تخضع إلى منطق واحد وإلى عمليات وأشكال متجانسة. فالعمل في المصنع مثلا. أو اللعب مع الأطفال في المنزل، أو متابعة تطورات أسواق المال والعملات، أو تخطيط ميزانية الأسرة والمصروفات، أوحتى الموسيقى والرسم، بالرغم من كونها نشاطات متباعدة ولمستويات مختلفة، سيصبح بالإمكان تنفيذها بنفس مناهج وطرق العمليات، عن طريق اتباع نفس الأساليب المنطقية المعلوماتية، ومن خلال استخدام نفس الترميز المجرد.

وما يجب الانتباه له هنا ، أن تبعات ذلك مجتمعياً هي أن الشكل والهيكل الخصائصي للتنظيم المؤسسي، سيصبح أقل هرمية وأقل تراتبية، كما سيؤدي حتماً إلى التخفيف من حدة الأنساق الشكلية للضبط والتحكم، ومن ثم إلى أنماط لا مركزية وقائمة أساساً على انتشار الشبكات.

من جانب آخر، نود أن نشير إلى أن التغير لن يقتصر على وسائط في إنتاج وانتشار المعرفة فحسب، ولكنه سيمتد إلى أشكال ومعايير المعرفة ذاتها، حول كيفية تضمين المعرفة في المجتمع ذاته، واستجلاء المسكوت عنه في الممارسات السياسية والثقافية، مما سيؤثر حتماً على مراجعة معنى ومفهوم وقوانين المواطنة.

بإمكاننا القول إن دينامية الهوية، سوف تصبح مختلفة في مجتمع يحتل فيه الرمز والاتصال مساحةكبيرة، كما نتوقع أن يحدث مستقبلاً. وإذا كان للمواطنة أن تبقى كمصطلح أو مفهوم ذي معنى ، فيتوجب إعادة إنشائها في داخل الحقيقة الاجتماعية والطبقية والنفسية الجديدة، إذ إن السلسلة والتمثيل

غير المتمايز للأحداث عبر فضاءات المحلي والقومي والكوكبي سيغير لدى الجيل الناشئ من أوزان معادلات الولاء لكل منها، ذلك عكس ما تربينا عليه كجيل عايش الاستقلالات الوطنية وكان ولاؤنا المحلي فوق كل اعتبار.. ولا يمكن لأي واحد منا في الوقت الحاضر أن يتنبأ بتوليفة الهوية لدى الشباب العربي بين هذه الفضاءات، فهنالك عمل ضخم ينتظر علماء الاجتماع وعلماء النفس الاجتماعي العرب لتحليل الخرائط الإدراكية للشباب والتحقق من أبعاد الهوية لديهم في مجتمع العولمة والمعلومات (جون وليلي ثنك، العولمة: الضغوط الخارجية ، مكتبة العبيكان).

وتؤكد الأطروحات الجديدة في أدبيات علم الاجتماع، وخاصة المناظرات في المجلات العلمية، أن مجتمع الغد، نتيجة للتفتت وعدم استقرار الخطاب، سينعكس بصورة واضحة على الهوية الشخصية. فمع تطور الاستهلاك العام ومع الضخ الإعلامي الذي أفرزته العولمة أصبحت الأساليب والأنماط والممارسات الثقافية للشباب ممزوجة ومزدوجة، من خلال خليط لا حدود له من الأذواق والرؤى والصور المتخيلة. ومع تفتت الثقافة، فإن التحسس هو الآخر قد تعرض إلى عملية التفتت مصحوبا بمزيج من نماذج أوأنماط العيش، وهذا ما سيؤدي مستقبلاً إلى تآكل أي معنى للمشروع السياسي، لأن حياة الأفراد تصبح بصورة متزايدة عبارة عن مجموعة من الأحداث المتقطعة والسريعة والقابلة للاستبدال بسرعة، مع فقدان الحس المتوارث بدائرية الزمن والذي ينزع عادة إلى ضغط الماضي والحاضر والمستقبل في جسد لا يمكن تجزئته، وكما اعتدنا على ذلك في ثقافتنا العربية الإسلامية، أن سلسة الأحداث في مجتمع الغد، ستكون شعورية بحتة في غالبها، ولا تنبع من أو تستقر في اللاشعور، ذلك الخزان الذي يوفر مقومات

المشروع المجتمعي، إن الجيل الحاضر يفتقر إلى ذلك، ولذلك نتوقع استجابات أخلاقية مختلفة للعولمة، ومن الإغراق في "النرجسية" بين الشباب، لأن اتساق الصور المتخيلة ومفاهيم وموروثات القيم وقواعد المعرفة وشبكات المعلومات تعمل بأجمعها على إنشاء نمط استهلاكي متوجه نحو الداخل (داخل الفرد)، ويبرز من خلال زيادة التركيز والاهتمام باللياقة الجسدية وتحقيق الذات، مع تصاعد الجوانب الروحية نتيجة لأزمة الانتماء إلى مشروع سياسي أو مجتمعي واضح.

ومع أن التحليل السابق يستند إلى أسس منهجية صارمة، إلا أن مقدماته وافتراضاته الأولية يشوبها التعميم الخاطئ أحيانا أو المبالغ فيه على أقل تقدير، التي تناقش الشباب ككتلة واحدة مصمتة خالية من التباينات بين أصول ثقافية أو مهنية أو اجتماعية وغيرها، لأنها تجعل من هذه المكونات مجرد عامل سلبي لا تأثير له في معطيات جديدة تضفي عليها كل قوى التأثير.

وبوضع هذه المعايير في مناقشاتنا للعولمة نؤكد أن هناك حدود لمجريات التأثير والتفاعل سوف تحد من العولمة على أقل تقدير وإن لم تكن تصطدم بها، وسوف تنتج عن ذلك أشكال جديدة من الصراع وأيضا أشكال جديدة من التفاعل الخلاق الذي قد يدفع الآخر في مواجهة الهيمنة إلى محاولة إيجاد خطوط دفاعية تحد من تأثيراتها.

فالسيادة اليوم فقدت كل أبعادها، كما أنه ليس صحيحاً في المقابل القول: "إن الدول حافظت على سيادتها بالمعنى المعهود". ففي الصراع القائم اليوم ليس هناك طرفا فاعلا دوماً وآخر مفعولا به دوماً. فأي طرف يمكن أن يكون فاعلاً ومفعولاً به في الوقت نفسه.

وعليه فإنه يمكن القول:

إنه إذا كانت هناك سيادة مهددة، فهي سيادة الجميع وليست سيادة دول أخرى، وهي مهددة من قوى غير دولية كالشركات، والمنظمات والأشخاص الفاعلين الذين بإمكانهم تغيير العملة في أي لحظة، وهم يمثلون سلطة تحد لا تهدد دولة فقط، بل تهدد المنظومة الدولية.. في التصور السابق للسيادة كان هناك فضاء لكل دولة، وكل دولة تمارس سلطتها على فضائها الخاص، أما الآن ومن جراء عولمة الاقتصاد والاتصال، فالفضاء أصبح مشتركاً للبشرية جمعاء، أصبح هناك تعليما مشتركا ومبادئ مشتركة، وثوابت مشتركة ورأيا عاما مشتركا يمتد من الصحافة إلى المنظمات غير الحكومية. تلك المتغيرات جعلتنا نطرح منطق الكوكبية والخصوصية الذي يقود إلى عدة تساؤلات محورية، هل الكوكبية جمع للخصوصيات أم هي في قطيعة معها، أو هي طريقه لتغليب خصوصية على خصوصيات أخرى؟ ومن هنا تأتي الجدلية وتأتي فكرة الصراع، هل بالإمكان أن تكون الغلبة للكونية في قطيعة مع الخصوصية فتكون بمثابة الهروب إلى الأمام، أم تكون الغلبة للخصوصيات فتكون الخصوصية هي سبب للتهرب من بعض القيم المتصلة بذات الإنسان مثل الديمقراطية وحقوق الإنسان؟.

نلاحظ أنه في العلاقات الدولية وداخل الدول أيضاً، كلما كان الحل متجاوزاً للحدود ، فحتماً سيؤدي إلى رد فعل متجاوز، وأن طبيعة الأمور تكمُن في الصراع بين الآراء المختلفة، وحق المناقضة لإيجاد توازن فيما بينها، علماً بأن كل توازن هو توازن وقتي يكون بدوره منطلقاً لتناقضات أخرى ولصراعات أخرى بحثاً عن توازنات أخرى. وما تتعرض له السيادة اليوم، إنما يندرج في الحفاظ على حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها مع التفاعل بين الشعوب

بخصوص ما هو مشترك فيما بينها من مصالح وقيم وربما تطلعات..كما أن التحولات التاريخية ليست سهلة الفهم أو ذات اتجاه وحيد.

معايير مزدوجة

في عالمنا العربي فرضت لا أخلاقية العولمة (النظام العالمي الجديد) معاييرها المزدوجة، ففرضت العقوبات على السودان وسوريا ومن قبلها العراق وليبيا، ورفضت معاقبة إسرائيل على خرقها للقرارات والقوانين وانتهاكها حتى للاتفاقات الدولية، بينما كانت الدول الكبرى على رأسها الولايات المتحدة ترفض مجرد إدانة إسرائيل. وفي مجال الرقابة على الأسلحة النووية تم تجاهل رفض إسرائيل التوقيع على معاهدة حظر الانتشار النووي وتعرضت مصر لضغوط تحت دعاوى باضطهاد الأقباط، بينما لم يسأل الكونجرس الأمريكي عن اضطهاد الفلسطينيين، لأن هذا ليس اضطهاداً أو ظلماً تستحق بموجبه إسرائيل العقوبات والتحذيرات. لقد كانت السياسة الأمريكية في عصر العولمة سافرة في لا أخلاقية معاييرها وإهدارها للقيم السياسية وتجاهلها لأبسط حقوق الشعوب.

لكن المؤكد أن بشائر العولمة لا تعني نهاية التفاوتات الاجتماعية والاقتصادية وبداية عصر رخاء وتقدم، وإنما هي تزيد من هذه الفجوة على عدة مستويات، فبالنسبة للدول المتقدمة هناك صورة أخرى تتعلق بأزمة الدولة القومية في البلاد الرأسمالية المتقدمة مثل فرنسا وألمانيا والولايات المتحدة الأمريكية. وتتعلق هذه الأزمة بنهاية عصر ما أطلق عليه من قبل "دولة الرفاهية"، ويعني بها الدولة التي استطاعت بحكم الارتفاع المتزايد في معدلات الدخل القومي، أن تصوغ شبكة متكاملة من التأمينات الاجتماعية في مجال

الصحة والبطالة والعلاج، كانت هي بذاتها العاصم من حدة الصراعات الطبقية، التي كان يمكن أن تسود هذه المجتمعات نتيجة ظروف اقتصادية واجتماعية شتى.. وهي الآن أصبحت عاجزة عن تمويل "دولة الرفاهية" وأصبحت مخيّرة بين إلغاء بعض التأمينات الاجتماعية أو الإنقاص الواضح في معدلاتها أو إلغائها نهائياً، كما تنادي بعض الأصوات المتطرفة، مما قد يهدد السلام الاجتماعي بين الطبقات. وتكشف الأوضاع السائدة في دول الجنوب، حيث الفقر والتخلف أن العولمة تدور في حلقة ضيقة نسبياً من الأمم والشعوب وإن كانت تستأثر بالثروات.

في نظرتنا لأهم مشروعات العولمة مشروع (السوبر هاي واي) الذي يهدف إلى تأمين انتقال المعلومات الفائقة السرعة بدون عوائق أو قيود، يعتمد مشروع الطريق السريع للمعلومات على التطور الكبير في صناعة واستخدام أجهزة الكمبيوتر والإمكانات غير المحدودة في ربط أجهزة الكمبيوتر، وانتقال المعلومات باستخدام الخطوط السلكية واللاسلكية والتلفزيون بما يتيح للشركات والأشخاص تبادل الرسائل والمعلومات والصور المتحركة حول العالم.

والولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبة الفكرة والمسؤولة عن تسمية المشروع "بالسوبر هاي واي"، وقد جاءت هذه التسمية من الخبرة الأمريكية في المواصلات والطرق البرية، حيث أقامت الحكومة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية شبكة عملاقة من الطرق السريعة، ربطت أجزاء الولايات المتحدة وساعدت على إنجاز قفزة اقتصادية وتجارية كبيرة.. وقد تبنت الولايات المتحدة فكرة المشروع، تأكيداً لريادتها في مجال المعلومات وحتى تضمن –كما يقول الفرنسيون – استمرار سيطرتها في هذا المجال، وتوسيع

الأسواق أمام الشركات الأمريكية العملاقة المتخصصة في تكنولوجيا الاتصالات ونظم المعلومات.

ويمكن القول: إن "السوبر هاي واي" هو صورة أكبر وأكثر تطوراً واتساعاً من الإنترنت، فإذا كان من المتوقع أن يزيد عدد مستخدمي الإنترنت إلى أكثر ١٠٠ مليون شخص قريباً فإن السوبر هاي واي سيضم أعداداً أكبر وسيعتمد على إزالة الحواجز والقيود الإدارية والقانونية التي تضعها بعض الدول على تبادل المعلومات وعلى الاستثمارات الأجنبية في مجال الاتصالات.

لقد أعلن خبراء أمريكيون أن الطريق السريع للمعلومات سيشمل كل دول العالم، ولن يقتصر على الدول الصناعية المتقدمة، لكن من أين لدول الجنوب الموارد الكافية للاشتراك في المشروع والاستفادة من حسناته؟ هكذا تظهر حقيقة المشروع الأمريكي أو السوبر هاي واي الدولي، فهو في الأصل مشروع خاص بالدول الصناعية المتقدمة ولا يهتم بدول الجنوب أو يضعها في الاعتبار، الأمر الذي يكرّس، ويعمّق الفجوة بين الشمال والجنوب، ويؤكد رغبة دول الشمال في استمرار احتكار التكنولوجيا ونظم المعلومات، باعتبارها أهم عناصر القوة في العصر الحالي.

إن طوفان العولمة كان اتجاهاً ظهر بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، ليبشر بالقوة العالمية الجديدة التي تسعى للسيطرة عبر تقنيات تكنولوجية جديدة، هي السوبر هاي واي وشبكة الإنترنت، وأجهزة التلستار والشركات الاقتصادية العملاقة العابرة للقوميات والمنظمات الاقتصادية الدولية.. وتتخفى العولمة حول شعارات تتراوح ما بين الترغيب بالرخاء والنعيم من ناحية والتهديد بالتهميش والتخلف من ناحية أخرى، ولكنها في طيات ذلك تخفي انتقادات

ظهرت مع تقنيات عصر الصناعة في التدمير الذي ألحقته الثورات الصناعية بالبيئة والذي يهدد كوكب الأرض، وفي التدمير الذي لحق بالغابات وعدم التوازن البيئي، وفي محدودية العلم في مواجهة مشاكل صحية واجتماعية واقتصادية جمة.

جاءت العولمة تبشر بأمور وردية جميلة بعد أن كانت الحضارة المادية والتقدم الصناعي الغربي قد وصلا إلى درجة من درجات الانتقاد الذي كشف محدوديتهما وعيوبهما.. وكان كل منها يحتاج شيئاً جديداً في مجال هندسة الاتصالات، والهندسة الوراثية وثورة المعلومات والاتصالات، لذلك فالفئات التي سوف تستفيد من ظاهرة العولمة محدودة، وإن كان مركز ثقلها الأساسي في الولايات المتحدة الأمريكية. وهناك بعض المراكز في أوروبا واليابان، وعدا ذلك مجرد مجتمعات تدور في الفلك وتعيش على الفتات أو الهامش.. هذه العولمة سوف تصطدم بثقافات وتقاليد أصيلة ومجتمعات عريقه وقيم وأفكار راسخة تتعارض مع القيم الفردية والاستهلاكية كحضارة العولمة وأهدافها.. إن الصراع هو الحكم القادم، وإن العولمة سوف تتضح معالمها وكيانها وآثارها وقدراتها من خلال نتائج هذه الصراعات في السنوات القادمة.

المراجــع

اولاً: الكتب العربية :

– ابن خلدون : مقدمة ابن خلدون، المكتبة التوفيقية للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠٠٠

– أسامة محمود: المكتبات والمعلومات في الدولة المتقدمة والنامية، العربي للنشر، القاهرة، ١٩٩٨.

– أسامة هيكل : حروب الجيل الرابع: الإعلام.. وتفتيت المجتمعات ، سما للنشر والتوزيع، القاهرة ، ٢٠١٥

– السيد ياسين: الشخصية العربية..بين مفهوم الذات وصورة الآخر، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٨

– .... : إعادة اختراع السياسة من الحداثة إلى العولمة ، دار ميريت، القاهرة ، ٢٠٠٦

– السيد ولد أباه: عالم ما بعد ١١ سبتمبر ٢٠٠١ ، مدبولي الصغير ، القاهرة، ٢٠٠٤

– أحمد عبدالحليم عطية : ليوتار والوضع ما بعد الحداثي، دار الفارابي، بيروت، ٢٠١١

– أمين سمير علي، حيدر إبراهيم عبدالمعطي: العولمة والتحولات المجتمعية في الوطن العربي، دار الكتاب الجديد المتحدة، ٢٠٠٠

– جان فرانسو ليوتار : الوضع ما بعد الحداثي ، ترجمة : أحمد حسان ، دار شرقيات، القاهرة ، ١٩٩٤

– جايمس غليك : نظريات الفوضى ..علم اللامتوقع ، دار الساقي ، بيروت، ٢٠٠٨

– جون وليلي ثنك: العولمة.. الضغوط الخارجية ، مكتبة العبيكان، الرياض، ٢٠٠٣

– بيل جيتس: المعلوماتية بعد الإنترنت "طريق المستقبل"، ترجمة: عبد السلام رضوان، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٨.

– توماس كون: بنية الثورات العلمية، ترجمة: جلال شوقي، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٢.

– جلال أمين: العولمة، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٨.

– جون كولد: الفكر الشرقي القديم، ترجمة: كامل يوسف، مراجعة: د.إمام عبد الفتاح، الكويت، ١٩٩٥.

– حسين مؤنس: تاريخ موجز للفكر العرب، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٦.

– دانييل يانكلوفيتش: الديمقراطية.. وقرار الجماهير، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٣.

– رونالد ماكينون: النهج الأمثل لتحرير الاقتصاد، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.

– واصف عازر : حوار الخيارات، دار الكمال، الأردن ، ١٩٩٧

– سيمون سرفاني: وسائل الإعلام، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٥.

– عبد الحليم منتصر: تاريخ العلم ودوره في تقدم البشرية، دار المعارف، القاهرة، ١٩٩٦.

– عبد الغفار مكاوي: جذور الاستبداد، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤.

- عبد المنعم إبراهيم : العالم الأوروبي ، مطبعة الجبلاوي، القاهرة، ١٩٩١.
- عواطف عبد الرحمن: قضايا إعلامية معاصرة في الوطن العربي، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٩٧.
- فالينتينا إيفاشيفا: على مشارف القرن الواحد والعشرين، ترجمة: فخري لبيب، دار الثقافة الجديدة، ١٩٩٨.
- كارل ساغان: الكون، ترجمة: نافع أيول لبيب ساحق، كامل عارف، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٣.
- كريستوفر بارتلت سومنترا: الإدارة عبر الحدود.. الحلول بين القطرية، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- لاري إلويتز: نظام الحكم في الولايات المتحدة، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٦.
- ليستر براون وهال كين: السكان وكوكب الأرض، ترجمة: ليلى زيدان، الجمعية المصرية للنشر، القاهرة، ١٩٩٤.
- مارتن بزنال: أثينا السوداء.. الجذور الأفروآسيوية للحضارة الكلاسيكية، ترجمة: لطفي عبد الوهاب، وفاروق القاضي، المجلس الأعلى للثقافة، القاهرة، ١٩٩٧.
- مجموعة كتاب: نظرية الثقافة، ترجمة: د. على سيد الصاوي، مراجعة: د. الفاروق زكي بولاس، الكويت، ١٩٩٧.
- مجموعة من المترجمين : جيران في عالم واحد، مراجعة:عبد السلام رضوان، الكويت، ١٩٩٥.
- محمد عابد الجابري: نقد العقل العربي.. بنية العقل العربي "٢"، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ١٩٨٧.

- .... : مسألة الهوية: العروبة والإسلام والغرب ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، ١٩٩٥
- محمد عبد المجيد عامر: دراسات في أسس الجغرافيا السياسية والأوضاع العالمية الجديدة، دار الدعوة، القاهرة، ١٩٩٣.
- محمد سيد محمد : الغزو الثقافي والمجتمع العربي المعاصر ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، ١٩٩٤
- محمد عمارة: التراث والمستقبل ، دار الرشاد، القاهرة، ١٩٩٧.
- محمد قطب: التفسير الإسلامي للتاريخ، "المجموعة الثانية"، السعودية، ١٩٨٩.
- مصطفى إبراهيم طه: نهاية الكوارث الكونية.. وأثرها في مسار الكون، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤.
- مصطفى النشار: نحو رؤية جديدة للتاريخ الفلسفي باللغة العربية، مكتبة مدبولي، القاهرة، ١٩٩٣.
- مصطفى ناصف: اللغة والتفسير والتواصل، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٥.
- نبيل علي: العرب وعصر المعلومات، سلسلة عالم المعرفة، الكويت، ١٩٩٤.
- يمنى طريف الخولي: مشكلة العلوم الإنسانية ، دار الثقافة والنشر،القاهرة ، ١٩٩٦.

ثانياً : الدوريات والصحف :

- الأخبار القاهرية، عام ١٩٩٧.

- الأهرام القاهرية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- السفير البيروتية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- السياسة الدولية، القاهرة، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٨.
- النهار البيروتية، أعوام ١٩٩٦، ١٩٩٧، ١٩٩٨.
- الهلال القاهرية، عام١٩٩٧.

ثالثاً: كتب أجنبية:

- B.Balassa The Theory Of Economic Integration (1960)
- B.Balassa the Theory of Economic Integration London 1961
- B.Balassa the Theory of Economic Integration 1961
-Brnda at Political and Economic Factors in Regional Integration
- Dennis Swann the Economics of the Common Markrt 1992
- Peter Robson Economic Integration in Africa 1968
- Un Unctad Trade Expansion And Economic Integration
- Among Developing Countries1967
- Un Unctad Current Problems Of Economic Integration 1971

رابعا: المواقع الإلكترونية:

http://www.ahewar.org
http://www.alajazeera.net
http://www.apatop.com
http://www.baladnews.com
http:// www.balagh.com
http://www.bbc.co.uk
http://www.elaph.com
http://www.samanews.com
http://www.swissinfo.ch

محتويات الكتاب